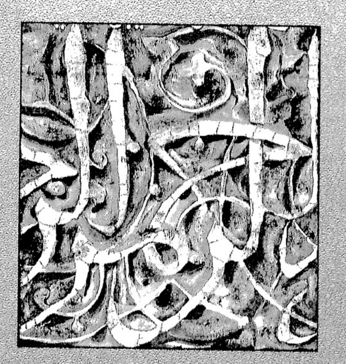
النظام السياسي الإسلامي

والفكر الليبرالي



الدكتور

...ري محمد الجوهري



دار الفكر العربي

النظام السياسى الإسلامى

والفكر الليبرالى

دكتور / محمد الجوهرى حمد الجوهرى

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى
الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد
مدينة نصر ت : ٢٦٣٨٦٨٤

٣٢٠,٥١ محمد الجوهرى حمد الجوهرى.

م ح ن ظ النظام السياسى الإسلامى والفكر الليبرالى/ محمد الجوهرى حمد الجوهرى.- القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣.

١٥٩ ص؛ ٢٤سم.

تدمك: ٥ - ٤ ٠ ٦ ٠ - ١٠ - ٩٧٧.

١ - الليبرالية. ٢ - الإسلام، النظام السياسى فى. أ - العنوان.

مقدمة

من الأحداث الكبرى في عصرنا الراهن انهيار الشيوعية، وأفول نجم الفكر الشيوعي، وبروز الفكر الليبرالي الحديث، وتصاعد وانتشار الصحوة الإسلامية في جميع المجتمعات الإسلامية.

وفي الجانب السياسي يرى كثير من المفكرين الإسلاميين الأخذ بنظام الشورى الإسلامي والديمقراطية الإسلامية، وهناك من يدعو إلى النظام الديمقراطي الليبرالي على النسق الغربي؛ والبعض يتهم الديمقراطية بالكفر والإلحاد.

كما أن البعض يخلط بين النظام الديمقراطي الليبرالي وآلياته؛ مع أن هذه الآليات التي يستخدمها النظام الديمقراطي الليبرالي سابقة للفكر الليبرالي الحديث بعدة قرون، بل إن هذه الآليات مشتقة أساسا من النظام السياسي الإسلامي ومن بيعة السقيفة التي اختير فيها سيدنا أبوبكر الصديق -رضي الله عنه- خليفة لرسول الله ﷺ.

وهذا الكتاب محاولة لإلقاء الضوء على الفكر الليبرالي الحديث (النظام الفردي - النظام الحر) وموقفه من المسيحية في أوربا. ومقارنة الفكر الليبرالي الحديث مع النظام السياسي الإسلامي وإلقاء الضوء على نظام الشورى الإسلامي والديمقراطية الإسلامية.

ولما كان الفكر الليبرالي الحديث له موقف خاص من المسيحية منذ ظهوره في القرن السابع عشر الميلادي في أوربا؛ ولما لذلك من أهمية خاصة لدى أولئك المفكرين المسلمين، الذين يرون الأخذ بنظام الديمقراطية الليبرالية على النسق الغربي، فقد أوليت هذا الموضوع عناية كبيرة، فألقيت الضوء على أحوال الكنيسة والحروب الدينية في أوربا، وثورة الشك والإلحاد التي قادها الفلاسفة، والموقف العام تجاه الكنيسة وسلطاتها وقت ظهور الفكر الليبرالي الحديث مما أدى إلى هذا الموقف من الكنيسة ورجالها ومن المسيحية عامة.

فالمفكرون الأوربيون فى سعيهم لتحرير الفرد الأوربى من السلطة الحاكمة المستبدة كان لزاما عليهم أن يحرروا الفرد أيضاً من السلطة الأخرى - سلطة الكنيسة - لأن الكنيسة كانت لها سلطات تفوق سلطة الملوك والأمراء فى ذلك الوقت.

إذن فالفكر الأوربى عامة والفكر الليبرالى الحديث خاصة، كون موقفه الخاص تجاه الدين المسيحى والكنيسة نتيجة لظروف خاصة بأوربا وبالكهنوتية المسيحية، وبالكنيسة ورجالها وسلطاتها فهو موقف أوربى خالص.

وبعد الغزو الفكرى الاستعمارى منذ أواخر القرن الماضى، واكتساب الديمقراطية الليبرالية هذا القبول من شعوب العالم، وتطلع الشعوب الإسلامية إلى الحرية والديمقراطية، كانت الديمقراطية الليبرالية النموذج الجذاب الذى جذب أنظار الشعوب المسلمة، كما أن قصور الاجتهادات والبحوث الإسلامية السياسية، وعدم تمكين المسلمين من بلورة وتجريب واختبار نظام سياسى إسلامى عصرى، من العوامل المساعدة بالإضافة إلى العامل الهام - الغزو الفكرى الاستعمارى - التى جعلت كثيراً من الشعوب المسلمة تلتف حول النظام الديمقراطى الليبرالى على النسق الغربى.

والمشكلة أنه لم توجد حتى الآن بحوث وكتابات كافية لبيان وجه الحق فى النظام الديمقراطى الليبرالى من وجهة النظر الإسلامية، وكلها بحوث ينقصها الفهم العميق للنظام الليبرالى الحديث، وكذلك للنظام السياسى الإسلامى؛ لأن الكتابات والاجتهادات المنتشرة فى العالم الإسلامى عن الديمقراطية الليبرالية والفكر الليبرالى الحديث وعن النظام السياسى الإسلامى اتخذت أحد اتجاهين.

١ - اتجاه يمجد ويعلى من شأن نظام الشورى الإسلامى، دون اجتهاد وبحث وتمحيص فى هذا الشأن، ودون ظهور ووضوح فكر سياسى إسلامى معاصر ومتميز؛ وهذا تقصير من المفكرين المسلمين يُسألونَ عنه يوم القيامة، لأن الإسلام به ثوابت

ومتغيرات. فالعقائد والعبادات والقِيَمُ الأخلاقية العليا وأحكام الشريعة الإسلامية القطعية هي الثوابت، وما عداها من المتغيرات التى تتغير تبعا لتغير الزمان والمكان وتحتاج لاجتهادات المفكرين فى كل عصر.

٢- اتجاه يبحث فى النظام الليبرالى الحديث وفى الديمقراطية الليبرالية مع إشارة هنا وهناك عن النظام السياسى الإسلامى؛ وهذا الفريق من الكُتَّاب يغفل كثيرا من الاختلافات بين الفكر الليبرالى الحديث والفكر الإسلامى، وبين الديمقراطية الليبرالية والنظام السياسى الإسلامى، وبين الفرد المسلم والفرد غير المسلم، فالفرد المسلم لكى يكون مؤمنا، يجب أن يكون مؤمنا بالقرآن الكريم وبما جاء به من عقيدة وشريعة؛ فالإيمان بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينفصل عن الإيمان بالأمور العقدية الإيمانية.

والإيمان بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الأفراد والشعوب والدولة بمؤسساتها وأجهزتها وقوانينها، لا ينفصل عن الإيمان بالعقيدة الإسلامية. أما الفكر الليبرالى الحديث فعكس ذلك تماما بالنسبة للمسيحية.

وأزعم أن من أسباب عدم ملاحقة المسلمين للحضارة الأوربية فى القرن الأخير هو عدم نضج الفكر الإسلامى؛ وكذلك موقف الفكر الأوربى والفكر الليبرالى الحديث من المسيحية!

كيف؟

عند أول اتصال للمسلمين بالحضارة الأوربية، كان موقفهم منها الإعجاب والاندهاش والانبهار فقلدوها بحُلْوِها ومُرِّها كما قال الدكتور طه حسين، وكان للاستعمار والغزو الفكرى الاستعمارى أثره الأعظم فى انتشار وتدعيم الأفكار التغريبية والعلمانية فى المجتمعات الإسلامية، واندفع المفكرون والمتغربون فى تقليد كل ما هو غربى، ولم يستبينوا موقف هذا الفكر من المسيحية، وتجاهلوا مفاهيم الدين الإسلامى فى سبيل اللحاق بالحضارة الغربية، ونشأ عن ذلك فى المجتمعات

الإسلامية تيار تغريبى عالى الصوت والمكانة فى ظل الاستعمار، وتيارات إسلامية قليلة الحيلة مع أنها الأغلبية الساحقة من المجتمعات الإسلامية.

وقد حاول كثير من المفكرين الإسلاميين بَيَانَ وجه الحق فى ذلك، وبعث الشعوب الإسلامية وإيقاظها من رقودها، أمثال: جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده والشهيد حسن البنا وغيرهم، ولكن الاستعمار وأذنابه كانوا لهم بالمرصاد.

ومن هنا حاولت فى أحد أجزاء هذا الكتاب التعبير عن الانطباعات التى سادت العالم الإسلامى عند اتصال المسلمين بالحضارة الأوربية فى أواخر القرن الماضى وبداية هذا القرن، وكذلك بيان أثر الغزو الفكرى الاستعمارى على المجتمعات الإسلامية، مستعينا فى ذلك بكتابات كثير من المفكرين المسلمين المعاصرين؛ ولَمَّا كان التقصيرُ من المفكرين والمثقفين والمتعلمين المسلمين فى البحث والسعى الحثيث والأخذ بأسباب التقدم فى شتى مناحى الحياة وخاصة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية، فقد حاولت إلقاء الضوء على الجانب السياسى فى الفكر الإسلامى وبيان نظام الشورى الإسلامى والديمقراطية الإسلامية، ومقارنة ذلك بالفكر الليبرالى الحديث، وهى محاولة أشعر بضآلتها فى هذا المجال الذى يحتاج لعشرات البحوث المتعمقة.

وقد استخدمت فى هذا الكتاب بعض المصطلحات غير المألوفة، ولكنها ليست بعيدة عن الفكر مثل: مصطلح «البيئة الثقافية الدينية». وذلك حتى أكون قادرا على إبراز المعنى المقصود والذى قد يحتاج للشرح والتفصيل فى تعبير مختصر... ألهمنا الله -سبحانه وتعالى- الصواب وسدّد على الطريق الصحيح خطانا ومنحنا المثوبة والهداية إنه نعم المولى ونعم النصير.

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

الفصل الثالث
بين النظام السياسى الإسلامى
والفكر الليبرالى الحديث

الفصل الأول

الفكر الليبرالي الحديث

(النظام الفردي - النظام الحر)

بعد انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، ارتفع نجم الدول الرأسمالية الغربية، وحلّق الفكر الليبرالى عاليا مزهوا على الفكر الشيوعى، وكثر حديث الكُتاب والمفكرين فى أنحاء المعمورة عن الفكر الليبرالى والرأسمالية والحرية والديمقراطية وأهميتها فى تقدم الشعوب، واتجهت أنظار شعوب العالم الثالث - التى كان أكثرها يعتبر الفكر الشيوعى هو الوسيلة لنهضتها وتقدمها - إلى هذا المارد الجديد الذى يسيطر على أنحاء المعمورة بلا منافس، ويحاول أن يعيد تشكيل النظام العالمى الجديد والذى تتربع على قمته أمريكا والدول الغربية، وأخذت شعوب هذا العالم الثالث تسرع الخطا نحو الديمقراطية والتعددية.

والفكر الليبرالى الحديث منذ ظهوره فى القرن السابع عشر على يد مجموعة من المفكرين*، والذى ظل ينمو وتثبت ركائزه بالممارسات العملية وإضافات المفكرين، يختلف عن الحرية والديمقراطية التى عرفتها بعض الشعوب منذ العصر اليونانى، فالفكر الليبرالى الحديث له مفهوم خاص للحرية والديمقراطية. فالديمقراطيات القديمة كانت تعنى بحق الأفراد فى ممارسة السلطة عن طريق حقهم فى اختيار السلطة التى تحكمهم.

أما الفكر الليبرالى الحديث فإنه بجانب اعترافه للأفراد بحقهم فى اختيار السلطة التى تحكمهم، فإنه يعترف للفرد بمجال خاص وحرية خاصة لا يجوز للآخرين التدخل فيها، والليبرالية تعنى الفردية، فهو يعتبر الإنسان له السيادة على هذا الكون وبالتالى لا يسمح لأية أفكار مسبقة أو موروثة أن تسيطر على حياة الجماعة والمجتمع من منطلق أن حرية الفرد سوف تعطيه القوانين والأفكار التى تحكم المجتمع، وهو فى هذا الموقف ليس واضحا، أو بالأصح متناقض، كما سوف يتضح بعد ذلك؛ فلا يوجد إنسان على ظهر الكوكب الأرضى لا يحتل تفكيره أفكار مسبقة سوى الطفل الوليد.

* انظر آراء د. حازم الببلاوي عن الليبرالية.

الفكر الليبرالى الحديث يعنى بشقين أو قسمين من الأفكار هما: الشق الاقتصادى والشق السياسى.

أ- **القسم الأول:** هو ما يسمى باقتصاد السوق والحرية الاقتصادية وقوانين العرض والطلب، ودافع المنفعة الشخصية.

وكان الفضل الأكبر لإبراز هذه الأسس الاقتصادية وبيان أهميتها مع أنها ليست اكتشافا جديدا، فقد كانت من الممارسات الفطرية التى يمارسها الأفراد والجماعات والدول عبر التاريخ، ولكن آدم سميث أبرز أهميتها بعدما زحفت العلاقات الاقتصادية المعقدة، وأخذت تنتشر بعد تقدم الصناعة والتجارة وازدياد الثروة فى أوربا فى عصر النهضة.

وضع آدم سميث كتابه (بحث فى طبيعة ثروة الأمم وأسبابها) سنة ١٧٧٦م وأبرز فيه أن أكبر الثروات المادية نتيجة لأكبر الحريات الاقتصادية مع بعض الاستثناءات. وحب المنفعة الشخصية أمر عام بين الناس وأننا لو سمحنا لدافع المنفعة الشخصية أن يلعب دوره بأقصى حرية اقتصادية لحفز من النشاط والجرأة والمنافسة ما يثمر من الثروات أكثر من أى نظام آخر عرفه التاريخ، وأن قوانين السوق خصوصا قانون العرض والطلب ستنسق بين حرية المنتج ومصلحة المستهلك، وأن ثروة الأمم لا تقاس بما تملكه من ذهب وفضة بل بالأرض وما تنتجه من غلات والشعب وجهده وخدماته ومهاراته وما يصنعه من إنتاج وسلع، وهذا الفكر الاقتصادى تمارسه الدول والشعوب بدرجة أو بأخرى عبر التاريخ، ولكن المدخلات التى أدخلتها العلاقات الاقتصادية والتجارية فى عصر النهضة الأوربية، والمدخلات التى أدخلها الفكر الشيوعى منذ الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧م على الفكر الاقتصادى جعلت لهذا الفكر الاقتصادى الليبرالى أهمية كبرى.

ب- **القسم الثانى:** هو القسم السياسى ويطلق عليه الديمقراطية وهو مفهوم خاص للديمقراطية مختلف عن الديمقراطيات السابقة وتمثله الديمقراطية الدستورية التى تضع حدودا على السلطات بحيث لاتطغى على المجال الخاص للأفراد، وهذا القسم هو الذى يعنينا فى هذا الكتاب، والليبرالية معنية أساسا بحرية الإنسان السياسية والاقتصادية، والفكر الليبرالى الحديث له موقف من الفرد وحرياته وموقف من المسيحية.

أولاً- الفكر الليبرالي الحديث والفرد

الليبرالية تعنى الفردية، والفكر الليبرالي الحديث له موقف متميز من الفرد وحرياته. فالفرد له الأولوية القصوى فى هذا الفكر، وكل الوسائل يجب أن تكون فى سبيل حرية الفرد، فالفرد هو الغاية أما نظم الحكم فهى وسيلة من وسائل تحقيق الفرد لحرياته وغاياته التى يراها. والفرد فى الفكر الليبرالي الحديث له الحق بالتمتع بنوعين من الحرية:

١ – **النوع الأول**: الحرية الفردية أو ما يطلق عليه الحرية المدنية وهى استقلال الفرد وحريته والاعتراف له بمجال خاص يتمتع فيه بحريته، ولا يجوز للسلطة التدخل فى هذا المجال أو التعدى عليه أو تجاوزه، وهو حق طبيعى للفرد اكتسبه بالمولد، ويطلق البعض على هذا النوع من الحرية «الحقوق اللاصقة» ونحن نعتبرها فى شريعتنا الإسلامية «هبة إلهية» أو «منحة إلهية».

٢– **النوع الثانى**: من الحرية التى يجب أن يتمتع بها الفرد هى الحرية السياسية.

والحرية السياسية تعنى أن الفرد له الحق فى اختيار السلطة التى تحكمه. واختيار الفرد للسلطة التى تحكمه يجعل هذه السلطة الحاكمة خاضعة للفرد بشكل ما فلا تجور ولا تتدخل فى حريته الشخصية. وإذا اعتدت هذه السلطة الحاكمة على الفرد وحرياته فله الحق فى تغييرها واختيار غيرها.

والفكر الليبرالي الحديث يعتبر النوع الأول من الحرية (الحرية الفردية) هو الغاية، ويعتبر النوع الثانى (الحرية السياسية) وسيلة لتحقيق الحرية الفردية. بمعنى أن الفرد له الحق فى اختيار السلطة التى تحكمه حتى يحفظ استقلاله ويضمن عدم تعدى هذه السلطة الحاكمة على مجاله الخاص وحريته الفردية.

وسوف نرى أن هذا المفهوم للحرية مشتق ومستخلص من المفاهيم الإسلامية للحرية. وهو نتيجة لتأثر الفكر الأوربى بالحضارة الإسلامية فالله – سبحانه وتعالى– يقول فى العديد من آيات القرآن الكريم لرسوله ﷺ:–

(لست عليهم بمسيطر).

(وما أنت عليهم بجبار).

(ما أنت عليهم بوكيل).

(إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين)

(الشعراء)

(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر).

(أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين).

(من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها).

(فصلت)

(لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى).

(وهديناه النجدين).

(البلد)

(فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب)

(الرعد)

صدق الله العظيم

وكل هذه الآيات وغيرها تبين مدى اهتمام الإسلام باستقلال الفرد والحرية الفردية، وأن الفرد حر حرية حقيقية لأنه محاسب يوم القيامة على أعماله إن خيرا فخير وإن شرا فشر.

ولكن غلننظر الآن إلى النوع الآخر من الحرية وهى حرية الفرد فى اختيار السلطة التى تحكمه. هل وردت آية واحدة من آيات القرآن الكريم أو حديث نبوى صحيح فى نظام اختيار الحاكم؟ لم ترد آية قرآنية أو حديث نبوى صحيح في نظام اختيار الحاكم، وذلك لأن نظام اختيار الحاكم خاضع للرأى والاجتهاد ويتغير تبعا لتغير الزمان والمكان، والذى يدلنا على النظام الأمثل لاختيار السلطة الحاكمة هو نظام اختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- فى بيعة السقيفة خليفة لرسول الله ﷺ.

فبيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق كانت نظاما حرا فى اختيار الحاكم. وقد استخلصت منه نظم الحكم الليبرالية أسسها ومفاهيمها فى حق الفرد فى اختيار السلطة التى تحكمه، كما اشتقت منه نظام تعدد الأحزاب والمجالس النيابية.

كما أن الآيات القرآنية العديدة وردت فى شأن حرية الفرد ولم ترد فى شأن اختيار الحاكم لما لحرية الفرد من أهمية، وأنها الأساس، أما اختيار الحاكم فهو وسيلة لتحقيق الأولى. كل ذلك فى ظل العقيدة الإسلامية ووظيفة الدولة الإسلامية تجاهها، وفى ظل أحكام الشريعة الإسلامية وتنفيذها بواسطة الدولة، وفى ظل مقاصد الشريعة الإسلامية فى العدل والحرية، وفى ظل المفاهيم الإسلامية فى «بيئة ثقافية دينية إسلامية» متجددة. ويعبر عن هذا الفهم للحرية الفردية موقف سيدنا عمر بن الخطاب من ابن عمرو بن العاص والى مصر حينما اعتدى على أحد أبناء الأقباط فأمر سيدنا عمر أن يقتص القبطى من المعتدى وقال: «اضرب ابن الأكرمين» ثم قال قولته الشهيرة «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» هذا عن الحرية الفردية وحرية الفرد فى اختيار السلطة الحاكمة وموقف الإسلام منهما.

المدخلات العصرية للفكر الليبرالي:

وقد أُدخلت على الفكر الليبرالى الحديث عدة مدخلات أطلق عليها المدخلات العصرية أو «الديمقراطية العصرية» أو «الأفكار الحديثة للديمقراطية»

فبعد الثورة البلشفية سنة ١٩١٧م والأزمة الاقتصادية التى عصفت بأوربا سنة ١٩٣٠م، وبعد ظهور أفكار المفكر الاقتصادى الليبرالى كينز ظهرت هذه الأفكار الحديثة للديمقراطية التى تمثلت فيما يلى:-

تدخلت الدولة فى استقلالية الفرد وحريته لتحميه من نفوذ الآخرين من ذوى المراكز وذوى القوة الاقتصادية الاحتكارية الكبيرة المؤثرة، كما تدخلت الدولة فى حرية الفرد السياسية وحقه فى اختيار السلطة التى تحكمه نتيجة لامتداد عمل السلطة الحاكمة إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية. وهذا التدخل النسبى للدولة فى حرية الفرد فى النظام الليبرالى الحديث والذى أطلق عليه الأفكار الحديثة للديمقراطية الليبرالية أخذت به بعض الدول الديمقراطية فى عصرنا الحديث، مثل الدول الإسكندنافية، أما النظام الديمقراطى الليبرالى التقليدى فتمثله الولايات المتحدة الأمريكية حيث تدخل الدول فى حرية الأفراد محدود.

ثانيا: الفكر الليبرالى الحديث والمسيحية

من الكتابات المتواترة فى الفكر الأوربى منذ مئات السنين والتى تترجم كثيرا إلى اللغة العربية؛ الدعوة إلى المادية والتحرر من الدين، وأن ذلك هو سبب تقدم الحضارة الأوربية؛ أما الأسباب الحقيقية وراء هذه الدعوة فإنها لم تأخذ حظها فى الكتابات العربية الإسلامية إلا نادرا وفى عجالات قصيرة غير مفهومة ولا مترابطة مع أن هذه الأسباب واضحة ومدونة فى كثير من كتب التراث الأوربى والأمريكى، والأسباب الحقيقية وراء هذه الدعوة ترجع إلى موقف الفكر الأوربى عامة والفكر الليبرالى الحديث خاصة من المعتقدات الدينية المسيحية والكنيسة ورجالها وكهنوتها، وهذا المنحى الذى يتخذه الفكر الليبرالى الحديث تجاه المسيحية موقف أوربى للفكر الأوربى فى بيئة أوربية، وقد اتخذه الفكر الأوربى نتيجة وضع وظروف الكنيسة الأوربية وسلطاتها الواسعة والكهنوتية المسيحية التى كانت تسود فى المجتمعات هناك.

والفكر الأوربى منذ انتهاء الحروب الصليبية فى القرن الثالث عشر الميلادى وحتى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م دخل فى معارك طاحنة ومتواصلة مع الكنيسة ورجالها ومع الفكر اللاهوتى الكنسى الذى كان سائدا فى أوربا، وبعد انتصار الفكر الأوربى فى حربه مع الكنيسة ورجالها واللاهوتية الكنسية نشأت المادية الجديدة.

و «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» تحمل الأفكار الليبرالية الحديثة والمفاهيم والسمات الأوربية.

ولكن لماذا دخل الفكر الأوربى هذه المعارك العنيفة مع الكنيسة ورجالها ومع الفكر اللاهوتى الكنسى؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال مهمة جدا لأنها سوف تعطينا التفسير والأسباب الحقيقية لموقف الفكر الليبرالى الحديث من المسيحية، وهذا ما سوف نوضحه عند الحديث عن سلطات الكنيسة، ثم أحوال الكنيسة فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى، وثورة مارتن لوثر والحروب الدينية فى القرن السادس عشر، ثم ثورة الشك والإلحاد التى قادها الفلاسفة الفرنسيون وعمت أوربا حتى قيام الثورة الفرنسية.

كان نتيجة انتصار الفكر الأوربى فى صراعه مع الكنيسة ورجالها ومع الفكر اللاهوتى أن نشأت «بيئة ثقافية دينية مسيحية جديدة» لها سمات مادية ولها موقف من المعتقدات المسيحية ولها موقف من الكنيسة ورجالها وسلطاتها، ومن ثم كان الفكر الليبرالى الحديث يحمل معطيات ومفاهيم هذه «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة».

والفكر الليبرالى الحديث نشأ أساساً ليحرر الفرد من السلطات التى كانت تسود المجتمعات الأوربية والتى كان يراها الأوربيون سلطات جائرة يجب التخلص

منها حتى يصير الفرد حرا حرية حقيقية بحيث يمتنع على الآخرين التدخل فى شئونه سواء كان هؤلاء الآخرون أفرادا أم سلطات أيا كانت هذه السلطات الاستبدادية.

وكان يسود المجتمعات الأوربية آنذاك نوعان من السلطات الاستبدادية:

١- سلطة الملوك والأمراء المتحالفة مع الإقطاع.

٢- سلطة الكنيسة ورجالها وكهنوتها، ففى ذلك الوقت كانت المجتمعات الأوربية تختلف عن غيرها فى وجود هذه السلطة الكبيرة التى تتمتع بها الكنيسة، والتى تفوق سلطة الملوك. وفى مجال – موقف الفكر الليبرالى الحديث – من المسيحية – فإنه يعنينا مناقشة السلطات التى كانت تتمتع بها الكنيسة ورجالها، والتى ثار عليها المفكرون والشعوب الأوربية مما أدى إلى عزل الأفكار والأحكام والمعتقدات الدينية المسيحية عن المجتمع، وعدم تطبيقها على الشعب والمجتمع ككل، وعلى الدولة وأجهزتها وقوانينها ونظمها وظهور مصطلحات «العلمانية» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية» و «فصل الدين عن الدولة» وفى الحقيقة لم يكن الأمر عزل الدين عن المجتمع والدولة، ولكنه هدم للدين والاتجاه نحو المادية كما سيتضح فى بقية هذا الجزء.

سلطات الكنيسة

امتدت الحروب الصليبية بين المسلمين والصليبيين من القرن الحادى عشر حتى نهاية القرن الثالث عشر الميلادى، وكان آخر خروج للصليبيين من البلاد الإسلامية سنة ١٢٩١م، وكانت لهـذه الحـروب آثـار كبيرة على الفكـر الأوربى لا تقل عن الآثار التى تركها المسلمون على الفكر الأوربى أثناء وجودهم فى الأندلس، فبعد انكسار الشعوب الأوربية فى الحروب الصليبية، أخذ المفكرون ينقبون ويبحثون عن أسباب هزائمهم أمام المسلمين، وعن الأسباب التى قد تكون عائقا أمام رغبتهم فى ملاحقة الحضارة الإسلامية التى عايشوها مدة ثلاثة قرون هى مدة الحروب الصليبية، وقد تكشفت لهم ما كانت عليه أحوال الكنيسة وما كان عليه رجال الدين المسيحى آنذاك، لقد كانت للكنيسة ورجالها فى ذلك الوقت سلطات واسعة تفوق سلطات الملوك والأمراء. وتتمثل سلطات الكنيسة فى ذلك الوقت فيما يلى:—

١— سلطة الكنيسة السياسية والاقتصادية.

كان للكنيسة ورجالها سلطة سياسية وسلطة اقتصادية، حيث كان الملوك والأمراء لا يُعيّنون إلا بموافقة الكنيسة، وكان رجال الدين المسيحى ملتزمين بعقيدة الحق الإلهى لملوكهم فى الحكم، كما أن الكنيسة ورجالها كانوا يتمتعون بثروات طائلة تفوق فى أحيان كثيرة ثروات الدول والملوك، ففى سنة ١٥٢٢م كانت الكنيسة تمتلك نصف ثروة ألمانيا، ونصف أراضى الدانمرك، ولها الحق الإقطاعي على كوبنهاجن، وثلث شبه الجزيرة الإيطالية (الولايات البابوية) وثلاثة أرباع ثروة فرنسا، فى الوقت الذى كانت فيه فرنسا تعانى من أزمات اقتصادية طاحنة، وسوف نذكر ذلك بالتفصيل فيما بعد.

٢— سلطة الكنيسة كمؤسسة عقائدية.

كما أن الكنيسة كانت تمثل مؤسسة عقائدية، وقد كان لرجالها الحق فى وضع معتقدات إيمانية من عندياتهم؛ (فإنجيل متى (١٦ ، ١٩) يقرر: أن من حق

رجال الدين السلطات التى خولَها السيدُ المسيح فيما يبدو للقديس بطرس. — قصة الحضارة ول وإيريل ديورانت— كما أن كثيرا من الكتاب والمؤلفين كانوا ينتقدون كثيرا من الأفكار والعقائد المسيحية التى أدخل عليها التحريف منذ مجمع نيقية، فها هو ميكياڤللى يذيع قبل أن يكتب مارتن لوثر رسالته التصحيحية التى أدت إلى ظهور البروتستانت بأربعة أعوام يقول:

(لو أن الدين المسيحى قد احتفظ به كما صدر عن مُؤَسِّسه «يقصد السيد المسيح» لكانت دول العالم المسيحى أكثر اتحادا وأعظم سعادة مما هى عليه الآن. وليس أدل على ضعفه من أن أقرب الناس إلى الكنيسة الرومانية التى هى صاحبة السلطة العليا فى هذا الدين هم أقل الناس تدينا، وأن من ينعم النظر فى المبادئ التى يقوم عليها هذا الدين ويرى ما بين هذه المبادئ وبين شعائرها الحاضرة وعباداتها من فرق كبير ليحكم من فوره بأن انهيارها أو يوم القصاص منها لآت قريب).

ص٣٨ قصة الحضارة رقم ٢٢ تأليف ول وإيريل ديورانت ترجمة الدكتور عبد الحميد يونس.

وها هو الكاهن جان مسلييه (١٦٧٨ - ١٧٣٣م) بعد خمسة وخمسين عاما قضاها فى خدمة الكنيسة يكتب مخطوطة سماها (عهدى الجديد). ويوصى بطبعها بعد وفاته، ونشر فولتير وديدرو وهولباخ مقتطفات منها سنة ١٧٦٢م وسنة ١٧٧٢، ولم تطبع كاملة إلا سنة (١٨٦١ - ١٨٦٤م).

ونفدت طبعتها منذ عهد بعيد، ويندر الحصول عليها، وكانت تحمل هجوما قاسيا على المسيحية، ونقدا عنيفا للكنيسة ورجالها. يقول جان مسلييه: (لماذا اختلف نسب السيد المسيح فى إنجيل متّى اختلافا كبيرا عنه فى إنجيل لوقا إذا كان كلاهما منزلين من عند الله؟ لماذا لم تنته سلسلتا النسب هاتان بيوسف إذا كان سيعفى سريعا من إنجاب يسوع؟ وهل تنطبق نبوءات العهد القديم على المسيح أم أن هذه التطبيقات مجرد شطحات للقوة اللاهوتية؟.

وهل كانت معجزات العهد الجديد حِيَلاً أو خداعات ورعة أم كانت عمليات طبيعية أسيء فهمها؟ وهل نصدق هذه الحكايات أم نتبع العقل؟ (وصوت جان إلى جانب العقل).

من كتاب قصة الحضارة رقم ٣٨ تأليف ول وإيريل ديورانت ترجمة محمد علي أبو درة ص١٠.

وها هو رينان يقول «إن السيد المسيح لم يكن إلها ولا ابن إله وإنما إنسان يمتاز بالخلق السامي وبالروح الكريمة»، وها هو إسبينوزا يقرر أن الكتب المقدسة المسيحية لم تكتب بأيدى المؤلفين الذين نسبت إليهم: هكذا كانت الكنيسة ورجالها كمؤسسة عقائدية، وسوف يذكر ذلك بالتفصيل فيما بعد.

٣- القضاء على سلطة الكنيسة السياسية والاقتصادية.

لقد تم القضاء على سلطة الكنيسة السياسية وسلطتها الاقتصادية بالتزامن مع القضاء على سلطة الملوك والأمراء والإقطاع فى أوربا، وكانت قمة ذلك بقيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ والثورة الأمريكية وثورة كرومويل فى إنجلترا؛ وبذلك تم ما يعرف «بفصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية»؛ وهذا المصطلح معناه الحقيقى القضاء على السلطة الدينية (سلطة الكنيسة ورجالها)، والإبقاء على السلطة الزمنية فى ثوب جديد وطريقة جديدة مختلفة عن سلطة الملوك والأمراء.

٤- القضاء على الفكر اللاهوتى الكنسى.

لم يتم القضاء على الفكر اللاهوتى الكنسى بالطريقة التى تم بها القضاء على سلطة الكنيسة ورجالها، ولكن ذلك تم عبر المراحل التى مر بها الفكر الأوربى منذ الحروب الصليبية وحتى قيام الثورة الفرنسية، فقد تم إلقاء الضوء على الكنيسة ومفاسدها ومباذل رجال الدين بواسطة الكتاب والمفكرين فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وما تبعه من ثورة الإصلاح الدينى والحروب الدينية بقيادة مارتن

لوثر، وثورة الشك والإلحاد التى قادها الفلاسفة الفرنسيون فى القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر الميلادى، وكان لثورة الشك والإلحاد أثرها الأكبر فى ذلك وبذلك تم ما يطلق عليه «فصل الدين عن الدولة».

والمعنى الحقيقى لمصطلح «فصل الدين عن الدولة» هو هدم المعتقدات اللاهوتية الكنسية، وجعل المعتقدات الدينية من شأن الأفراد، فهم أحرار فيما يعتقدون، أما الأفكار اللاهوتية الكنسية فلا تطبق على المجتمع والشعب ككل، ولا على الحكومة بمؤسساتها ونظمها وقوانينها.

ومن هنا جاء موقف الفكر الليبرالى من الدين المسيحى متمثلا فى هذا المفهوم، وكان مصطلح العلمانية الذى صاغه هوارد بيكر يمثل هذا المفهوم فى الفكر الليبرالى الحديث، فالعلمانية وهى نسبة إلى العالم مع خطأ فى صياغة النسبة تمثل هذا الموقف للفكر الحديث.

والعلمانية لا تعنى الإلحاد، ولكنها تعنى حرية الأفراد فيما يعتقدون، ورفض تطبيق الفكر اللاهوتى المسيحى على المجتمع والشعب ككل، وعلى الحكومات ومؤسساتها ونظمها (و «الليبرالية» و «العلمانية» وفصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية». و «فصل الدين عن الدولة») كلها مصطلحات أفرزتها البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للدول الأوربية والأمريكية نتيجة لصراع الفكر الأوربى مع سلطة الملوك والأمراء أولا ومع سلطة الكنيسة ورجالها ثانيا، ومع الفكر اللاهوتى الكنسى ثالثا منذ الحروب الصليبية حتى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م. والفكر الليبرالى الحديث ليس كتابا تقرؤه، ولكنه متناثر فى العديد من الكتب، وكل مؤلف أو مفكر يضيف إلى ما سبقه من أفكار وكتابات، وقد تتعارض بعض هذه الكتابات مع بعض، ولذلك فالفكر الشيوعى الذى طبق فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩١٧ بعد قيام الثورة البلشفية كان نتاج كتابات بعض المفكرين المعاصرين للمفكرين الليبراليين فى عصر التنوير الأوروبى، فهو نتاج نفس (البيئة الدينية

الثقافية الجديدة)، فقد نادى الكاهن جان مسلييه فى كتابه الميثاق سنة ١٧٣٣ بمجتمع شيوعى يقسم الناتج القومى فيه بين الناس بالتساوى، وفى سنة ١٧٥٥م ندد جان جاك روسو فى إحدى مقالاته بالملكية الخاصة، ثم أصدر كتابه «مقال فى أصل عدم المساواة» وكان موريللى ومابلى ولانجيه يكتبون عن الاشتراكية والشيوعية، وقد أصدر موريللى سنة ١٧٧٥ كتابه «ناموس الطبيعة» وكان له أثر كبير فى بلورة الفكر الشيوعى، فقد ذكر فى كتابه ذلك المبدأ الشيوعى (من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته) كذلك نشر هنرى لانجيه فى مجلة سماها (حوليات سياسية) فى السنوات (١٧٧٧ – ١٧٩٢) كتابات نادى فيها بالأفكار الشيوعية.

وكان مابلى يؤمن فى كتاباته بأن الشيوعية هى النظام الاجتماعى الوحيد الذى يدعم الفضيلة والسعادة، هذه الأفكار كتبت قبل إنجلز وكارل ماركس ولينين بمئات السنين، وكانت انطلاقة الفكر الشيوعى من نفس البيئة الثقافية الدينية المسيحية الحديثة للشعوب الأوربية، التى نشأت نتيجة لموقف الفكر الأوربى من السلطة سواء سلطة الملوك والأمراء أو سلطة الكنيسة.

أما الكتاب والمفكرون الذين كتبوا عن الفكر الليبرالى الحديث فمنهم: ديفيد هيوم وآدم سميث وجون لوك وتومس هوبز ومنتسكيو وفولتير وكندرسيه وبنجامين كنستانت فى كتابه(الحريات القديمة والحديثة سنة ١٨١٩) وأليكس دوتوكوفيل فى كتابه (الديمقراطية فى أمريكا سنة ١٨٣٥) وغيرهم.

كيف نشأت «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» فى أوربا؟

استخدمتُ مصطلح «البيئة الثقافية الدينية»، ويقصد به الدين السائد فى مجتمع من المجتمعات وانعكاسات مفاهيمه الفكرية والثقافية على ثقافة المجتمع عامة وعلى العلوم الإنسانية خاصة. «والبيئة الثقافية الدينية المسيحية» القديمة يقصد بها تلك التى كانت سائدة قبل القرن الرابع عشر الميلادى فى المجتمعات الأوربية،

بل حدوث التغيرات الدينية التى اجتاحت أوربا منذ القرن الرابع عشر الميلادى حتى قيام الثورة الفرنسية. «والبيئة الثقافية الدينية المسيحية» الجديدة يقصد بها تلك التى نشأت فى أوربا وتولدت نتيجة انهيار سلطات الكنيسة منذ القرن الرابع عشر حتى قيام الثورة الفرنسية. وكان من إفرازات هذه «البيئة الجديدة» الفكر الليبرالى الحديث. وقد مر الفكر الدينى المسيحى فى أوربا بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تبدأ بعصر السيد المسيح – عليه السلام – وتنتهى بمجمع نيقية.

المرحلة الثانية: تبدأ بمجمع نيقية وتنتهى بانتهاء الحروب الصليبية فى أواخر القرن الثالث عشر الميلادى.

المرحلة الثالثة: مرحلة نقد الكنيسة ورجالها وإظهار المآخذ عليها فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى.

المرحلة الرابعة: مرحلة الإصلاح الدينى بقيادة مارتن لوثر والحروب الدينية التى عمت كل أوربا.

المرحلة الخامسة: مرحلة الشك والإلحاد التى قادها الفلاسفة فى فرنسا وفى غيرها من دول أوربا، والقضاء على سلطات الكنيسة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ونشأة «بيئة ثقافية دينية مسيحية جديدة» فى أوربا. وكان من أهم مفاهيم ومعطيات هذه «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» الأفكار الليبرالية الحديثة التى سبق الكلام عنها والفكر العلمانى و «فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية»؛ كما كان من أهم معطيات هذه «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» كذلك الفكر الشيوعى الذى طبق فى الاتحاد السوفيتى فيما بعد سنة ١٩١٧م والذى انهار أخيرا فى عصرنا الراهن.

وقد كان لليقظة والنهضة الأوربية أثر كبير فى إيقاظ العقول الأوربية على المآخذ والسلطات التى كانت تتمتع بها الكنيسة ورجالها فى القرنين الرابع عشر

والخامس عشر الميلادى وما تبع ذلك من ثورة الإصلاح الدينى والحروب الدينية وثورة الشك والإلحاد التى تبعتها.

ولذلك سوف نناقش هذه الموضوعات لما لها من أهمية كبيرة على تشكيل «البيئة الثقافية المسيحية الجديدة» ولما لهذه الموضوعات من خصوصية سوف نناقشها نقلا عن كتابات المفكرين الأوربيين أنفسهم، كما أننا يجب ألا نغفل الأثر الكبير الذى تركته الحروب الصليبية التى امتدت ثلاثة قرون على الفكر الأوربى، حيث كان الأوربيون يمكثون فى البلاد الإسلامية، ويحتكون بالحضارة الإسلامية احتكاكا مباشرا فترات طويلة، مما كان له أثره على الفكر الأوربى حيث كان آخر خروج للصليبيين من البلاد الإسلامية سنة ١٢٩١م بجانب الأثر الذى تركته الحضارة الإسلامية على الفكر الأوربى فى الأندلس، وقد تشكلت «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوربية الجديدة» بعد هدم البيئة القديمة، فالذى حدث فى أوربا منذ الحروب الصليبية حتى قيام الثورة الفرنسية ليس «فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية» فقط، ولكنه فى الحقيقة هدم المعتقدات الكهنوتية والقضاء على سلطات الكنيسة ورجالها سواء كانت هذه السلطات سياسية واقتصادية أو سلطاتها كمؤسسة عقائدية، ثم إبعاد وفصل المعتقدات والمعطيات والمفاهيم المسيحية فلا تطبق على المجتمع والشعب ككل ولا تطبق على الدولة بمؤسساتها وقوانينها وأجهزتها.

لذلك رأيت أنه من الضرورى أن أبين جانبا من الأحوال التى كانت عليها الكنيسة ورجالها فى أوربا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى، ثم نبذة عن ثورة الإصلاح الدينى بقيادة مارتن لوثر والحروب الدينية التى شملت كل أوربا ثم ثورة الشك والإلحاد التى اجتاحت فرنسا على يد فلاسفتها ومفكريها، ثم عمت كل أوربا مما أدى إلى ولادة «بيئة ثقافية دينية مسيحية جديدة» وديانة أوربية جديدة أقرب إلى الوثنية. ولذلك لم يكن غريبا أن نرى الصحف الأوربية والصحف المهتمة بالتبشير والتنصير فى أوربا فى عصرنا الراهن. تذكر أن أوربا أصبحت تدين بديانة جديدة أطلقت عليها هذه الصحف «الوثنية الجديدة».

أولا: المآخذ على الكنيسة فى أوربا

كانت الكنيسة ورجالها فى المجتمعات الأوربية تتمتع بسلطاتها العقائدية والسياسية والاقتصادية، وكان يستعين بها الملوك والأمراء ورجال الإقطاع فى كثير من الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ فكان الملوك لا يُعَيَّنون إلا بموافقة الكنيسة ومباركتها، وكان رجال الكنيسة يعترفون للملوك بحقهم الإلهى فى الحكم ووراثته، وفى مقابل ذلك كان الملوك والأمراء ورجال الإقطاع يتغاضون عن مباذل الكنيسة وجشعها وسيطرتها، فالمنافع كانت متبادلة بين الطرفين أو بين السلطتين (سلطة الملوك والأمراء ورجال الإقطاع وسلطة الكنيسة ورجالها) وسوف نذكر فى هذا المجال الثروات الفاحشة التى كانت تتمتع بها الكنيسة ورجالها وبعض الوسائل التى كانت متبعة فى تحصيل هذه الثروات، والمآسى والمباذل التى كانت ترتكب باسم الدين، والمدخلات الكثيرة التى أدخلها رجال الكنيسة على المعتقدات والقيم والأخلاق مثل قانون «العزوبة» الذى وضعه جريجورى السابع، وبمقتضى هذا القانون يمتنع على رجال الكنيسة الزواج؛ وبديلا عن الزواج كان يسمح لرجال الدين بعادة التسرى؛ أى حق كل منهم فى اتخاذ محظية أو خليلة، وكان الأهالى يشجعون هذه العادة حماية لبناتهم وزوجاتهم من رجال الكنيسة.

كما سنذكر الأسس التى استند عليها رجال الكنيسة فى وضع معتقدات إيمانية، وكذلك نبذة عن صكوك الغفران ومحاكم التفتيش والفظائع التى كان يرتكبها رجال الكنيسة باسم حماية المسيحية من الهرطقة. كل ذلك وغيره سوف نورده بمصادره وبأقلام المفكرين المسيحيين فى أوربا.

وقد ذكر الكُتّاب والمفكِّرون الأوربيون عدة مآخذ على الكنيسة فى الدول الأوربية مما كان له أثر كبير فى قيام ثورة الإصلاح الدينى بقيادة مارتن لوثر فى أوائل القرن السادس عشر وأهم هذه المآخذ:

١ – الثراء الفاحش الذى كانت تتمتع به الكنيسة حينئذ، وقد وجه مجلس نورمبرج فى عام ١٥٢٢م مائة تهمة للكنيسة، منها أنها تمتلك نصف ثروة ألمانيا، وثلاثة أرباع فرنسا ونصف أراضى الدنمرك، ولها الحق الإقطاعى على كوبنهاجن، أما فى إيطاليا فكان للكنيسة ثلث شبه الجزيرة الإيطالية (الولايات البابوية).

يقول باستور فى كتابه تاريخ البابوات. الجزء السابع ص٢٩٣ (إن من أسباب سقوط الكنيسة الألمانية ثراءها الفاحش والذى كانت زيادته غير المشروعة سببا فى إثارة حسد أفراد الشعب وبغضهم؛ كما كان له أسوأ الأثر فى رجال الكنيسة أنفسهم). وقد أورد كتّاب قصة الحضارة رقم ٢٢ تأليف ول وايريل ديورانت ترجمة الدكتور عبد الحميد يونس ستة أسباب لتجمع الثروات الضخمة فى يد الكنيسة وهى :–

أ– أن معظم من كانوا يوصون بأموالهم عند وفاتهم كانوا يتركون للكنيسة بعض المال، وقاية لهم من نار جهنم، ولما كانت الكنيسه هى التى تشرف على عمل الوصايا وإثباتها فإن رجالها كانوا فى وضع يمكنهم من تشجيع أمثال هذه الوصايا.

ب– أن أملاك الكنيسة كانت أكثر أمانا من كل ما عداها، ولذلك كانت بعيدة عن سرقات اللصوص والجنود والحكومات.

جـ– أن الذين اشتركوا فى الحروب الصليبية ضد المسلمين قد باعوا إلى الهيئات الدينية أرضهم أو رهنوها لها أو تنازلوا لهـا عـن ثمنها كى يحصلوا على ما يلزمهم من المال فى مغامراتهم.

د– أن مئات الألوف من الأفدنة قد آلت إلى الكنيسة لأن طوائف الرهبان هى التى أصلحتها.

هـ– أن ما تمتلكه الكنيسة من الأراضى لا يمكن أن ينتقل إلى غيرها.

و- أن أملاك الكنيسة كانت فى العادة معفاة من الضرائب التى تفرضها الدولة على سائر الأملاك، وكان بعض الملوك يرغمون رجال الدين فى بعض الأحيان على أداء بعض الإتاوات أو يجدون ذرائع قانونية لمصادرة أجزاء من ثروة الكنيسة غير مبالين بما يصبه عليهم رجال الدين من لعنات.

ويقول المؤلف فى ص٤١:

(وكان لابد للكنيسة لكى تحصل على هذا المال من أن تفرض الضرائب، وتجبى الرسوم، ذلك أن الكنيسة هى الأخرى لا يمكن أن تحكم بالصلوات والأدعية، وكان كثير من الأساقفة حكاما مدنيين وكنسيين فى أقاليمهم، وكانت السلطات غير الدينية هى التى تُعيِّن معظم أولئك الأساقفة، فتختارهم من بين أعيان البلاد الذين اعتادوا معيشة الترف والتحرر من قيود الأخلاق، فكانوا يفرضون الضرائب وينفقون مواردها مثل الأمراء، وقلما كان الكرادلة يُختارون لتدينهم وتقواهم؛ بل كانوا يختارون عادة لثرواتهم أو لصفاتهم السياسية أو لكفايتهم الإدارية. ولم يكونوا يرون أنفسهم رهبانا مقيدين بأيمان أقسموها، وإنما كانوا يرون أنفسهم شيوخا ورجال سياسة فى دولة غنية وقوية. ولم يكونوا فى كثير من الأحيان قساوسة ولم يكونوا يسمحون لقلانسهم الحمراء أن تَحُولَ بينهم وبين الاستمتاع بمباهج الحياة) ويقول سفترولا بعد جيل من ذلك الوقت بشئ من المبالغة التى تصحب الغضب على الدوام يصف كنيسة روما بأنها (عاهر تبيع نفسها بالمال). المصدر السابق.. ومثل هذا ما قاله أرزمس بعد جيل آخر (إن العار الذى يجلل المحكمة البابوية العليا قد وصل لذروته) المصدر السابق.

ويقول باستور: (إن الفساد المتأصل قد استحوذ على جميع موظفى الإدارة البابوية كلهم تقريبا.... فالهبات التى لايحصى عددها واغتصاب الأموال بمختلف الأساليب قد فاق كل ما يتصوره العقل. يضاف إلى هذا الموظفون البابويون أنفسهم فقد كانوا يزوِّرون العقود ويتبادلونها. فلا عجب والحالة هذه إذا عمّت الشكوى فى

جميع أجزاء العالم المسيحى مما كان يرتكبه الموظفون البابويون من رشوة وفساد واغتصاب للأموال) .. المصدر السابق.

٢- ومن أسباب الثورة على الكنيسة أيضاً أن المناصب الكنسية لم تكن تشغل إلا بالرشاوى الضخمة وخاصة المناصب العليا مثل الكرادلة، وكان من الأساليب المحببة للبابوات لجمع المال بيعهم مناصب الكنيسة، وكان إنشاء المناصب الجديدة يدر دخلا كبيرا (فقد أنشأ إسكندر السادس ثمانين منصبا جديدا وقبض ٧٦٠ دوقة (الدوقة ٢٥ دولارا) من كل شخص عين فى منصب من هذه المناصب. وأنشأ يوليوس الثانى مجمعا أو مكتبا مؤلفا من مائة وواحد أمين أدوا له مجتمعين (٢٤٠٠٠) دوقة ثمنا لهذه المناصب، ورشح ليو العاشر (٦٠) من الحجاب و (١٤١) من الأتباع فى القصر البابوى واستحوذ منهم على (٢٠٢٠٠٠ دوقة) أى خمسة ملايين وخمسون ألف دولار: المصدر السابق.

٣- ومن المآخذ على الكنيسة والتى أدت إلى ثورة الإصلاح الدينى التى قادها لوثر وغيره:

ما كان عليه رجال الدين المسيحى من فساد الأخلاق وهاهو أسقف تورشيلو (سنة ١٤٥٨م) يقول: (إن أخلاق رجال الدين فاسدة، يشمئز منها العلمانيون، وأصبح المنتمون إلى طوائف الرهبان الأربع التى أسست فى القرن الثالث عشر وهى طوائف الفرانشيكان والدمنيك ورهبان الكرمل والأغسطينيين. أصبح المنتمون إلى هذه الطوائف كلها ما عدا الأخيرة منها، مستهترين فى أخلاقهم، شديدى الاستخفاف بما يتطلبه مركزهم من تقى وحسن نظام).

(وإذا كان آلاف الرهبان قد استغنوا عن العمل اليدوى بفضل ما تجمع لديهم من المال الكثير فقد أهمل هؤلاء الخدمات الدينية، وخرجوا من صوامعهم، يجوسون خلال الديار، ويتعاطون الخمور فى الحانات، ويتخذون لهم عشيقات، حتى أصبحت مجامع رجال الدين مواخير للفجار ومجتمعات من المهرجين) المصدر السابق.

وكرر أرازمس تلك التهمة نفسها بعد مائة عام من ذلك الوقت فقال: (إن أديرة الرجال والنساء قلما تختلف عن المواخير العامة).

(ومن رجال الدين من كانت لهم صلات جنسية بالتائبات من النساء، وكان للآلاف من القساوسة حظايا) (وفى ألمانيا كان لهم كلهم تقريبا حظايا. وفى روما كان هذا هو الأمر المتبع المألوف). المصدر السابق ص٤٧.

(فلا عجب إذا كان نفوذ رجال الدين قد أخذ ينقص تدريجيا. وإذا كان الناس لا يكادون يظهرون أى احترام مهما قل لرجال الدين فى كثير من الأقطار، ذلك أن الفساد قد انتشر بينهم إلى حد أن أصبحنا نسمع اقتراحات يبديها البعض بالسماح للقساوسة بالزواج. المصدر السابق (كان جريجورى السابع قد فرض على الرجال عام ١٠٧٤م «قانون العزوبة» وأن رجال الدين المسيحى يجب ألا يتزوجوا، وظل هذا معمولا به منذ ذلك التاريخ، وإن كانت بعض الكنائس تسمح لكهنتها بالزواج مثل الكنيسة الأرثوذكسية، إلا أن الكنيسة الكاثوليكية لم تسمح به، ولذلك لجأ رجالها إلى عادة التسرى).. المصدر السابق.

(وها هو ذا هاردون أسقف أنجير يقول فى تقرير له سنة ١٤٨٢م:

إن رجال الدين فى أبرشيته لم يكونوا يرون فى اتخاذ الحظايا إثما، وأنهم لم يحاولوا قط أن يخفوا ذلك عن أعين الناس. وكان فى بومرانزا ١٥٠٠ حالة من هذا النوع، يعترف الأهلون بها وبأنها لا غبار عليها، بل كانوا يشجعونها لأنهم يرونها وقاية لبناتهم وزوجاتهم، وكان المألوف والمتعارف عليه فى الاحتفالات العامة أن يعطى مكان الشرف للقساوسة وحظاياهم). المصدر السابق ص٤٨.

٤- بيع صكوك الغفران.

وصكوك الغفران والأساس الدينى المسيحى الذى بنيت عليه، وكيف استغلها رجال الدين للحصول على الأموال الطائلة، وكيف أن رجال الكنيسة كانوا

يتمتعون بسلطات تخوِّلهم وضع معتقدات إيمانية، وهذه السلطات انحدرت إليهم من بطرس حيث خوَّلها السيد المسيح إلى بطرس كما جاء فى إنجيل (متى ١٦، ١٩) كل ذلك أورده المصدر السابق ص٥٠.

(أورده المؤلف ول ديورانت ص٥٠ قصة الحضارة رقم ٢٢) «إن من حق رجال الدين السلطات التى خولها السيد المسيح فيما يبدو لبطرس (إنجيل متى ١٦، ١٩)، والتى انحدرت من بطرس إلى رجال الدين؛ وبمقتضى هذه السلطات فإن رجال الدين كانوا يغفرون للتائب المعترف بذنبه).

(ولكن هذا الغفران للمذنب كان لا يقبل إلا لفئة قليلة من المسيحيين، أما الأغلبية فكان واجبا عليهم أن يكفروا عما بقى من ذنوبهم بأن يقدِّموا عددا من السنين فى المطهر ليكون جحيما مؤقتا لهؤلاء المذنبين، وحيث إن طائفة كبيرة من الأولياء الصالحين قد كسبوا بفضل تقواهم واستشهادهم فى سبيل الدين قدرا كبيرا من الفضائل، يفوق حاجتهم فى الآخرة أو يزيد عما يحتاجونه للغفران بالإضافة لما خلفه السيد المسيح بعد موته من الفضائل الجمة، هذا الكنز الكبير من الفضائل كان بمثابة مخزون كبير يستمد منه البابا ما يشاء ليمحو جزءاً من الأثام التى ارتكبها الناس فى الدنيا ولم يكفروا عنها كل التكفير، وكانت الكفارة التى تضعها الكنيسة تتخذ فى العادة صورة تكرار بعض الأدعية أو إخراج الصدقات أو الحج إلى بعض الأضرحة المقدسة أو الاشتراك فى الحروب الصليبية ضد المسلمين أو غيرها، أو التبرع بالمال أو العمل فى بعض المشروعات الاجتماعية كتجفيف مستنقع، أو إنشاء طريق، أو بناء قنطرة، أو مستشفى أو كنيسة، وكان استبدال غرامة مالية بالعقاب البدنى سنة مألوفة من عهد بعيد فى المحاكم المدنية ومن ثم فإن تطبيق هذه الفكرة على صكوك الغفران لم يغضب الناس فى بادئ الأمر، فكان التائب إذا أدى هذه الفدية أى إذا أعطى بعض المال لنفقات الكنيسة تسلم صك غفران كليا أو جزئيا، ولم يكن هذا الصك ليجيز له أن يرتكب ذنوبا جديدة، بل يمكنه أن ينجو

يوما أو شهرا أو عاما من عذاب المطهر، أو أن يعفى من جميع المدة التى كان لابد له أن يقضيها فى عذاب المطهر عقابا له على ذنوبه لولا هذا الصك.

ولم يكن ليعفى من جريمة الإثم. أما هذه الجريمة فقد كانت تعفى حين يغفر القس ذنب التائب النادم أثناء الاعتراف قبل الموت فصك الغفران والحالة هذه معناه أن تمحو الكنيسة بعض العقوبات الدنيوية (أى غير الأبدية) التى يتعرض لها صاحب الخطايا التى غفر إثمها أثناء عملية الكفارة، وسرعان ما تبدل شأن هذه النظرية البارعة المعقدة بفضل سذاجة الناس أو شراهة الغافرين الذين عهد إليهم توزيع صكوك الغفران، أو ادعوا لأنفسهم حق توزيعها، ولما كان يسمح لهؤلاء الموزعين أن يحتفظوا لأنفسهم بجزء مما تدره من المال فقد أغفل بعضهم الإصرار على توبة من يبتاعون الصكوك أو اعترافهم بذنوبهم أو صلواتهم، وتركوا لهم الحرية الكاملة فى أن يفسروا الصكوك بأنها تعفيهم من التوبة ومن الاعتراف ومن الغفران على يد القساوسة وبأنهم يستطيعون الاعتماد كل الاعتماد تقريبا على ما يقدمون من المال، وقد وصل الأمر حدا جعل تومس حسكونى مدير جامعة أكسفورد يجأر بالشكوى ويقول:

«يقول المذنبون هذه الأيام «لست أبالى كم أرتكب من الذنوب أمام الله، لأن من السهل علىّ أن أتخلص من كل ذنوبى ومما يترتب عليها من العقاب بالمغفرة، وصكوك الغفران يمنحنى إياها البابا الذى أبتاعها منه مستورة نظير أربع بنسات أوست، كأنى أكسبها فى لعبة تنس مع من فى مقدرته أن يمنح هذا الغفران».
ذلك أن بائعى هذه الصكوك يطوفون البلاد، ويفرقون خطابات بالمغفرة نظير بنسين تارة ونظير جرعة من الخمر أو الجعة تارة أخرى... بل إنهم يعطونها نظير استئجار عاهر أو نظير الجنس الدنس، وقد ندد البابوات بونيفاس التاسع فى عام ١٣٩٢م ومارتن الخامس فى عام ١٤٢٠م وسكستس الرابع فى عام ١٤٧٨م أكثر من مرة بهذه المساوئ وهذا الخطأ فى التفكير، ولكن حاجتهم إلى المال كانت أشد من أن

يستطيعوا معها السيطرة المجدية على هذه العادات السيئة، وكثيرا ما أصدروا القرارات لأسباب عدة يتحير الفكر فيها، واتخذت صكوك الغفران شيئا فشيئا صورة الصفقات المالية، وأدى هذا إلى كثير من النزاع بين الكنيسة ورجال الدين المسيحى من جهة وبين السلطات الزمنية من جهة أخرى، حيث كانت الأخيرة تطالب على الدوام بنصيبها من هذه الموارد. المصدر السابق.

(ولقد أخذ الفقراء يشكون من أن عجزهم عن أداء الأموال نظير الأدعية والصلوات أو لابتياع صكوك الغفران يجعل الأغنياء على الأرض لا الفقراء الوادعين هم الذين يرثون ملكوت السموات. ولقد كان كوليس حصيفا حين امتدح المال لأن «من يمتلك المال يستطيع نقل الأرواح إلى الجنة»). المصدر السابق.

٥- ومن المآخذ على الكنيسة أيضاً:

غضب أفراد الشعب من عدم خضوع رجال الكهنوت لقوانين الدولة، وكانت المحاكم الكنسية تتولى محاكمتهم باللين.

وها هو مجلس نورمبرج يعلن فى عام ١٥٢٢م (أن المدعى من غير رجال الدين لا يمكن أن ينال العدالة إذا كان المدعى عليه من رجال الكنيسة وكان التقاضى أمام محكمة كنسية، وقال منذرا: إذا لم يخضع رجال الدين للمحاكم الزمنية فسيثور الناس فى ألمانيا ثورة عاصفة). المصدر سابق.

٦- محاكم التفتيش: (يقول الإمام محمد عبده، عن هذه المحاكم:-

قامت هذه المحاكم بفظائع غريبة، فكانت تتعقب طلاب العلم والفلسفة. وقد قامت المحكمة فى مدة ١٨ عاما من سنة ١٤٨١ إلى سنة ١٤٩٩ بالحكم على عشرة آلاف ومائتين وعشرين شخصا بأن يُحَرقوا وهم أحياء، فأحرقوا. وعلى ستة آلاف وثمانمائة وستين بالشنق بعد التشهير فشهروا وشنقوا، وعلى سبعة وتسعين ألفا وثلاثة وعشرين شخصا بعقوبات مختلفة، فنفذت، ثم أحرقت كل توراة

بالعبرية، وكانت وسيلة التحقيق عند هذه المحكمة وسيلة واحدة هى أن يحبس المتهم وتجرى عليه أنواع العذاب المختلفة بآلات التعذيب المتنوعة إلى أن يعترف بما نسب إليه وعند ذلك يصدر الحكم ويعقبه التنفيذ.

وكان المتأثرون بأفكار ابن رشد من ضحايا هذه المحاكم، وقد قرر مجمع لاتران سنة ١٥٠٢ أن يلعن كل من ينظر فى فلسفة ابن رشد. وطفق الدومينكان يتخذون من ابن رشد ولعنه ولعن من ينظر فى كلامه شيئا من الصناعة والعبادة. اشتدت محاكم التفتيش فى طلب أولئك المجرمين، طلاب العلم والساعين إلى كسبه، ونيط بها كشف البدعة والحكم فيها مهما اشتد إخفاؤها فى المدن، فى البيوت، فى السراديب، فى الأنفاق، فى المخازن، فى المطابخ، فى المغارات فى الغابات. فى الحقول. وكانوا يأخذون الرهبان فى صوامعهم والقسس فى كنائسهم، والأشراف فى قصورهم، والتجار فى بضائعهم، والصناع فى مصانعهم، والعامة فى بيوتهم، ومزارعهم، وحينما وجدوا وأينما ثقفوا، ويقفون أمام المحكمة وتصدر الأحكام عليهم يوم اتهامهم. وقد أوقعت هذه المحكمة المقدسة من الرعب فى قلوب أهل أوربا ما يشيب له الولدان، وقد حكمت هذه المحكمة من نشأتها سنة ١٤٨١ إلى سنة ١٨٠٨ على ثلاثمائة وأربعين ألف نسمة منهم مائتا ألف (أحرقوا بالنار أحياء) ـ من كتاب أوربا والإسلام للإمام د. عبد الحليم محمود ـ تجمعت هذه الأسباب السالفة الذكر فكانت سببا فى ابتعاد الناس فى أوربا عن الكنيسة والدين.. ويقول باستور فى ذلك:

(إن احتقار غير رجال الدين وكراهيتهم للكهنة الفاسدين كان من أقوى العوامل فى مروق الكثيرين من الدين).

قصة الحضارة رقم ٢٢. ول ديورانت ترجمة د. عبد الحميد يونس.

وشكا أحد أساقفة لندن سنة ١٥١٥ (من أن الناس يميلون إلى الإلحاد، ميلا بلغ من سوء العاقبة والانحطاط حدا جعلهم ينددون بكل رجل من رجال الدين،

وإن لم يكن يقل طهرا وبراءة عن هابيل)... (وها هو ذا أرازمس نفسه يقول: إن لقب قس أو كاهن أو راهب أصبح يعد من أشد الإهانات. وفى مدينة فينًا أصبح منصب القس فى العشرين سنة السابقة على الإصلاح لا يجد من يشغله مع أنه كان قبل ذلك الوقت خير ما يرغب فيه الأهلون، ولهذا رفع الناس عقيرتهم فى جميع أنحاء العالم المسيحى اللاتينى مطالبين بإصلاح الكنيسة إصلاحا يشمل رأسها وأعضاءها جميعا).. المصدر السابق.

(وكان كل تمزق فى ثوب المسيح الذى لا درز فيه يهدد كيان العالم المسيحى نفسه بالفناء، وكم من مرة حاولت الكنيسة - مخلصة - فى معظم الأحوال أن تطهر صفوفها ومحاكمها، وأن تسلك فى شئونها المالية مسلكا يتفق مع الخلق الطيب، ويسمو على أخلاق غير رجال الدين فى تلك الأيام. ولطالما حاولت الأديرة أن تعود إلى قواعد نسكها القديم ولكن طبيعة الإنسان كانت تنقض على ما يوضع فى الدساتير، وحاولت المجالس إصلاح الكنيسة ولكن البابوات عارضوها فأخفقت فى أغراضها. وحاول البابوات أنفسهم أن يقوموا بذلك الإصلاح ولكن الكرادلة ورجال الإدارة البابوية هزموا أولئك البابوات) المصدر السابق.

(وأثار التنديد بمعايب الكنيسة والتشنيع عليها من أعدائها ومحبيها على السواء ثائرة المدارس واضطربت له المنابر، وفاضت به كتب الأدب، وأخذ يزداد يوما بعد يوم، وعاما بعد عام، ويستقر فى ذاكرة الناس ويستثير غضبهم حتى قضى على ما كان فى قلوب الناس للكنيسة من احترام، واكتسحت أوربا ثورة دينية عارمة كانت أوسع مدى وأعمل أثرا من جميع الانقلابات السياسية التى حدثت فى أيامنا الحاضرة) . المصدر السابق.

ثانيا: الإصلاح الديني والحروب الدينية في أوربا

بينا فيما سبق أحوال الكنيسة وخاصة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر على لسان الكتاب والمفكرين الغربيين، وقد كانت الفلسفة حتى ذلك الوقت خاضعة لسلطان الدين. إلا أنه في القرن السادس عشر الميلادي بدأ الشك والإلحاد يأخذان طريقهما إلى كتابات الفلاسفة والمفكرين أمثال ميكيافللي وبمبومنشي وجوتشياردن، كما أن كثيرا من الكتاب والمفكرين نادوا بإصلاح الكنيسة أمثال أرازمس وكوليت ومور وبوديه، كما أن بعض البابوات حاولوا إصلاح الكنيسة ولكن الكرادلة ورجال الإدارة البابوية هزموا أولئك البابوات. ولقد شكا البابا ليو العاشر نفسه عام ١٥١٦م من إخفاق هذه المحاولات، وكان الإيطاليون المتحمسون الثائرون أمثال أرنلد البريشيائي ويوافيم الفلوري وسفترولا الفلورنسي قد هاجموا مساوئ الكنيسة دون أن يخرجوا على المذهب الكاثوليكي. ولكن اثنين منهم مع ذلك أُحرقوا وهم على قيد الحياة.

لم تُجْدِ محاولات إصلاح الكنيسة، وقامت الثورة الدينية بقيادة مارتن لوثر في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، مطالبة بالعودة إلى الإنجيل، وتطهير المسيحية من أساطير القرون الوسطى، والزيادات التي أدخلتها الكهنوتية، واستعادة النص الصحيح للعهد الجديد؛ ولكنها لم تتعرض لتصحيح بعض العقائد التي أدخلت على الدين المسيحي وتنقيته مما أصابه على يد رجال الكنيسة؛ وبدأت حروب دينية طاحنة تجتاح كل أوربا لمدة ثلاثة قرون. وانقسم العالم المسيحي إلى مذاهب وفرق وأصبحت بريطانيا وألمانيا والأراضي المنخفضة وإسكندناوة تدين بالبروتستنتينية، فقد سلختها حركة الإصلاح البروتستنتي عن بقية أوربا الكاثوليكية. وكانت إيطاليا مقسمة إلى عدة دويلات وكانت روما عاصمة البابوية الكاثوليكية.

وكانت جمعية اليسوعيين تدين بالولاء للبابوية الكاثوليكية، وهم مجموعة من الكاثوليك كونوا جمعية يسوع: (وكان من رأى بعضهم كالأب ليس والأب

هامل فى لوفان (١٥٨٥م) أنه ليس من الضرورى الإيمان بأن كل كلمة أو كل تعليم فى الكتاب المقدس موصى به من الله) قصة الحضارة رقم ٢٩ تأليف ول ديورانت ترجمة فؤاد أندراوس.

وتعتبر المذبحة التى حدثت فى فرنسا فى الفترة (من ١٥٦٢ إلى ١٥٧٠م) بين الكاثوليك والبروتستنت والتى راح ضحيتها من خمسة آلاف إلى ثلاثين ألفا من القتلى من أولى الحروب الدينية، وقد استعان الفريقان المتحاربان بمساعدات مادية وبمحاربين من خارج فرنسا، فاستعان الكاثوليك بمحاربين من أسبانيا واستعان البروتستنت بمحاربين من إنجلترا وألمانيا، وقد أرسلت إليزابث ملكة إنجلترا ستة آلاف مقاتل بعد إغراء البروتستنت لها بإعطائها مقاطعة كاليه، وقد نهب الجنود الكاثوليك الخاضعون للقائد جيد أحد قادة الكاثوليك مدينة روان بعد استردادها وقاموا بنهب السكان الكاثوليك والبروتستنت على السواء وذبحوهم دون تحيز إلى فريق، وكانت جمعية اليسوعيين لها أثر كبير بعد انتشارها وازدياد بعثاتها التبشيرية. وكان عدد اليسوعيين سنة ١٦١٥ لا يتجاوز الثلاثة عشر ألفا. وفى عام ١٧٠٠م ازداد عددهم زيادة كبيرة وأصبح لهم ٧٦٩ كلية و ٢٤ جامعة منبثة فى أرجاء العالم حيث انتشرت بعثاتهم التبشيرية.. وفى الدول الكاثوليكية كاد التعليم بأسره يكون فى قبضتهم مما أتاح لهم نفوذا هائلا فى الفكر الأوربى، وقد انتشرت بعثات اليسوعيين التبشيرية فى الهند والصين واليابان والأمريكتين وغيرها من البلاد، وفى عام ١٥٦٤ دخل اليسوعيون فرنسا وأثارت عظاتهم حماسة الكاثوليك وحولوا فى باريس نفرا من البروتستنت لمذهبهم، وقد أدخل اليسوعيون كثيرا من المعتقدات الإيمانية المسيحية التى تتوافق مع الفطرة إلى الفكر الدينى المسيحى.

فقد آمنوا على النقيض من مارتن لوثر بفاعلية الأعمال الصالحة فى نيل الخلاص، واستنكروا التأكيد على الخطيئة الأصلية، وقد أكدوا من جديد على حرية الإرادة ورفضوا الجبرية التى قال بها بولس وأوغسطين ولوثر وكالفن وياتش

(وقد أثار لويز مولينا وهو يسوعى أسبانى ضجة لاهوتية حين زعم أن الإنسان يستطيع تقرير مصيره الأبدى بإرادته وأعماله، وأن اختياره الحر يمكن أن يتعاون مع النعمة الإلهية أو يغلبها. وطالب اللاهوتيون الدومينكان بإدانة مولينا بالهرطقة ولكن اليسوعيين هبوا للدفاع عنه وحمى وطيس الجدل مما دعا كلمنت الثامن إلى أمر الفريقين بالكف عن ذلك، (عام ١٥٩٦م). المصدر السابق.

وقد آمن أغلب اليسوعيين بالمذهب السكولاسى القائل بأن الحكومات الزمنية تستقى سلطتها من الشعب، وقد نادى عدد كبير منهم مثل ماريانا وبوزنباوم بحق الشعب عن طريق ممثليه بعزل الملك الفاسد، ويقصدون بالفاسد الملك المهرطق، وقد تميز اليسوعيون بالأخلاق الرحيمة بالقياس إلى أخلاقيات غيرهم من المذاهب والفرق الأخرى، وقد حاربهم كل من البروتستنت والإكليروس الكاثوليكى غير المنتسب إلى الرهبنات ورماهم القديس شارل بورروميو بالتساهل المخزى مع ذوى النفوذ من الخطاة. وقال ساربى:

(لو أن القديس بطرس كان مرشده كاهن اعتراف يسوعيا لوصل به الأمر إلى إنكار المسيح دون أن يحسب ذلك عليه خطيئة. وقد صدمت آراء اليسوعيين فى سيادة الشعب وقتل الملوك أحيانا القساوسة البروتستنت فى إنجلترا أما البروتستنت الألمان فحاربوا اليسوعيين زاعمين أنهم «مخلوقات من الشيطان تقيأتهم جهنم» وطالب بعضهم بحرقهم كما تحرق الساحرات) المصدر السابق.

وقد أفرخت الحروب الدينية التى استمرت قرابة الثلاثة قرون فى أوربا الهمجية وعدم التسامح، وصار من المألوف أن يشنق حكام الأقاليم المواطنين لا لجريمة سوى أنهم بروتستنت أو لأنهم كاثوليك. وفى نيم ذبح البروتستنت ثمانين كاثوليكيا فى عام ١٥٦٧م. وبين أعوام ١٥٦١ إلى ١٥٧٢ وقعت ثمانى عشرة مذبحة للبروتستنت وخمس مذابح للكاثوليك وثلاثون اغتيالا. لقد أحدثت المآخذ الكثيرة على الكنيسة فى القرن الرابع عشر والخامس عشر والحروب الدينية

وخاصة بين الكاثوليك والبروتستنت تأثيرا كبيرا على الفكر الأوربى. ومع ذلك ظلت السلطتان اللتان تتوليان الحكم قائمتين فى الدول الأوربية وهما السلطة الدينية أو سلطة الكنيسة وسلطة الملوك والأمراء. وظل القساوسة ورجال الدين المسيحى «كاثوليك وبروتستنت» ملتزمين بعقيدتهم التى لم تتغير وهى عقيدة الحق الإلهى لملوكهم فى الحكم.

وتعتبر ثورة الشك والإلحاد التى قادها الفلاسفة الفرنسيون هى المعول الذى هدم به الفكر الأوربى أفكار الكنيسة ورجالها والقضاء على سلطتها السياسية والاقتصادية إلى حد كبير، والقضاء على الفكر اللاهوتى الكنسى.

ثالثا- الفلاسفة وثورة الشك والإلحاد

لقد كان لثورة الشك والإلحاد التى قادها فلاسفة فرنسا وعمت أنحاء أوربا أثرها العميق على الفكر الأوربى، حيث أفضت إلى ظهور الليبرالية التى خلعت الأفكار الكنسية واللاهوتية وعزلتها عن المجتمعات الأوربية. وقد كان لثورة الشك والإلحاد أثر كبير فى القضاء على سلطات الكنيسة وخاصة سلطة الكنيسة كمؤسسة عقائدية، وكان لمطالبة الفلاسفة بتحرير العقل من أساطير الكتاب المقدس وتعاليم الكنيسة أعمق الأثر على وجدان الشعوب الأوربية مما أتاح للبيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوربية أن تنمو ويصلب عودها وتزداد رسوخا وانتشارا. ويعتبر القرن الثامن عشر قرن الفلسفة الإلحادية فى أوربا. ولما كان كثير من فلاسفة فرنسا فى القرن الثامن عشر معادين للمسيحية فإن لفظة فيلسوف اتخذت مفهوما معاديا للمسيحية وظل هذا المفهوم للفلسفة مرتبطا بها فى أذهان الناس حتى فى عصرنا الحاضر، حتى وإن كانت فلسفة إيمانية.

وكان لامترى وفولتير وديدرو ودالمبيرث وجريم وهلفشيوس ودى هولباخ فلاسفة ملحدين؛ وكان فولتير يتمسك بالإيمان بالله إلا أنه كفر بالمسيحية، فقد كان ربوبيا ولم يحدث فى التاريخ أن كان ثمة مثل هذا العدد الكبير من الفلاسفة

فى أوربا بتأثيراته الفكرية، خاصة فى فرنسا، وكان الفلاسفة الفرنسيون نتاجا خاصا، فكانوا واضحين فى أفكارهم ولم يكونوا منعزلين عن العالم، يتحدثون إلى أنفسهم أو إلى أعداد محدودة من الناس بلغة لا يفهمها عامة الناس. بل كانوا أدباء وشعراء يعبرون عن أفكارهم بلغة الأدب والشعر بطرق بسيطة سهلة وعميقة بعيدة عن التعقيد والتقعر. أفكارهم واضحة فى ثوب أدبى شيق مسلٍ سواء كان قصة متبلة أحيانا ببعض الفحش أو سخرية لاذعة يقصد بها الهجاء وعدم الرضا أو حكمة بطريقة معبرة توهم بالتناقض أو موضوعات قصيرة ومحاورات مثيرة مسلية وفى كثير من الأحيان وجهوا كتبهم ومؤلفاتهم إلى شهيرات النساء والشخصيات الهامة.

وقد أضفى كل ذلك على الإلحاد سحرا وفتنة، وخاصة أن أفكارهم كانت فى ثوب أدبى يدغدغ العواطف ويثيرها. مما كان له أثره العميق فى زرع الشك والإلحاد فى جذور الفكر الأوربى الحديث. وكانت أحاديث الفلاسفة فى صالونات باريس لها دوى هائل فى كل أوربا حيث يتناقلها الناس ويناقشون كل ما جاء بها من أفكار، ومن ثم أصبحت الفلسفة قوة اجتماعية انتقلت من المدارس إلى المجتمع والحكومة وأسهمت فى الصراع بين الدول وتناقلتها الأنباء. كانت أنباء الفلاسفة فى فرنسا من الموضوعات المطلوبة فى كل أنحاء أوربا لمعرفة آخر النظريات والآراء. وقد انتشرت مؤلفات فلاسفة الإلحاد فى إنجلترا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وألمانيا وروسيا وغيرها من دول أوربا. وكان الملوك يفاخرون بأنهم من الفلاسفة مثل فردريك الأكبر وكاترين قيصرة روسيا، وكان لاختراع الطباعة بواسطة جوتنبرج أثر كبير فى انتشار آراء فلاسفة الإلحاد فى كل أوربا. وكان الفلاسفة فى ذلك الوقت الذى صيغت فيه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوربية ينادون بتحرير العقل.

ولكن تحرير العقل من ماذا؟

لقد نادى فرنسيس بيكون بالإيمان بالعقل وتحريره من الخرافات قبل ذلك بقرن من الزمان، إلا أن دعوة الفلاسفة وخاصة الفلاسفة الفرنسيين بتحرير العقل

فى ذلك الوقت كانت دعوة بتحرير العقل الأوربى من أساطير الكتاب المقدس للشعوب المسيحية وتعاليم الكنيسة وكهنوتها، وكان لهذه الدعوة أثرها العميق فى وجدان الشعوب الأوربية قاطبة، وأصبحت دعوتهم بتحرير العقل والإعلاء من شأنه بمثابة وحى جديد عوضا عن الكتاب المقدس المسيحى وتعاليم الكنيسة، وطالبوا بالسيادة والسيطرة على كل المجالات والميادين؛ فطالبوا بإصلاح التعليم؛ والدين، والأخلاق، والأدب، والاقتصاد والسياسة، وعلوم الاجتماع، وتحرير كل المعارف الإنسانية من تعاليم الكتاب المقدس المسيحى وتعاليم الكنيسة. كما أن الفلاسفة قد نادوا بآراء أخرى عديدة تؤيد دعوتهم بتحرير العقل من تعاليم الكنيسة، والكتاب المقدس المسيحى، فقد نادوا بضعف العقل وإمكان تضليله، بمنطق فاسد، أو تفسير خاطئ، وذلك قبل شبنهور وفكره العقلانى الذى نادى به فى العصر الحديث من أن العقل أداة للإرادة وخادم للرغبة، وأصبحت باريس عاصمة الفكر فى أوربا، وأصبحت حركة التنوير التى نادت بتحرير العقل الأوربى من تعاليم الكنيسة وكتابها المقدس، وقادها هؤلاء الفلاسفة الملحدون حركة واسعة الانتشار عميقة الأثر، عرفت بحركة عصر التنوير الأوربى، ويعتبر عصر التنوير الأوربى هو قمة الفكر العقلانى بعد عصر النهضة وعصر الإصلاح الدينى. وفى عصر التنوير الأوربى هذا وموقفه من المعتقدات المسيحية والكنيسة ورجالها، ترسخت البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة بمفهومها العلمانى الذى يرى «فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية» وترسيخ هذا المفهوم فى وجدان الشعوب الأوربية، وأصبح الإنسان الأوربى حرا فى أن يهز كتفيه استخفافا باللاهوت المربك المرعب وأن يقف على قدميه حرا طليقا. حرا فى أن يشكك وفى أن يحقق ويدقق. حرا فى أن يفكر ويجمع ألوان المعرفة وينشرها. حرا فى أن يقيم دينا جديدا (قصة الحضارة لول وإيريل ديورانت).

ولكن كيف حدث كل هذا؟

كيف انقلب كل هذا العدد الضخم من الفلاسفة وخاصة فى فرنسا على المسيحية؟ وكيف أحدثوا هذا الأثر الواسع من الشك والإلحاد والمناداة بحرية العقل

وتحرره من تعاليم الكنيسة وكتابها المقدس بين الشعوب الأوربية؟ إن الفساد الذى استشرى فى جسد الكنيسة الأوربية ورجالها حتى النخاع والتغييرات التى أحدثها رجال الدين المسيحى فى الكتب المقدسة المسيحية منذ رحيل السيد المسيح - عليه السلام - والسلطات السياسية والاقتصادية التى كانت تتمتع بها الكنيسة ورجالها والمذابح التى مارستها الكنيسة ورجالها فى محاكم التفتيش والدماء الكثيرة التى سالت أثناء الحروب الدينية التى عمت كل أوربا بعد دعوة مارتن لوثر الدينية الإصلاحية، كل ذلك وغيره من حركة الاكتشافات الجغرافية الواسعة، والغنى والثروة التى بدأت تحل على الشعوب الأوربية منذ بدايات العصر الاستعمارى الأوربى، كل هذه الأسباب مجتمعة كانت سببا فى دفع حركة الشك والإلحاد وانتشارها بين الشعوب الأوربية وتكوين بيئة ثقافية دينية مسيحية جديدة تؤمن بالعقل وترفض تعاليم الكنيسة وكهنوتها، وكتابها المقدس، وتنادى بأن هذه المعتقدات من حق الأفراد، ولا تطبق على الشعوب والمجتمعات ككل، وكذلك لا تطبق على الحكومات وجهازها الإدارى وقوانينها.

إن ثورة الفكر الفرنسى المتوقد تخطت الكاثوليكية والبروتستنتينية (الهيجنوت)؛ وقفزت فجأة من عصر النهضة وعصر الإصلاح الدينى إلى عصر الفلاسفة الملحدين وهو ما يعرف بعصر الاستنارة أو عصر التنوير، وبدت آراء مونتانى وجاسندى ومونتسكيو وديكارت فى شكه المنهجى وتفسيره الآلى للعالم الموضوعى وبيل وشكوكه التى أفرخت مزيدا من آلاف الشكوك، وقاموسه الذى أصبح معيناً لا ينضب يغترف منه المتشككون فى حربهم ضد الكنيسة. وآراء سبينوزا اليهودى الملحد فى رسالته اللاهوتية السياسية التى تدعو إلى نقد الكتاب المقدس. كل ذلك كان وقودا لثورة الشك والإلحاد، كما كانت آراء بعض المفكرين فى إنجلترا مثل دعوة فرنسيس بيكون إلى العلم الاستقرائى وآراء إسحاق نيوتن اللاهوتية، وآراء لوك (وهو المفكر الإنجليزى الذى ساهم كثيرا فى تكوين الفكر الليبرالى الحديث) وغيرهم من المفكرين الإنجليز حافزا ملهماً ومؤثرا للفلاسفة الفرنسيين فى ثورتهم

الإلحادية، كما كانت الكشوف الجغرافية والتاريخ والدراسة المقارنة للأديان وخاصة الإسلام بعد انتشار آراء المستشرقين عن الإسلام فى أنحاء أوربا والعلوم الطبيعية فى تقدمها (كل ذلك كان يضيف نارا إلى بوتقة اختبار المسيحية بما لا عهد لها به من قبل وخاصة فى عدم الإيمان بالمعجزات غير المقبولة والتى يرفضها العقل ويمجها مثل تحويل آلاف الكهنة يوميا الخبز والخمر إلى جسم السيد المسيح ودمه) .. المصدر السابق.

كما عملت القوى الاجتماعية وازدياد الثروة بعد اتساع المستعمرات وما تجلبه من أموال على انحلال العقيدة والتسابق على اللذة والمتعة، وكان أغلب الملوك فى أوربا يحتفظون بخليلات. واحتلت مدام بمبادور التى كانت تكره اليسوعيين والتى اعتبرها فولتير (واحدا منا) مكان السيدة العذراء فى قلوب الناس، ورحبت الأرستقراطية والنبلاء وأيدوا امتهان فولتير للكنيسة والنيل منها، وأبدى أفراد الطبقة الوسطى فى فرنسا ارتياحهم وتأييدهم للفلاسفة فى حربهم ضد رجال الدين المسيحى، وكان المحامون فى باريس الذين يتطلعون إلى حكم الدولة يحقدون على رجال الدين المسيحى وسلطات الكنيسة التى تقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق غايتهم، وانتشرت المطبوعات المعادية لرجال الدين المسيحى انتشارا ذريعا فى الأقاليم، وانتشر الإلحاد والسخرية من رجال الدين المسيحى بين العامة فى مقاهى باريس، بل إن عدوى الشك والإلحاد انتقلت إلى رجال الدين المسيحى أنفسهم أمثال القساوسة تورنى وفوشيه ومورى ودى بولونى والقس جان مسلييه الذى سبقت الإشارة إلى كتابه أو مخطوطه (العهد الجديد) والذى دعا فيه إلى وجوب تعليم الأطفال الإلحاد والكفر بالكنيسة، بل إن السيد المسيح عليه السلام نفسه لم يسلم من انتقاده والهجوم عليه وعلى تعاليمه (التى حرفها رجال الدين المسيحى)؛ وكان جان مسلييه يرى أن الدين المسيحى جزء من مؤامرة بين الكنيسة والدولة لإرهاب الناس حتى يذعنوا للحكم المطلق.

وقد كان للفلاسفة الربوبيين وهم الذين كانوا يؤمنون بوجود إله ويكفرون بالمسيحية أمثال ديدرو وفولتير ومايلى وموريللى فى فرنسا وعدد كبير غيرهم فى ألمانيا وإنجلترا أثر كبير فى تكوين البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة فى أوربا والتى تنادى بحرية الإنسان فى الاعتقاد بما يشاء ورفض تطبيق تعاليم الكنيسة وكتابها المقدس على المجتمع والشعب ككل، وعلى الحكومات وأجهزتها ونظمها، وهى الأفكار التى نادى بها الفكر الليبرالى الحديث والعلمانيون من «فصل الدين المسيحى عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية المسيحية عن السلطة الزمنية».

وفى الوقت الذى كان فيه ديدور يقول:

هل رأيتم فى تفكير أى إنسان وأعماله ذكاء ونظاما وحكمة واتساقا أكثر من تركيب الحشرة؟ أليست بصمات الإله واضحة فى عين البعوضة الصغيرة وضوح موهبة التفكير فى أعمال نيوتن العظيم؟... فكروا فقط فى أنى لم أبرز لكم إلا جناح الفراشة وعين البعوضة. على حين كان يمكن أن أسحقكم بثقل الكون.

(قصةالحضارة رقم ٣٨ تأليف ول وإيريل ديورانت ترجمة محمد على أبو درة) .

فإنه (كان ينبذ فى ازدراء الإله الذى أتى به الكتاب المقدس للمسيحيين، حيث بدا له هذا الرب جبارا قاسيا غاية الجبروت والقسوة. واتهم الكنيسة التى نشرت هذا المفهوم بأنها منبع الجهل والتعصب والاضطهاد؛ وهل ثمة شىء أشد حمقا وسخفا من أن يجعل إلها يموت على الصليب ليهدئ من غضب الله على رجل وامرأة ماتا منذا أربعة آلاف سنة، ثم- كما يقول بعض رجال اللاهوت «إذا لعنت وعذبت ألف نفس مقابل خلاص نفس واحدة.. أليس الشيطان هو الرابح فى هذه القضية دون أن يسلم الرب ابنه إلى الموت») .. المصدر السابق.

(وناشد ديدرو فى كتابه (أفكار فلسفية) قراءه أن يرتفعوا إلى مفهوم رب جدير بالكون الذى كشف عنه العلم وطالب «بتكبير الإله وتحريره»). المصدر السابق.

وهو فى هذا الكتاب يرفض عقيدة التثليث التى أُدخلت على المسيحية فى نقائها الأول قبل المدخلات الكثيرة التى أدخلها رجال الدين المسيحى على المسيحية، والتى كانت بالضرورة تنادى بالإيمان بالديانة التى جاءت بعدها وهى الإسلام؛ لأن المسيحية فى نقائها الأول كانت تبشر بالإسلام وبرسول الإسلام ﷺ.

وكل الذين يؤمنون بالمسيحية فى نقائها الأول لابد أن يؤمنوا بالإسلام لأنهما من مشكاة ونور واحد وهو نور رب العزة جل فى علاه، وأمر برلمان باريس بإحراق كتاب ديدرو «أفكار فلسفية» بتهمة (تقديمة إلى الأذهان القلقة المضطربة الجريئة أشد الأفكار سخفا وإجراما والتى من شأنها إفساد الطبيعة البشرية وبوضعه كل الأديان فى مستوى واحد تقريبا فى ارتياب مصطنع). المصدر السابق.

ولقد كان لإحراق الكتاب الصغير سنة ١٧٤٦ أثر كبير فى انتشاره فترجم إلى الألمانية والإنجليزية وألّف ديدرو كتابا آخر اسمه «نزهة الشكاك» ولكن كاهن الأبرشية طالب الشرطة بحماية المسيحية من هجوم ثان لديدرو فتمت مداهمة مسكنه والاستيلاء على مخطوطة الكتاب، ولم يتح لهذا الكتاب أن ينشر إلا سنة ١٨٣٠م، وكان ديدرو يقول فيه (بوحدة الوجود وأن الله والطبيعة شىء واحد وأن الكون المادى والإنسان ليسا إلا مظاهر للذات الإلهية) ومن الفلاسفة الألمان الذين أثروا فى الفكر الأوربى وتأثروا بالفكر الإلحادى الفرنسى فى ذلك العصر لسنج وكانت وهردر وجيته وشيلر وغيرهم. وفى إنجلترا ديفد هيوم وآدم سميث وهوراس ووليول وجيبون. ويعتبر آدم سميث وديفد هيوم من عمداء الفكر الليبرالى الحديث. آدم سمث فى الشق الاقتصادى وديفد هيوم فى الشق السياسى. فآدم سمث هو صاحب مبدأ اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية.

ولننظر الآن فى موقف آدم سمث من الدين والأخلاق الذى تضمنه كتابه «نظرية العواطف الأخلاقية». لقد كان آدم سميث ربوبيا «يؤمن بالله ويكفر بالمسيحية». ويرى أن الدين المسيحى ليس المصدر ولا الركيزة للعواطف الأخلاقية.

وأن الحس الأخلاقى متأصل فى غرائزنا الاجتماعية أو فى العادات العقلية التى نتخذها بوصفنا أفرادا فى المجتمع. وقد استخلص سميث أحكامنا الأخلاقية من ميلنا التلقائى لتخيل أنفسنا فى موقف الغير، وبهذا التعاطف أو المشاركة الوجدانية نحمل على الاستحسان أو الاستهجان. وأن العواطف تتأثر تأثرا قويا بالإيمان بانبعاث الناموس الأخلاقى من إله فى يده الثواب والعقاب.

أما ديفد هيوم الذى كانت آراؤه وكتاباته من أساسيات الفكر الليبرالى الحديث فى شقه السياسى فقد كان شاكا لا يؤمن بالدين المسيحى.

وكان نتيجة لثورة الشك والإلحاد التى عمت كل أوربا وقادها فلاسفة فرنسا أن تهاوت الأفكار الدينية المسيحية، وسقط اليسوعيون، وطردوا من فرنسا، وصودرت ممتلكاتهم لصالح الملك، وتخلوا عن مدارسهم وكلياتهم وجامعاتهم، ونادى ديدرو بسيطرة الدولة على التعليم بمعلمين مدنيين.

وظهرت أخلاقيات الملاحدة الجديدة التى سموها الأخلاق الطبيعية المستقلة عن اللاهوت والفكر الدينى المسيحى.

فحلت قضية الإخلاص للجنس البشرى محل عبادة الله ومريم والقديسين فى العقيدة المسيحية، وكتب جريم ودى هولياخ ومايلى وسانتا لامبير كتيبات تفسر «الأخلاق الطبيعية الجديدة» للأطفال وتحض على الإلحاد وتدعو إلى حب الذات، وأن كل اللذات مجازة ومسموح بها.

كما تدعو هذه الكتيبات إلى استعمال العقل ونبذ المعتقدات اللاهوتية الكنسية. ولكن واجه الفلاسفة مشكلة معلقة مرهقة وهى:

كيف يكتب البقاء لدولة دون ديانة تدعم النظام الاجتماعى وتحفظه من التحلل والفساد؟ وظلت هذه المشكلة التى واجهت فلاسفة الإلحاد، وهى المشكلة التى يعانى منها الفكر الليبرالى الحديث والمجتمعات الغربية الحديثة معلقة بدون حل

حتى وقتنا الراهن وقد بدت مظاهر تلك المشكلة تلقى بظلالها على المجتمعات الغربية وتزداد تفاقما كلما انحسر المد الاستعمارى، والنهب الاستعمارى، والاستغلال الاستعمارى للشعوب المتأخرة، وسوف تظهر بشاعتها فى المستقبل إذا ظلت الأفكار الليبرالية فى هذا المجال والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة بدون تغيير أو تطوير. كان هذا هو الفكر الفلسفى الذى نشأت فى أحضانه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوربية وأفرزت الشيوعية والليبرالية الحديثة، وهما طرفا نقيض فى السياسة والاقتصاد.

وكان من سمات هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة «العلمانية» و«فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية»، وهى مصطلحات غربية تحمل مدلولا غربيا خاصا بالبيئة الثقافية الدينية الغربية الجديدة وكل هذه المصطلحات لم تكن فى الحقيقة تعنى سوى هدم الكهنوتية المسيحية والتنفير من المعتقدات المسيحية، ورفض الأفكار المسيحية وإبعادها عن المجتمع والشعب والحكومة بدواوينها ونظمها وقوانينها ونشأة «المادية الجديدة» أو ما نطلق عليه «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» بفكرها «الليبرالى الحديث» فى السياسة والاقتصاد.

سمات البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوربية

بعد القضاء على نفوذ الكنيسة وسلطتها السياسية والاقتصادية، استطاع فلاسفة الشك والإلحاد فى أوربا وخاصة فى فرنسا أن يقضوا على الفكر اللاهوتى الكنسى، والقضاء على الفكر اللاهوتى الكنسى تم فى الوجدن والفكر الذى تحمله هذه الشعوب تجاه معتقداتها الدينية، بحيث كان هناك فكر عام له الغلبة والسيادة يؤيد معظم ما نادى به الفلاسفة الملحدون، وكان القضاء على نفوذ الكنيسة السياسى والاقتصادى فى الواقع العملى قد سلب الكنيسة الأموال والثراء الفاحش

الذى كانت تتمتع به فى القرون الوسطى، حيث أخذ هذا الثراء يضمحل ويتضاءل تدريجيا حتى أصبح لا يذكر عند قيام الثورة الفرنسية، أما سلطة الكنيسة السياسية فقد انعدمت وقضى عليها بقيام الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية وثورة كرومويل فى إنجلترا.

هذه العوامل السابقة بالإضافة إلى عوامل أخرى كان لها أثر كبير فى نشأة البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة للشعوب الأوربية، وتتمثل العوامل الأخرى التى صاغت هذه البيئة الجديدة فيما يلى:

كان لموقف الكنيسة الإنجليزية القوى عبر العصور وخاصة فى القرن السابع عشر، وموقف الفلاسفة والمفكرين الربوبيين، وهم الذين يؤمنون بالله ويكفرون بالمسيحية أثر كبير كذلك فى صياغة البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة، ومن العوامل المؤثرة على هذه البيئة أيضا خضوع رجال الدين المسيحى، وخاصة فى القرن التاسع عشر، وموافقتهم على معطيات البيئة الجديدة وكانت سمات البيئة الثقافية الدينية الجديدة تتمثل فيما يلي:-

١- ترك الأفراد أحرارا في اعتقاد ما يشاؤون والإيمان بما يشاؤون.

٢- عدم عودة سيطرة الكنيسة بسلطاتها مرة أخرى (وبذلك تم فصل السلطة الدينية المتمثلة فى الكنيسة عن السلطة الزمنية المتمثلة فى الملك أو الإمبراطور) .

٣- عدم فرض القوانين اللاهوتية المسيحية على الشعب والمجتمع ككل، وعدم فرض هذه القوانين على الدولة بقوانينها وأجهزتها وسلطاتها (وبذلك تم فصل الدين المسيحى عن الدولة) وهذه المفاهيم والسمات لهذه البيئة الثقافية الدينية الجديدة هي مفاهيم الفكر اللبيرالى الحديث، الذى هو وليد هذه البيئة، وعندما انتشر الفكر الشيوعى وأصبح هناك شعوب ودول تؤمن به أضافت اللبيرالية الحديثة مفهوما آخر أو مبدأ آخر وهو عدم الإيمان بالأفكار المسبقة التى تحدد غايات للمجتمع يسعى الأفراد لتحقيقها وهو المبدأ الشهير للشيوعية.

آليات الفكر الليبرالى (الشق السياسى)

يقصد بآليات الفكر الليبرالى الحديث الوسائل التى استخدمت لتطبيق هذا الفكر على أرض الواقع، وفى هذا المجال سوف نناقش آليات الشق السياسى للفكر الليبرالى، أو ما يطلق عليه آليات الديمقراطية. وهذه الآليات تتمثل في البرلمان والأحزاب ونظام اختيار الحاكم وغيرها، فالبرلمان وطريقة اختيار أعضائه بالانتخاب الحر وعدد أعضائه واختصاصاته والأحزاب وتعبيرها عن القوى السياسية فى المجتمع. وطريقة اختيار الحاكم بالانتخاب الحر المباشر أو بواسطة أعضاء البرلمان. هذه الآليات ينظمها الدستور الذى يبين كذلك الحدود بين السلطات وعدم سيطرة أى من السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية على الأخرى.

وآليات النظام السياسى الليبرالى أو آليات الديمقراطية معروفة، كانت تطبق بصورة أو بأخرى قبل ظهور الفكر الليبرالى الحديث بعدة قرون؛ وكان أول ظهور للبرلمان فى إنجلترا عقب الحروب الصليبية مباشرة سنة ١٢٩٥م (كان آخر خروج للصليبيين من البلاد الإسلامية سنه١٢٩١م) وهذه الآليات التى استخدمها الفكر الليبرالى استخدمها الفكر الشيوعى أيضا فى تطبيقاته العملية مع اختلاف هذا الفكر اختلافا جذريا عن الفكر الليبرالى، كما استخدمت نظم الحكم الدكتاتورية أيضا هذه الآليات. ولكن لأغراض أخرى. وهذه الآليات مشتقة بصورة أو بأخرى من نظام الحكم الإسلامى فى بيعة السقيفة لاختيار أبى بكر خليفة للمسلمين؛ وقد ذكر بعض المستشرقين عن بيعة السقيقة أنها ديمقراطية مشتقة من ديمقراطيات العرب قبل الإسلام وسموها حسدا أوتجهيلا «ديمقراطية الجاهلية» كما سنذكر فيما بعد.

ومع أن هذه الآليات التى استخدمتها الدول الليبرالية الحديثة مختلفة ومنفصلة وسابقة للفكر الليبرالي الحديث، إلا أن الفكر الليبرالى دمج هذه الآليات فى لحمته وفى تطبيقاته العملية، وظهرت هذه الآليات وكأنها الفكر الليبرالى، ولذلك كثيرا مايطلق على نظم الحكم التى تطبق هذا الفكر النظم البرلمانية.

قصة نشأة البرلمان وتطوره

حتى قيام الثورة الفرنسية سنه١٧٨٩،كانت كل أوربا يحكمها ملوك مستبدون يضعون القوانين ويستبدلونها ماعدا إنجلترا فقد كان فيها برلمان وحكومة دستورية امتدحها الفلاسفة والمفكرون وحسدوا انجلترا عليها. (قصته الحضارة ول وإبرايل ديورانت).

ما قصة هذا البرلمان؟ وكيف نشأ؟

كانت نشأة أول برلمان عرفته أوربا سنة ١٢٩٥ م فى إنجلترا، وكانت إنجلترا قبل ظهور هذا البرلمان يحكمها الملك ويعاونه مجلس يسمى مجلس الملك ويتكون مجلس الملك. من الأعيان ورجال الدين. وكان مجلس الملك هذا لايجتمع إلا بناء على دعوة الملك. وفى سنه١٢٩٥م كان الملك إدوارد الأول ملك إنجلترا فى حروب مع فرنسا وإسكتلندا وويلز، وفى أثناء الحرب أعوزته الحاجة إلى المال ليغطى به نفقات الحرب، وإلى الرجال ليمد بهم القوات المحاربة. وكانت المدن والأقاليم الإنجليزية فى ذلك الوقت لديها المال الوفير والرجال المدربون على القتال، واستعمال النبال. فكيف يحصل على المال والرجال بدون تذمر رجال الإقطاع والأمراء؟

أمر الملك كل مدينة وبلدة كبيرة أن ترسل اثنين من مواطنيها على أن يكونا من الأحرار ولبسا من العبيد.كما أمر كل مقاطعة أو إقليم بأن ترسل فارسين (الفارس أقل درجة من النبيل فى العرف الإنجليزى)، وذلك لتكوين جمعية وطنية.

وتكون البرلمان من هذه الجمعية الوطنية ومن مجلس الملك، وعرف بهذا الاسم فى عصر الملك إدوارد الثالث (١٣٣٠- ١٣٧٧م). وعقد الاجتماع فى القصر الملكى وجلس الملك وعن يمينه كبير الأساقفة والأساقفة الثمانية عشرة ورؤساء الأديرة الكبيرة، وعن يساره مائة ممن يحملون ألقاب دوق ومركيز وإيرل وفيكونت وبارون، ووقف ولى العهد ومجلس الملك (الأعيان ورجال الدين الأقل

فى المرتبة الكنسية) قرب العرش وجلس القضاة على أكياس من الصوف، وقد جاءوا ليدلوا برأيهم فى النقاط القانونية، ووقف نواب المدن والفرسان عراة الرؤوس يفصلهم حاجز عن الآخرين، وعرف نواب المدن والفرسان فيما بعد برجال العموم وأصبح هناك مجلسان: مجلس أسفل، ومجلس أعلى، فالمجلس الأسفل هم رجال العموم (مجلس العموم فيما بعد)والمجلس الأعلى هم حاشية الملك ومجلس الملك (الأعيان ورجال الدين) - مجلس اللوردات فيما بعد. وبعد أن استمع المجتمعون إلى خطاب الملك انسحب رجال العموم إلى قاعة مجاورة، وناقشوا مقترحات الملك وحاجته إلى المال والرجال ولما فرغوا من مناقشاتهم اختاروا مندوبا من بينهم ليبلغ المجلس الأعلى رأيهم، ويعرض ملتمساتهم على الملك، ولما انتهوا من ذلك اجتمع المجلسان مرة أخرى واستمعوا إلى رد الملك وأعلن انفضاض الاجتماع.

كانت هذه هى صورة اجتماع أول برلمان عرفته أوربا فى صورته البدائية، وتطورت الحياة البرلمانية بمرور الزمن حيث طالب كلا المجلسين بحرية أكثر وخاصة بعد ازدياد ثروة المدن والأقاليم، وأصبحت قوة المال هذه التى فى أيدى مجلس العموم وحاجة الملك إليها عامل قوة فى صالح رجال العموم، وفى عام ١٣٢٢م فى عصر إدوارد الثالث تقررت سابقة خطيرة.كان لها شأن فيما بعد وهى أنه يجب موافقة البرلمان على أى قانون تسنه الحكومة، وفى مارس سنة ١٧٨٢م بعد هزيمة إنجلترا وجلائها عن أمريكا التى كانت تحتلها وقيام الأسبان فى هذه السنة بالاستيلاء على بعض المستعمرات البريطانية، وكذلك قيام الفرنسيين بالاستيلاء على عدد من جزر الهند الغربية التى كانت تحتلها إنجلترا فى هذه السنة، وفى ظل هذه الهزائم المتكررة التى مُنيت بها بريطانيا ارتفعت الأصوات الغاضبة فى أنحاء انجلترا تندد بالحكومة وفشلها، عندئذ اجتمع البرلمان وقرر أغلبية المجتمعين بأنهم لم يعودوا يثقون فى الوزارة الحالية، وتقررت بهذا سابقة تاريخية لطريقة حجب الثقة عن الحكومة وتغييرها، وفى نوفمبر سنة ١٧٨٣م قدم وزير الدولة مشروع قانون لإصلاح الهند (وضع شركة الهند الشرقية تحت هيمنة مندوبين تعينهم الوزارة)

حيث كانت الهند مستعمرة إنجليزية ووافق مجلس العموم على القانون. ولكن الملك أرسل إلى مجلس اللوردات يقول إنه سيعتبر أى شخص يصوّت للمشروع عدوا. ورغم هذا التحذير الملكى لمجلس اللوردات وافق مجلس اللوردات على القانون أيضا بأغلبية ٩٥ ضد ٧٦.

واحتج نواب العموم على تدخل الملك الصارخ فى شئون مجلس اللوردات وأودعوا احتجاجهم بوثيقة رسمية لدى المجلس لأول مرة ثم أصبح الوزراء فيما بعد مسئولين أمام البرلمان لا أمام الملك.

قصة وضع أول دستور للولايات المتحدة الأمريكية

١- الاستعمار البريطاني لأمريكا.

امتد الاستعمار البريطاني لأمريكا الشمالية مدة تزيد على ١٧٦ عاما، ولم يكن الاستعمار الإنجليزى لأمريكا احتلالا عسكريا فقط، بل كان استعمارا استيطانيا، فلم تكن هناك مقاومة كبيرة من الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين لقوات الاحتلال الإنجليزى بآلاتها العسكرية المتقدمة فى ذلك الوقت،كما أن أمريكا كانت قارة واسعة غنية بمواردها الطبيعية قليلة السكان، مما أغرى بريطانيا بإقامة المستعمرات الاستيطانية في ربوعها، وفى سنة ١٦٠٦م تأسست شركة مساهمة تجارية بتشجيع من الحكومة البريطانية سميت شركة لندن ومقرها لندن، وكان غرضها إقامة مستعمرة إنجليزية فى أمريكا بين خطى عرض «الرابع والثلاثين والواحد والأربعين» .كما تأسست فى نفس العام شركة تجارية مساهمة أخرى سميت شركة بلايموث وغرضها إقامة مستعمرة إنجليزية أخرى بين خطى عرض «الثامن والثلاثين والخامس والأربعين» .

وكان لهاتين الشركتين حق توزيع الأراضى فى أمريكا على المستوطنين الإنجليز، واستغلال المناجم وصك النقود، وتنظيم الدفاع عن مستعمرتيهما، وإقامة حكومة فى كل مستعمرة . واحتفظ الملك الإنجليزى بحق فى السلطة العليا على حكومتى هاتين المستعمرتين وفى أبريل سنة ١٦٠٧م وصلت أول ثلاث سفن بريطانية إلى أمريكا تحمل المستعمرين الجدد. وفى ظل الاستعمار البريطانى وبمساعدة هاتين الشركتين بدأ تأسيس المستعمرات البريطانية فى أمريكا الذى أخذ يتتابع وينتشر فتأسست مستعمرة فرجينيا وورود أيلاند. وكانت كل مستعمرة بها عدد من المدن، وكانت أول بلدة أسسها المستعمرون الجدد فى شرق أمريكا مدينة جيمس تاون وتبعتها مدن عديدة حسب قدوم الأعداد الكافية من المستعمرين، وتأسست شركة ثالثة هى شركة خليج مساشوستس سنه ١٦٢٩م لنفس الغرض.

وكان التاج البريطانى له حق منح الأفراد من الطبقة الراقية أو النبلاء إقطاعيات فى أمريكا لقاء خدمات يقدمونها للملك، وقد منح لورد بلتيمور إقطاعية فى أمريكا صارت تعرف باسم ميريلاند، ومنح وليم بن الذى كان والده قائدا فى البحرية البريطانية، وكان الملك مدينا له بمال، إقطاعية أخرى صارت تعرف باسم بنسلفانيا، وعندما تأكد المستعمرون الجدد من الطبيعة البكر الثرية لأمريكا، وعرفت الشعوب الإنجليزية والأوربية الأخرى مدى توافر الموارد الطبعية فى أمريكا، بدأت الهجرات التلقائية تنساب إلى أمريكا وخاصة من بريطانيا ومستعمراتها الأخرى حيث كان أغلب المهاجرين إنجليزا، فانتشر الفكر الإنجليزى والعادات والتقاليد الإنجليزية فى المستعمرات، وكان أول حكم شبه نيابى أدخل إلى أمريكا فى مستعمرة فرجينيا، فتأسس مجلس شبه تشريعى فى ٣٠ يوليو سنه ١٦١٩؛ وكان يتألف من الحاكم وستة من رجال الكنيسة واثنين من المستوطنين يمثل كل واحد منهما عشر مزارع، حيث اجتمع المجلس فى كنيسة جيمستاون، وفى سنة١٦٨٢م وافق وليم مالك مستعمرة بنسلفانيا على إقامة مجلس نيابى انتخب أعضاؤه بواسطة المستوطنين، حيث وضعوا الميثاق الأعظم للمستعمرة الذى كان يعطى الأعضاء بعض سلطات الحكومة، وقد قلد اللورد بالتيمور مالك مستعمرة ميريلاند والذى كان يحكم حكما مطلقا وليم بن وسمح بإقامة مجلس شبه نيابى فى مستعمرته، وبمضى الزمن وتحت الاستعمار الإنجليزى اتسعت المستعمرات بتوالى هجرات المستوطنين الجدد وتكونت الولايات وأصبح عددها سنة ١٧٨٣م ثلاث عشرة ولاية وكان لمعظم هذه الولايات هيئات نيابية على غرار النظام الإنجليزى.

(من كتاب موجز تاريخ الولايات المتحدة، آلان نيفينز وهنرى ستيل قوماجر. ترجمة محمد بدر الدين خليل)

٢- طرد الاحتلال العسكرى البريطانى من أمريكا.

بعد فرض إنجلترا زيادات كبيرة فى الضرائب على المستعمرات وبعد ارتفاع المكوس على الشاى والبضائع الأخرى التى كانت تصب حصيلتها فى الخزانة

البريطانية، بدأت بذور الثورة تتولد فى المستعمرات، وساد التذمر بين المستوطنين، فعقدت الاجتماعات ونشرت المقالات فى الصحف والدعايات بالمنشورات تحض على رفض الضرائب والمكوس، وتشجع الثورة على القوات البريطانية العسكرية فى أمريكا. فتكونت لجان تعرف بلجان التراسل فى كل المدن والمستعمرات، وكانت لجان التراسل لها دور كبير فى انتشار الثورة على بريطانيا بعد ربط هذه اللجان بعضها ببعض كشبكة ممتدة فى كل الولايات، حيث كانت تنقل الأخبار بين الولايات، وقد أصدرت الهيئة النيابية لولاية فرجينيا دعوات لعقد مؤتمر يناقش المصلحة المشتركة للولايات، وقد وافقت جميع الولايات على عقد هذا المؤتمر ماعدا ولاية جورجيا، وفى ٥ سبتمبر سنة١٧٧٤م، اجتمع أول مؤتمر يمثل الولايات وسمى المؤتمر القارى الأول وذلك فى فلادلفيا، وحضره واحد وخمسون مندوبا من بينهم جورج واشنطن. وقد وضع هذا المؤتمر بيانا وجهه إلى الملك والشعب فى بريطانيا أكد فيه على حقوق المستعمرات فى وضع التشريعات الخاصة على أن يكون للملك البريطانى حق النقض، وأبقوا على القوانين المتعلقة بمصلحة بريطانيا كالتجارة الخارجية، ولكنهم أصدروا عدة قرارات ضد بريطانيا مما كان له أثر فى احتمالات التصادم مع الجيش البريطانى الموجود فى أمريكا، وفى ١٨ أبريل سنة ١٧٧٥م قام القائد البريطانى فى بوسطن الذى كان يسمى جيج بالاستيلاء على بعض مخازن الأسلحة غير المشروعة التابعة للمستوطنين وما هى إلا أيام قلائل حتى قام جيش من المستوطنين النصف مسلحين وغير المدربين بمحاصرة جيش القائد البريطانى جيج فى بوسطن .

ثم اجتمع المؤتمر القارى الثانى فى ١٠ مايو سنة ١٧٧٥ كمجلس حرب وأرسل نداء إلى ملك بريطانيا يرجوه التوفيق، وعين جورج واشنطن قائدا لجيش المستوطنين حيث قام بتنظيم الجنود المحاصرين لجيش جيج فى بوسطن. ونشبت معركة بنكرهيل التى انتصر فيها الجيش الأمريكى بقيادة جورج واشنطن، وقد اكتسبت قوات المستوطنين الأمريكية ثقة كبيرة فى النفس بعد هذه المعركة.

وامتدت حرب التحرير الأمريكية مدة ست سنوات دار القتال خلالها فى كل مستعمرة، ووقعت فيها اثنتا عشرة معركة كبيرة، وانتهت برحيل القوات البريطانية عن أمريكا، وتوقيع معاهدة أنهت الحرب بينهما سنه ١٧٨٣.

وبعد تحرر الولايات من الاستعمار الإنجليزى قامت كل ولاية بسن قوانينها، وأصبح الحكام فى كل ولاية ينتخبون ولا يعينون من قِبَلِ التاج البريطانى، وأصبحت الهيئات التشريعية بالانتخاب فى كل الولايات الثلاث عشرة.

٣- اتحاد الولايات الأمريكية ووضع الدستور الأمريكى.

قاربت حرب التحرير الأمريكية بين الولايات الأمريكية ووحدت المشاعر فتنبه القادة والمفكرون إلى أهمية الاتحاد بين الولايات وإقامة سلطة مركزية وجهاز تشريعى ووضع دستور اتحادى للولايات الثلاث عشرة.

وكان هناك عوامل ساعدت على الإسراع بإقامة الاتحاد من بينها النزاع على الحدود بين الولايات، كما أن أفكارا شيوعية ظهرت فى بعض الولايات، حيث إن الفكر الشيوعى- كما ذكرنا سابقا- كان قد تداوله ونشره الكتاب والمفكرون فى أوربا قبل ذلك فى القرن السابع عشر، وبداية القرن الثامن عشر قبل الثورة السوفيتية بمئات السنين، ففى ولاية نيو إنجلند، كان هناك جماعة يترواح عددها بين ١٢-١٥ ألف فرد يؤمنون بالفكر الشيوعى، وكانوا يرون أن الأعمال المشتركة بين الولايات حافظت على ثروة أمريكا من أن تصادرها بريطانيا. ومن ثم يجب أن تكون ملكا مشاعا للجميع؛ عندئذ سارع القادة والمفكرون فى كل الولايات بالدعوة لإقامة الاتحاد بين الولايات، وكان أغلب هؤلاء القادة والمفكرين على دراية بالفكر الأوربى وخاصة أفكار لوك ومنتسكيو الليبرالية، وفى سنة ١٧٨٧ اجتمع مؤتمر قومى من ممثلين للولايات الثلاث عشرة فى فيلادلفيا.

وكانت تجارب الولايات فى حكم نفسها وتجارب إنجلترا فى نظام الحكم واضحة فى أذهان المجتمعين حيث كانوا مجمعين على إقامة فروع ثلاثة لنظام الحكم (النظام التشريعى - النظام التنفيذى- النظام القضائى). وعند مناقشة

تكوين الهيئة التشريعية كانوا متفقين على أن يكون البرلمان (الكونجرس) من مجلسين مثل إنجلترا، ولكن ظهرت مشكلة التمثيل العددى للولايات حيث كانت بعض الولايات يفوق عدد سكانها الولايات الأخرى، فهل تتساوى الولايات فى عدد الأعضاء فى البرلمان؟

وبعد المناقشات استقر الرأى على أن تمثل الولايات سواء كانت كبيرة أو صغيرة بعدد متساو من الأعضاء فى أحد مجلسى البرلمان، أما المجلس الآخر فيكون التمثيل فيه حسب عدد سكان كل ولاية، وعند مناقشة تكوين الهيئة التنفيذية ظهرت مشكلة اختيار الرئيس؛ هل يختار الرئيس بواسطة أعضاء البرلمان؟ فوجد أنه سيكون هناك اختلال وعدم توازن بين الهيئات، وسوف تطغى الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية. أم يكون اختيار الرئيس بالانتخاب المباشر فى جميع الولايات؟

وقد وجدوا أن ذلك ليس ممكنا أيضا لاتساع القارة الأمريكية ولصعوبة المواصلات آنذاك وأنه سيكون هناك عدد كبير من الاختيارات، ومن العسير أن يحصل مرشح واحد على الأغلبية، فاستقر رأى الأغلبية على أن ينتخب الرئيس بواسطة مجمع انتخابى خاص لاختيار الرئيس، ويتكون هذا المجمع الانتخابى من أعضاء من الولايات بنسبة تمثيلها فى البرلمان، ولم يتحقق لهذا المجمع الانتخابى أن يتكون أبدا، لأن الأحزاب السياسية التى رؤى تكوينها فيما بعد كانت كفيلة بحل مشكلة اختيار الرئيس كما سنرى فيما بعد، وكان للرئيس حق اختيار الحكومة الجديدة وتكليفها بمهامها، واستقر رأى المجتمعين على حق الرئيس فى تعيين الهيئة القضائية بموافقة البرلمان، وكان للهيئة القضائية حق النظر فى جميع القضايا التى تثار حول القوانين أو الدستور، ولكن كان من الممكن أن يوجه البرلمان إلى الهيئة القضائية الاتهام، وكانت الهيئات الثلاث مستقلة ومتوازنة كل مع الهيئتين الأخريين، وتحت إشرافهما ومراقبتهما، فكانت التشريعات التى يسنها البرلمان

لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديق الرئيس عليها، على أن الرئيس بدوره كان يمكن اتهامه ومحاسبته بواسطة أحد مجلسى البرلمان،كما كان يجب على الرئيس أن يعرض تعييناته للمناصب وارتباطاته ومعاهداته على البرلمان (الكونجرس) . وأخيرا واجه المؤتمر أهم مشكلة على الإطلاق، وهى كيف يمكن تنفيذ السلطات التى يخولها الدستور الاتحادى (هذا) للحكومة الاتحادية التى سوف تتكون على الولايات دون رفض هذه الولايات أو مراوغتها فى التنفيذ؟

لقد كانت للولايات تجربة قديمة مؤلمة، وهى تجربة إنشاء اتحاد كونفدرالى بين الولايات، ولكنه كان اتحادا هشا وغير كاف، وكان مجرد رابطة صداقة بين الولايات فى ظل الاستعمار البريطانى، وكانت الحكومة الكونفدرالية القديمة تمتلك سلطات واسعة على الورق ولكن عند التطبيق كانت الولايات لا تخضع لهذه الحكومة الكونفدرالية وتنفذ ما تشاء وترفض ما تشاء متجاهلة الحكومة الكونفدرالية، فما الذى يضمن ألا يكون مصير الحكومة الاتحادية مثل سابقتها الكونفدرالية ؟!

وفى أول الأمر كان رأى أغلبية النواب أن استخدام القوة سوف يكون الحل الأمثل فى مثل هذه الحالة، وبعد استمرار المناقشات اتضح أن استخدام القوة سوف يؤدى إلى حرب أهلية، واستقر الرأى على أن تخاطب الحكومة الاتحادية الشعب مباشرة فيما تتخذه من قرارات متجاهلة حكومات الولايات وهيئاتها التشريعية، فالحكومة الاتحادية فى قراراتها تفرضها على الشعب كله متخطية حكومات الولايات وهيئاتها المحلية، وقد امتدت مناقشات المؤتمر شهورا طويلة، وبعد انتهاء المناقشات قرر المؤتمر أن يصبح الدستور ساريا بمجرد أن توافق عليه تسع ولايات من الولايات الثلاث عشرة، وقد وافقت ولايات نيوجرسى وبنسلفانيا وديلاور على الدستور قبل أن تنتهى سنة ١٧٨٧ ، وفى انتظار ست ولايات أخرى حتى يمكن تطبيق الدستور، انتشر القلق والصراع بين الولايات ودارت المناقشات داخل كل ولاية، وأدى الصراع من أجل الموافقة على الدستور إلى ظهور حزبين، حزب الموافقين على الدستور

الاتحادى أو حزب الاتحاد وحزب المعارضين للاتحاد وهم الذين كانوا يرون الاكتفاء بحكومة قوية ورابطة صداقة بين الولايات.

واستمر الصراع بين الحزبين فى الصحافة والهيئات التشريعية فى الولايات والمؤتمرات السياسية، وفى سنة ١٧٨٩ تحقق قيام الاتحاد وقيام حكومة اتحادية، واختير جورج واشنطن رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وكان عدد سكان أمريكا آنذاك حوالى ٤ ملايين نسمة، ٣¼ مليون من البيض و¾ مليون من الملونين، وكان أغلب الملونين من المستعمرين الجدد، إذ كان أغلب سكان أمريكا الأصليين من الهنود الحمر قد قُضِىَ عليهم أو هربوا إلى شرق وشمال أمريكا .

(كتاب موجز تاريخ الولايات المتحدة، آلان نيفينز وهنرى ستيل كوماجر. ترجمة محمد بدر الدين خليل)

خاتمة الجزء الأول (خلاصة)

تعتبر كثير من مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث السياسية والاقتصادية وخاصة السياسية وهو ما يعنينا فى هذا الكتاب ذات جذور إسلامية، فالحضارة الأوربية استخلصت كثيرا من مفاهيم ومعطيات الحضارة الإسلامية واستفادت بها وخاصة أثناء الحروب الصليبية التى امتدت ثلاثة قرون، وعند حكم المسلمين للأندلس، وهذا الجانب لم يلق عليه الضوء فى الكتابات الأوربية بصورة واضحة إلا نادرا وباقتضاب شديد وبتعميم أشد.

وفى هذا المجال فإن مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث السياسية، مثل حرية الفرد المدنية وحريته فى اختيار السلطة التى تحكمه ذات جذور إسلامية، وقد بيَّنتُ ذلك وألقيتُ عليه الضوء عند مناقشة الفكر الليبرالى الحديث وحرية الفرد.

أما موقف الفكر الليبرالى الحديث من المسيحية فهذا يرجع للظروف التى كانت تعيشها أوربا منذ القرن الرابع عشر الميلادى حتى قيام الثورة الفرنسية سنة

١٧٨٩م والسلطات الكبيرة التى كانت تتمتع بها الكنيسة، مما حتم هدم هذه السلطات الكنسية وعزل الأفكار المسيحية واللاهوتية وعدم تطبيقها على المجتمع والشعب ككل فى أوربا، وعدم تطبيقها على الدولة بسلطاتها وقوانينها ومؤسساتها (فصل الدين عن الدولة) - (وفصل السلطة الدينية عن الزمنية).

أما الأحزاب والبرلمان وبقية الآليات التى استخدمها الفكر الليبرالى الحديث ودمجها فى لحمته فهى سابقة للفكر الليبرالى الحديث بقرون عديدة، وهى فى الأساس مشتقة من بيعة السقيفة لاختيار سيدنا أبى بكر الصديق خليفة لرسول الله ﷺ كما سنبين بعد ذلك، ويعتبر موقف الفكر الليبرالى الحديث من المسيحية من إفرازات « البيئة الثقافية الدينية المسيحية الجديدة» التى نشأت على أنقاض « البيئة القديمة فى أوربا» بمعطياتها ومفاهيمها مثل« العلمانية» و «فصل الدين عن الدولة» و«فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية».

فموقف الفكر الليبرالى الحديث من المسيحية. و «فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية» شأن أوربى خالص نتيجة للظروف التى كانت تمر بها أوربا بالنسبة للكنيسة والكهنوتية المسيحية. ولايمكن تطبيق هذا المفهوم للدين المسيحى الذى يحمله الفكر الليبرالى الحديث على الدين الإسلامى ومفاهيمه فى الحرية والشورى كما سنذكر فيما بعد، فالفكر السياسى الإسلامى متقيد بما جاء فى القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، والإيمان بالعقيدة الإسلامية لا ينفصل عن الإيمان بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الفرد والمجتمع والدولة، فالإيمان لايتجزأ فى الإسلام.

الفصل الثانى

اتصال المسلمين بالحضارة الأوربية

ديناميكية « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» والتغيير

رأينا فيما سبق العوامل التى أدت إلى انهيار البيئة الثقافية الدينية للشعوب الأوربية، وتكوين بيئة جديدة ذات سمات خاصة تنبع من معتقدات المجتمعات الأوربية الدينية والثقافية.

أما البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فلم تتغير ولم تنْهَرْ لأنها تستمد معطياتها من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وتجددها يختلف عن مثيلتها الأوربية كما سنذكر فيما بعد، وقد واجهت البيئة الثقافية الدينية الإسلامية مشكلات فكرية عديدة عبر التاريخ نتيجة لاتصالها بالحضارات المختلفة وما تحمله تلك الحضارات من أفكار، ومع ذلك لم تنْهَرْ ولكنها بينت وجه الحق فيها، واستفادت بما هو صالح منها، وقد واجهت « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» مشكلتين لهما أهمية كبرى تبيِّنان ما تحمله هذه البيئة من عوامل ديناميكية ذاتية لمواجهة كل جديد.

والمطالبة بتجديد الفكر الإسلامى، والبيئة الثقافية الدينية الإسلامية تختلف عما حدث « للبيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوربية » والفكر المسيحى الأوربى؛ فما حدث فى أوربا هو انهيار للفكر القديم ونشأة مفهوم جديد للدين والفكر الدينى المسيحى، وسيأتى تفصيل ذلك عند مناقشة « البيئة الثقاقية الدينية الإسلامية » وتجديدها.

المشكلة الأولى: كانت عند مواجهة « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» للأفكار اليونانية والهندية والفارسية فى عصور الانحطاط الفكرى واستغلال الحكام للأفكار الدينية.

المشكلة الثانية: كانت عند مواجهة « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» للغزو الفكرى الاستعمارى والتغريب والأفكار العلمانية والليبرالية.

وقد استطاعت « البيئة الثقافية الدينية الإسلامية » أن تتغلب على المشكلة الأولى وهى بسبيلها للتغلب على المشكلة الثانية.

المشكلة الأولى

انحراف التصوف– الجبرية– وحدة الوجود، والحلول والاتحاد

فى القرن الحادى عشر الهجرى (السابع عشر الميلادى). بلغ الفكر الإسلامى مرحلة خطيرة من الضعف والتخلف وذلك لغلبة مفهوم الصوفية على مفهوم الإسلام نفسه، ثم انحراف مفهوم الصوفية عن جوهر الإسلام ردحا طويلا من الزمن. وقد انحرف مفهوم الصوفية عن مفهوم الإسلام فى تلك الحقبة نتيجة عاملين من الأفكار الفارسية والهندية وهما:

١– الجبرية ٢– وحدة الوجود والحلول والاتحاد

وقد أثرت تلك الأفكار على البيئة الثقافية الدينية الإسلامية والفكر الإسلامى مئات السنين واستغلها الحكام وشجعوها وعملوا على فرضها على الشعوب ليشغلوها عما يرتكبه هؤلاء الحكام من ظلم واستغلال، وكانت هذه الأفكار سببا فى تأخر المسلمين لانشغال الفكر الإسلامى بها عن مكامن قوته يقول الأستاذ أنور الجندى فى كتابه (اليقظة الإسلامية فى مواجهة الاستعمار): «بلغ الفكر الإسلامى فى خلال القرن الحادى عشر الهجرى «السابع عشر الميلادى» مرحلة كبرى من الضعف والتخلف نتيجة لغلبة مفهوم الصوفية على مفهوم الإسلام نفسه، ثم انحراف مفهوم الصوفية بانفصاله عن جوهر الإسلام وتغلب عنصرين قويين عليه هما :–

١–الجبرية ٢– وحدة الوجود والحلول والاتحاد

وكان الفكر الإسلامى فى مجموعه قد أصيب بالانحراف عن قطبيه الأساسيين: العقل والقلب، الروح والمادة، الدنيا والآخرة، مع ما اتصل بهما من مفاهيم فلسفية يونانية وفارسية وهندية قديمة عَقَّدَتْ مفهومه، وأبعدته عن جوهره الأصيل وبساطته ونقائه. وكان مفهوم وحدة الوجود والاتحاد والحلول الذى استشرى فى هذه الفترة معارضا معارضة كبيرة للتوحيد الخالص، وقد اتصل أمره برفع

التكليف عن فريق من العباد، وإضافة مفاهيم جديدة فى التأويل، كما غلب مفهوم التوسل والاستغاثة والشفاعة بالأولياء الصالحين، وغلب الحديث عن قضايا الذات، والصفات والجبر، والاختيار وتَجمّد الفقه تجمدا بالغ الخطورة فى ظل مفاهيم المذاهب الأربعة، ثم كان مفهوم الجبرية هو أشد هذه المفاهيم خطرا، وأبعدها أثرا فى تخلف العالم الإسلامى وجموده، فالجبرية هى مفهوم التسليم الكامل للواقع وانسحاب الفرد من المجتمع والاعتقاد بسقوط الإرادة الإنسانية سقوطا كاملا، وتقبل الأوضاع تقبلا كاملا بحسبان أنها إرادة الله، مع الاستسلام للظلم والذل والانفصال عن المجتمع، وإيثار العزلة فى الخوانق والتكايا على نحو قريب من الرهبانية، والاتصال بالأولياء على نحو قريب من الوثنية، وقد اتخذوا من عقيدة القدر مثبطا للعزائم وغلا للأيدى. فقد أذاعت الجبرية أن الزمان قد أقبل على آخره، وأن الساعة أوشكت أن تقوم فلا فائدة من السعى ولا ثمرة للعمل ولاحركة إلا إلى العدم».

وبذلك علا شأن النظرية الاستبدادية علوا كبيرا، وسيطر الأمراء عن طريق هذه المفاهيم واستمدوا منها قداسة وسلطانا، وكان شأن العلماء فى هذه المرحلة شأن القوى الأضعف، فقد انطووا تحت نفوذ الصوفية الذين كانواهم أصحاب النفوذ الأقوى لدى الأفراد والحكام، وساد الفكر الإسلامى ضعفا وانحرافا شديدين، وراجت من خلال ذلك مفاهيم بعيدة كل البعد عن جوهر الإسلام، وغلبت خرافات وبدع واستطاعت الدعوات المنحرفة والفلسفات القديمة أن تبرز وأن تضيف انحرافاتها إلى الإسلام نفسه.

فى هذه الفترة التى بلغت فيها الدولة الإسلامية مرحلة خطيرة من التأخر والانحطاط، وبلغ الفكر الإسلامى مرحلة متدنية وخيالية بعيدة عن الواقع . أفرزت البيئة الثقافية الدينية الإسلامية علماء أفذاذا قوّموا الفكر الإسلامى وعملوا على تنقيته من هذه الأفكار الدخيلة، وأزاحوا التراب عن حقائق الدين الإسلامى. جاء ابن تيمية ومن بعده محمد بن عبد الوهاب بدعوة التوحيد الخالص.

جاء محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣- ١٧٩٢م) من قلب الجزيرة العربية وانتشرت دعوته لتزيل الركام، ولتكون حربا على الاستبداد والجمود والتقليد، وتقضى على مفاهيم الجبرية ووحدة الوجود والحلول والاتحاد، وتعلن دعوة التوحيد نقية خالصة، وتؤكد وحدة الفكر الإسلامى وأن الإسلام دين ودولة، وأن الاسلام عقيدة وشريعة وتطبيقه أحكام الشريعة على الدولة والمجتمع، ثم جاء محمد على السنوسى بعد ذلك، لينقى الصوفية مما علق بها من آثار الجبرية، ووحدة الوجود والحلول والاتحاد، وانتشرت السنوسية، وحولت صوامع النسك والتكايا إلى مراكز للنشاط الاجتماعى والاقتصادى والعسكرى لمقاومة الاستعمار ونشر الدين الإسلامى فى إفريقيا الوثنية.

وقد تغلبت البيئة الثقافية الدينية الإسلامية على هذه المشكلة منذ القرن الثامن عشر، فهل تستطيع التغلب على المشكلة الثانية التى لانزال نعانى منها؟

٢ - اتصال المسلمين بالفكر الأوربى

كما قلنا سابقا إن أوربا حتى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م لم تكن تعرف معظم دولها الديمقراطية إلا إنجلترا التى كان فيها حكومة دستورية وبرلمان حسدها عليها معظم الدول الأوربية، وكذلك تم وضع الدستور الأمريكى سنة ١٧٨٩م. حيث توحدت أمريكا، وبدأت تباشر الحكم الديمقراطى.

فى هذا الوقت كانت الدولة الإسلامية تحت الخلافة العثمانية تغط فى نوم عميق، وكانت مصر يحكمها أمراء المماليك فى هذا الوقت الذى بلغ التخلف بالدولة الإسلامية العثمانية مداه، وبدأت تفقد بعض أجزاء الإمبراطورية العثمانية وخاصة الأجزاء الأوربية. جاء نابليون بونابرت بحملته إلى مصر سنة ١٧٩٨م بعد قيام الثورة الفرنسية بتسع سنوات، ومكث الفرنسيون فى مصر ثلاثة أعوام أقاموا خلالها جريدتين فرنسيتين ومسرحا للتمثيل، وبنوا أماكن للأرصاد الفلكية والرياضيات، وأقاموا دارا للكيمياء، وأماكن للرسم والنقش فى حارة الناصرية بالقاهرة، واتخذوا بيوت بعض أمراء المماليك لهذا الغرض.كما جعلوا بيت أحد الأمراء مكتبة عامة معظم كتبها فرنسية، وبها بعض الكتب العربية، وكان يقصدها الفرنسيون وقليل من المصريين، وكانت دار الكيمياء تقوم بإجراء بعض التجارب الكيميائية أمام الأهالى مما يثير دهشتهم وإعجابهم ويعدونها ضربا من السحر.

كما أقام الفرنسيون مدرستين لأبناء الفرنسيين، وغير مسموح للمصريين بدخولها، ودخلت الماسونية إلى مصر لأول مرة على أيديهم سنة ١٧٩٩م. ورحل الفرنسيون عن مصر سنة١٨٠١م وتركوا انطباعا قويا وأثرا كبيرا فى نفوس المصريين عما وصلت إليه فرنسا وأوربا فى مضمار التقدم، وما عليه حالهم «المصريين» من تأخر وانحطاط.

وجاء محمد على باشا (ولد سنة١٧٦٩ وتوفى سنة ١٨٤٩م) فحكم مصر باسم الخلافة العثمانية، وكانت له أعمال كبيرة فى مجال التقدم فأنشأ القناطر

والسدود، وشق الترع، ونظم الزارعة، وأقام بعض الصناعات، وعمل كثيرا من الإصلاحات وتقدمت مصر فى عصره فى فترة وجيزة تقدما كبيرا، وأرسل البعثات إلى الخارج. فى هذا الوقت ظهر مفكرو عصر التنوير الإسلامى ينيرون الطريق ويوضحون المعالم.

رفاعة الطهطاوى ذلك العالم الأزهرى الذى أرسله محمد على باشا مشرفا على بعثة دراسية إلى فرنسا سنة١٨٢٦م (١٢٤٢هـ)، بترشيح من أستاذه حسن العطار شيخ الأزهر الذى كان يسعى لتجديد المعارف، فقام بترجمة (١٢) كتابا فرنسيا إلى العربية، وترجم دستور فرنسا الذى وضع بعد قيام الثورة الفرنسية، وكان رفاعة يؤيد الحرية والديمقراطية، ولكنه ينكر روح الحضارة والفلسفة الأوربية لأنها مخالفة لروح ومفهوم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فيقول: (علينا أن نأخذ من أوربا المعارف البشرية المدنية والعلوم الحكمية العلمية، أما روح حضارتهم وفلسفاتهم فإنها مليئة بالحشوات الضلالية المخالفة لسائر الكتب السماوية). ونشر رفاعة آراءه السياسية فى كتب عدة منها: تخليص الإبريز فى تلخيص باريز، وكتاب المرشد الأمين وكتاب أنوار توفيق الجليل وكتاب مناهج الألباب المصرية. وكان منهج رفاعة الطهطاوى الفكرى يضرب بجذوره فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، وكان أساس هذا المنهج المواءمة بين جوهر الفكر الإسلامى وروح العصر، والأخذ من الحضارة الغربية ما ينفع المسلمين، وتحديد المعارف ووضع مناهج التربية والتعليم التى تجمع بين النظرة الإسلامية والمستجدات العصرية، وإيمانه العميق بالحرية والديمقراطية فى بيئة ثقافية إسلامية.. يقول رفاعة فى تعليقه على الدستور الفرنسى الذى ترجمه (ومن ذلك يتضح لك أن ملك فرنسا ليس مطلق التصرف وأن السياسة الفرنسية هى قانون مقيد بحيث إن الحاكم هو الملك بشرط أن يعمل بما هو مذكور فى القوانين التى يرضى بها أهل الدواوين). ويقول تعليقا على المادة الأولى من الدستور الفرنسى والتى تنص على أن الناس أمام القانون سواء(معناه سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لايختلفون فى إجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره، فانظر إلى هذه المادة الأولى فإن

لها تسلطا عظيما على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظرا لإجراء الأحكام. ولقد كادت هذه القضية تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية، وهى من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم فى الآداب الحضرية).

وقد نبه رفاعة الطهطاوى أن هذه الأسس الديمقراطية لها جذور أساسية فى الفقه الإسلامى، وأن الإسلام يقر (حقوق الإنسان) التى تطبقها أوربا، وأن حرية الرأى والتعبير من حق كل مسلم ومسلمة. وربط رفاعة هذه الأفكار السياسية بالشريعة الإسلامية، وخالف رأى الفكر الأوربى العلمانى، وأقر بأن الدين هو أحسن وسيلة لتنمية الفضيلة، وكان لآراء رفاعة تأثير كبير على من جاء بعده من المفكرين.

وفى نفس الوقت الذى ظهر فيه رفاعة الطهطاوى فى مصر كان هناك خير الدين التونسى فى تونس قبل أن يحتل المستعمر الفرنسى تونس، وكان منهج خير الدين التونسى فى المجال السياسى يدعو إلى التمسك بالشريعة الإسلامية والدين الإسلامى والنظر فيما عند الأمم الأخرى، والاستفادة بأحسنه (والأخذ بنظام الشورى الذى يقيد الحاكم). يقول خير الدين التونسى: (إن التمسك بالدين لا يمنع من النظر فيما عند الأمم الأخرى والأخذ بأحسنه فيما يتعلق بالمسائل الدنيوية، فليس بالناس يُعْرَفُ الحق ولكن بالحق يُعرفُ الناس، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث يجدها). ويقول إن السبب فى عدم تقدم المسلمين يرجع لفئتين متعاندتين (رجال الدين يعلمون الشريعة ولا يعلمون الدنيا ويريدون أن يطبقوا أحكام الدين بحذافيرها بغض النظر عما جد واستحدث، ورجال السياسة يعرفون الدنيا ولايعرفون الدين، ويريدون أن يطبقوا النظم الأدبية بحذافيرها من غير رجوع إلى الدين، فنقول للأولين: اعرفوا الدنيا ونقول للآخرين اعرفوا الدين، فاعتزال العلماء شئون الدنيا ثم تحكمهم ضرر أى ضرر، ومعرفة رجال السياسة بأصول الدين ضرورة. والواجب امتزاج الطائفتين وتعاونهما، فهناك أصول الدين يجب أن تراعى، وهناك أمور لم

ينص عليها تقتضيها مصالح الأمة يجب أن تقاس بقياس المنفعة والمضرة ويعمل فيها العقل) ثم دعا خير الدين إلى امتزاج الطائفتين وتعاونهما. «كتاب اليقظة الإسلامية فى مواجهة الاستعمار . الاستاذ أنور الجندى» ثم يقول: (الإسلام لا يمنع أن يقتبس الصالح من الأمر حيث كان وممن كان).

(وعنده أن الأسس التى بنيت عليها المدنية الحديثة التى يمكن اقتباسها ونشرها فى المملكة الإسلامية كالحرية بنوعيها: وهما الحرية الشخصية وهى إطلاق التصرف للإنسان فى نفسه وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ومساواته لأبناء جنسه فى الحقوق والواجبات) . ويقرر خير الدين أن (الشريعة الإسلامية كافلة بمصالح الدارين ضرورة أن النظام الدنيوى أساس متين لاستقامة نظام الدين وأن علماء المسلمين مكلفون بمراعاة أحوال الوقت فى تنزيل الأحكام) . المصدر السابق.

وفى الفترة من ١٨٠٣ إلى ١٨٥٤م ظهر الألوسى يدعو إلى الإصلاح والتجديد فى بغداد، وكان تفسيره للقرآن الكريم المسمى (روح المعانى) يحمل هذا المفهوم، ثم أفرزت البيئة الثقافية الإسلامية تيارا قويا من المفكرين والساسة فى مواجهتها للفكر الأوربى، أطلق عليه الأستاذ أنور الجندى (تيار الحرية والوحدة الإسلامية)، ويمثل هذا التيار بعض المفكرين والمثقفين المسلمين فى الدولة العثمانية، والذين اتصلوا بالحضارة الغربية، وكانوا يرون أهمية الحرية وتطبيق الديمقراطية فى ظل مفهوم إسلامى، وكانوا يمثلون أحد روافد الجامعة الإسلامية التى تبناها السلطان عبد الحميد فيما بعد.

وكان مجيء السطان عبد الحميد لحكم الدولة العثمانية الإسلامية (من عام ١٨٧٦ - ١٩٠٨) وتخليص تركيا من الحركات الماسونية الغربية أملا جديدا فى استعادة وحدة العالم الإسلامى بعد التفاف الدول الأوربية حول الإمبراطورية العثمانية والعمل على تفكيكها. وكان الثائر جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨-١٨٩٧) أحد روافد هذا التيار الهامة، وكان يرى أن العالم الإسلامى يجب عليه أن يتحد اتحادا

دفاعيا فى مواجهة الأهوال المحدقة به، كما يجب عليه الأخذ بالأسباب والوقوف على أسباب تقدم الغرب وتفوقه للاستفادة بها. يقول:

(إن العالم الإسلامى يجب عليه أن يتحد اتحادا دفاعيا عاما مستمسك الأطراف، وثيق العرى؛ ليستطيع بذلك الذود عن كيانه ووقاية نفسه من الفناء المقبل، وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى يجب عليه اكتناه أسباب تقدم الغرب والوقوف على تفوقه وقوته) وأُطلقت على هذه الدعوة فيما بعد اسم (الجامعة الإسلامية)، وحاول السلطان عبد الحميد الاستفادة من هذه الدعوة لوحدة العالم الإسلامى فى مواجهة أوربا، وأرسل إلى جمال الدين الأفغانى يستدعيه، وقبل الدعوة لزيارة إستانبول سنة ١٨٩٣ ، ومبايعة السلطان عبد الحميد، وظل بها يؤيد ويساعد السلطان عبد الحميد فى تحقيق هذا الهدف، وكانت فكرة الجامعة الإسلامية تقوم على تكوين اتحاد كونفدرالى يشمل الدولة العثمانية والدول الإسلامية، وتلتزم بقانون الشريعة الإسلامية المتمثلة فى القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وتلتزم بالشورى فى نظامها السياسى والعدل، واختيار خير الناس لتولى الأمور. ويقول جمال الدين الأفغانى:

(ولا ألتمس بقولى هذا أن يكون مالك الأمر فى الجميع شخصا واحدا، وأن هذا ربما يكون عسيرا، ولكن أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن، ووجه وحدتهم الدين، وكل ذى ملك على ملكه، يسعى بجهده لحفظ الآخرين ما استطاع، فإن حياته بحياتهم وبقاءه ببقائهم).

وقد قاوم جمال الدين الأفغانى الصوفية السلبية، والجبرية، وقال عبارته الشهيرة (فناء الصوفى فى الله وفنائى فى خلق الله). وكانت دعوته لتجديد الفقه الإسلامى والأخذ بالكتاب والسنة ومسايرة مستجدات العصر.. ويقول :

(القرآن وحده هو سبب الهداية والعمدة فى الرعاية، وما تراكم عليه وتجمع حوله من آراء الرجال واستنباطهم ونظرياتهم فينبغى ألا نعول عليه، وإنما نستأنس به كرأى، ولا نحمله على أكفنا مع القرآن فى الدعوة إليه وإرشاد الأمم إلى تعاليمه).

الإمام محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م): كان الإمام محمد عبده أحد دعاة التجديد والإصلاح العظام، وكان له دور بارز فى نهضة التربية والتعليم على أساس الدين الإسلامى الحنيف، ويعتبر الإمام محمد عبده من أوائل المفكرين الذين نقدوا الفكر السياسى الأوربى، وبينوا أن دعوة المفكرين الأوربيين بفصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية شأن أوربى خالص لا أساس له فى الفكر الإسلامى، فلم تعرف الدولة الإسلامية طول تاريخها سلطة دينية كتلك التى كانت تتمتع بها الكنيسة فى أوربا، كما لم يعرف الدين الإسلامى تلك السلطة التى كانت لرجال الدين المسيحى فى وضع قوانين إلهية، وكانتَ قد نشرت مقالات لوزير خارجية فرنسا هانوتو، وهو مفكر فرنسى بارز بالصحف، وقام الإمام محمد عبده بالرد عليها. ففى مقال هانوتو الثانى الذى نشره بشارة تقلا صاحب الأهرام فى ١٦ يوليو سنه ١٩٠٠م. يقول وزير خارجية فرنسا: (فاعلم أن أوربا حاربت السلطة الدينية مدة ثلاثة قرون لا عن عدم اعتقاد بل لتفصلها عن السلطة المدنية، فإن المتحاربين كانوا من معتقد واحد، ولكن أراد أفراد أممها أولا ولفيف شعوبها ثانيا أن تكون الكلمة الأولى للسلطة المدنية فى أحوال الحكومات، وشئون الشعب، وأن يكون للمعتقد حق الأدبيات الدينية بأن يعطى مالقيصر لقيصر وما لله لله).

وكان هانوتو بمقالاته هذه يحاول زرع مفهوم (فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية) فى البيئة الثقافية الإسلامية حتى يسهل لفرنسا وهو وزير خارجيتها قيادة الدول الإسلامية التى احتلتها آنذاك (الجزائر وتونس) حيث كانت المقاومة الجزائرية قد أرقت فرنسا بشدتها وعنفها لأنها اعتمدت على مفاهيم الإسلام فى الجهاد والتضحية والموت فى سبيل الله، فأراد هانوتو أن يزرع هذا المفهوم الغربى فى الفكر الإسلامى حتى يتجنب عنف مقاومة الجزائريين ويسهل لفرنسا العيش بأمان فى احتلالها الاستيطانى للجزائر فيقول:

(وهذا مانريد تأييده — نحن الفرنسيين— فى مستعمراتنا بأن يكون الأمر المطلق للسلطة الحاكمة مع احترام عقائد الشعوب التى تحت حكمنا وسلطتنا وهو ماسرنا عليه فى الجزائر وتونس وغيرهما من المستعمرات الفرنسية) وكان بشارة تقلا قد سأله: (إذا كنت تحب المسلمين وتعتقد أنهم راضون فى تونس. فهل تعتقد ذلك فى الجزائر ولماذا لاتسأل الحكومة الفرنسية ما ترى فى أحوال هؤلاء؟).

فأجابه هانوتو فقال: (أما التونسيون فلا خلاف فى أنهم مسرورون بحالتهم، ونحن قد دخلنا بلادهم وهى قاع صفصف فرق شملها أفراد حكموها.......) وأرجع هانوتو ذلك لأن الاستعمار الفرنسى لتونس هو «حماية» لاضم المستعمرة إلى فرنسا كما هو حادث فى الجزائر. وقد رد الإمام محمد عبده على جميع النقاط التى أثارها هانوتو فقال فى رده عن «فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية» :—

(بقى الكلام على جمع السلطة الدينية والسياسية فى شخص واحد؛ يقول فيه مسيو هانوتو إن أوربا لم تتقدم إلا بعد أن فصلت السلطة الدينية عن السلطة المدنية. وهو كلام صحيح ولكنه لم يدر مامعنى جمع السلطتين فى شخص عند المسلمين، لم يعرف المسلمون فى عصر من العصور تلك السلطة الدينية التى كانت للباب على الأمم المسيحية عندما كان يعزل الملوك ويحرم الأمراء ويقرر الضرائب على الممالك ويصنع لها القوانين الإلهية. وقد قررت الشريعة الإسلامية حقوقا للحاكم الأعلى وهو الخليفة أو السلطان ليست للقاضى صاحب السلطة الدينية وإنما السلطان هو مدبر البلاد بالسياسة الداخلية والمدافع عنها بالحرب أو السياسة الخارجية، وأهل الدين قائمون بوظائفهم وليس له عليهم إلا التولية والعزل، ولا لهم عليه إلا تنفيذ الأحكام بعد الحكم ورفع المظالم إن أمكن.)

هؤلاء العلماء والمفكرون الذين أفرزتهم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فى مواجهة الفكر الأوربى وغيرهم أعداد كبيرة من العلماء والمثقفين والأدباء والسياسيين يدافعون عن الوحدة الإسلامية والعمل على نهضة الدول الإسلامية،

وتجديد الفكر الإسلامى والاهتمام بالتربية والتعليم على أساس إسلامى ومحاربة الاستبداد (عبد الرحمن الكواكبى) والتمسك بنظام الشورى والدعوة لتطبيقها، والأخذ من الفكر الأوربى والحضارة الأوربية ما ينفع المؤمنين، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث يجدها.

٣ - الغزو الفكرى الإستعمارى

أطبق الاستعمار على الدول الإسلامية فاحتلت الجزائر سنة (١٨٣٠م) وتونس سنة (١٨٨١م) ومصر (سنة١٨٨٢م) والسودان سنة (١٨٩٩) وليبيا (سنة ١٩١٢م) والمغرب (سنة ١٩١٢م) والعراق والشام (الهلال الخصيب) (سنة ١٩١٨م). وكان الاستعمار قد احتل قبل ذلك الهند والملايو، وعندما دخل الجيش الإنجليزى مدينة القدس أطلق لورد اللنبى عبارته التى تحمل معنى خطيرا (الآن انتهت الحروب الصليبية). وعندما وصلت قوات الجنرال غوردن إلى دمشق وقف على قبر صلاح الدين الأيوبى وقال كلمته الشهيرة (هانحن قدعدنا ياصلاح الدين).

وكان المستعمر عندما احتل البلاد الإسلامية يدرك أن استمرار بقائه بدون مقاومة وبدون ثورة عليه حتى يسهل له انتهاب الشعوب الإسلامية يعتمد على خطته التى أعدها وهى عملية الغزو الفكرى، وكانت عملية الغزو الفكرى التى طبقها المستعمرون فى البلاد الإسلامية تسعى لتحقيق هدفين.

الهدف الأول: محاربة الدين الإسلامى والتشكيك فيه والقضاء عليه فى فكر وقلوب المسلمين، وإظهار أن تأخر المسلمين يرجع إلى تمسكهم بدينهم، وأن تقدم أوربا يرجع إلى فصل الدين عن الدولة والقضاء على الفكر اللاهوتى الكنسى وفصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية، وذلك حتى يتم التباعد بين المسلمين وبين دينهم الإسلامى، ويسهل قيادهم، واستنزاف خيراتهم، وهاهو غلادستون رئيس وزراء بريطانيا يقف فى مجلس العموم البريطانى وفى يده المصحف الشريف ويقول : (مادام هذا الكتاب باقيا فى الأرض فلا أمل لنا فى إخضاع المسلمين).

الهدف الثانى: زرع الأفكار الأوربية وتنميتها فى عقل ووجدان الشعوب الإسلامية ونشر الفكر الغربى فى جميع المجالات حتى يصبغ فكر الفرد المسلم بصبغة غربية ليسير على نفس الدرب الأوربى فى الثقافة والتعليم والفكر والعادات والسلوك وشتى المعارف من سياسة واقتصاد واجتماع وقانون وغيرها من المعارف المختلفة، وهى نفس طريقة الطغاة والمستبدين فى كل عصر، ونفس الطريقة التى اتبعها هتلر وموسولينى ولينين وستالين فيما بعد، والتى تعتمد على هذين الهدفين السابقين. هدم أفكار الخصم وزرع الأفكار الجديدة، وقد نجح الاستعمار فى غزوه الفكرى للشعوب الإسلامية إلى حد كبير، ويرجع ذلك للأسباب الخبيثة الذكية التى اتبعها لتحقيق أهدافه والتى تتمثل فيما يلى:

١- إعلان كل الدول الاستعمارية عند احتلالها لإى بلد بأن هدفها هو العمل على تقدم هذا البلد وانتشاله من التخلف الذى هو فيه، وتطبيق بعض الإصلاحات البراقة الظاهرة التى تبهر هؤلاء المندهشين بالمدى البعيد الذى بلغته الحضارة الغربية من التقدم مثلما حدث عندما احتل نابليون مصر وإدخاله بعض التجارب الكيميائية التى كانت تبهر الأهالى والتى كانت تقوم بها دار الكيمياء فى القاهرة والتى كان يعدها الأهالى ضربا من السحر.

ولم يحدث فى تاريخ الاستعمار أن أقام صناعة أو مشروعا له شأن يخدم هذا القطر المحتل وشعبه.

٢- ربط التقدم العلمى والتقنى الذى بلغته أوربا بفصل الدين عن الدولة وإدخال هذا المفهوم فى شتى أنواع المعارف والتربية والتعليم ووسائل الإعلام، وذلك حتى يمكن للاستعمار العيش فى أمان وتجنب الثورة عليه، الذى يولده الشعور الدينى والجهاد الإسلامى الذى يحض عليه الإسلام، وهى معلومات مغلوطة، فالتقدم العلمى والتقنى الأوربى لم يرتبط بفصل الدين عن الدولة والثورة على الكنيسة الذى حدث فى أوربا، فالاكتشافات الجغرافية العظيمة واحتلال إنجلترا لأمريكا كان سنة

١٦٠٧م قبل القضاء على الفكر اللاهوتى الكنسى واختراع أول آلة بخارية بواسطة جيمس وات كان سنة ١٧٦٥م قبل أن يأخذ الفكر اللاهوتى الكنسى فى الاضمحلال، وقبل أن يعرف المفكرون أول أفكار الليبرالية الحديثة فى الاقتصاد. فقد وضع آدم سميث أهم الأفكار الاقتصادية التى تسير عليها الليبرالية الحديثة حتى اليوم سنة ١٧٧٦م كما أن « فصل الدين عن الدولة» «وفصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية» مشاكل خاصة بالبيئة الثقافية الدينية الأوربية. لم تعرفها البيئة الثقافية الدينية الإسلامية؛ فلم يعرف المسلمون طوال تاريخهم سلطة لرجال الدين الإسلامى مثل تلك السلطة التى كان يتمتع بها رجال الكنيسة، ولم يعرف الإسلام أن لرجال الدين الإسلامى حق وضع معتقدات إيمانية تمس العقيدة الإسلامية من عندهم، مثلما هو حادث لرجال الكنيسة الأوربية، والذى ثار عليه الفكر الأوربى، فالإسلام محفوظ فى القرآن الكريم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسنة النبوية الصحيحة محفوظة وموثقة.

٣- ومن الوسائل التى اتبعها الاستعمار لنجاح الغزو الفكرى سيطرته على التربية والتعليم فى كل المراحل التعليمية ووضع برامج تعليمية تخدم هدف الاستعمار. يقول الأستاذ صالح أبورقيق المجاهد والمفكر الإسلامى عن الاستعمار الإنجليزى فى مصر:

«عندما استعمروا البلاد أكثروا فيها الفساد وأشاعوا الفاحشة (السينمات والبارات والخمارات والنوادى الليلية وصالونات الندوات والسفور والبغاء وغيرها) وجاءت إلى مصر لجنة دنلوب الإنجليزية، وعين دنلوب سكرتيرا عاما لوزارة المعارف، ووضع برامج التعليم لمصر وللمنطقة. نحّى الدين وطمس التاريخ الإسلامى . فقرر لدراسة مادة الدين حصة واحدة فى الأسبوع تأتى فى الجدول بعد الظهر ولا امتحان فى هذه المادة. فمن من التلاميذ يعيرها اهتماما؟ وخلت برامج الجامعات من مادة الدين، وقسّم التعليم إلى مدنى ودينى، وضيقوا الخناق على التعليم الدينى وعلى خريجيه. وطمسوا التاريخ الإسلامى، بينما كان يدرس لنا تاريخ الفراعنة وتاريخ نابليون

بكل التفاصيل، ولانعلم شيئا عن خالد بن الوليد -رضى الله عنه- الذى كان كقائد عسكرى أعظم من نابليون. وذلك كى تتخرج الأجيال التى ستمسك بمقاليد الأمور وهى تعانى فراغين؛ فراغا روحيا يسبب التمزق والحيرة والقلق النفسى لتصبح مرتعا للتحلل، وفراغا فكريا يملؤه بأفكار مستوردة تبعده عن الفكر الإسلامى وتغيير عاداته وتقاليده العريقة وتفسد أخلاقياته العظيمة مرة بالمدنية الغربية التى نقلوها لأهل الثراء ومنهم تفشت فى المجتمع ونادى بها طه حسين وأمثاله الذين خرجوا من قاع ريف مصر إلى باريس ولندن فانبهروا وقال طه حسين قولته المشهورة (نأخذ بالمدنية الغربية حلوها ومرها وخيرها وشرها) فتبدلت العادات وتغيرت التقاليد وانهارت عند الكثيرين القيم والأخلاقيات، ومرة أخرى بالشيوعية والإشتراكية والعلمانية والبهائية واقتنعت بهذه الخزعبلات قطاعات كثيرة ومازلنا نعانى منها إلى الآن».

٤- **دعوة التغريب**: ومن الوسائل التى اتبعها الاستعمار فى إنجاح عملية الغزو الفكرى تكوين مجموعة من المتغربين أغلبهم من المثقفين والسياسيين الذين يحملون فكر الغرب فى جميع المجالات، وعدم التقيد بالقيم الأساسية للإسلام. وقد بدأت حركة التغريب بأعداد قليلة من المثقفين تسللوا داخل الفكر الإسلامى وسط رأى عام مسيطر يؤمن بفكرة الجامعة الإسلامية وبوحدة العرب والمسلمين تحت قوانين إسلامية. حتى عندما نادى مجموعة من المثقفين فى الشام بفكرة القومية العربية فى مقابل الدعوة إلى القومية التركية فى ذلك الوقت، كانت هذه الدعوة إلى القومية العربية فى بادئ الأمر تحمل المفهوم الإسلامى، فكانت قومية عربية تتخذ من قيم الإسلام أساسا لها ولا تفصل القومية عن الإسلام، فهى قومية عربية إسلامية، وكذلك عند ظهور دعوة الوطنية المصرية فإنها كانت لاتنسلخ ولا تبتعد عن قيم الإسلام الأساسية، وكل كتابات وخطب الزعيم الوطنى مصطفى كامل ومبادئ الحزب الوطنى بعد ذلك كانت تنادى بالارتباط بالإسلام وتطبيق شريعة الإسلام

وقوانين الإسلام. فى ظل هذا الرأى العام الإسلامى المسيطر والفكر الإسلامى السائد تسلل الفكر التغريبى إلى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وكان هذا الفكر التغريبى لا يعلن تحديه لمفاهيم الإسلام وقيم الإسلام أبدا، ولايعلن صراحة أنه ضد أى جزئية من جزئيات البيئة الثقافية الدينية الإسلامية كما حدث فى أوربا، بل جاء هذا الفكر متسللا بليل متخذا من دعوة تقدم الأمة والسعى إلى اللحاق بالغرب فى جميع المجالات منهاجا له. وفى الحقيقة لم يكن تاريخ البيئة الثقافية الدينية الأوربية معروفا لكل المثقفين فى هذه الفترة، ومعظم كتابات هؤلاء المتغربين يتبين أنهم لايدركون مفاهيم الفكر الاستعمارى وخلفياته حق الإدراك بل كان كل سعيهم هو تقدم الأمة بعد اندهاشهم بالحضارة الأوربية وسعيهم للتقدم والأخذ بأسبابه وبالتالى فالنظرة النقدية لفكر الغرب لم تكن متوافرة لدى هؤلاء المتغربين، وقد بدأت حركة التغريب فى الهند بقيادة أحمد خان وأتباعه، وفى تركيا حمل لواءها ضيا كوك ألب ثم الاتحاديون الذين تولوا السلطة بعد وفاة السلطان عبد الحميد، وكانوا يؤمنون بمبادئ جمعية الاتحاد والترقى التركية. ثم إن مصطفى كمال أتاتورك بعد استيلائه على السلطة فى تركيا بعد ذلك وإعلانه تركيا دولة علمانية كان ذلك أكبر فجيعة مُنى بها الوطن الإسلامى كله بكل دوله وشعوبه، وكان إيذاناً بانتشار حركة التغريب والقضاء على الحلم الذى راود كل الشعوب الإسلامية فى إمكانية إقامة وحدة إسلامية تتمثل فى الجامعة الإسلامية لتحل محل الخلافة العثمانية؛ أما فى مصر فقد اعتمدت حركة التغريب على عدة عوامل منها:

أ- مجموعة الكتاب والصحفيين خريجى مدارس الإرساليات التبشيرية فى الشام أمثال فارس نمر ويعقوب صروف وجورجى زيدان وسركيس وفرح أنطون وشبلى شميل وغيرهم، سيطروا على صحف ومجلات الأهرام - المقطم - المقتطف والهلال. ترك هؤلاء الصحفيون الشام وجاءوا إلى القاهرة، وفى ظل الاحتلال البريطانى استطاعوا أن يتسللوا إلى الفكر فى مصر وينشروا الفكر التغريبى بدرجة كبيرة.

ب- اللورد كرومر والمفكرون الأوربيون.

ففي خلال المدة الطويلة التى مكثها لورد كرومر والتى بلغت خمسة وعشرين عاما فى مصر وضع كرومر أغلب الشبهات التى أثيرت حول الإسلام. ففى كتابه (مصر الحديثة) الذى أصدره سنة (١٩٠٨) وفى تقاريره السنوية التى كانت مرجعا لكل دعاة التغريب أثار كرومر بكتاباته أكثر الشبهات حدة ضد الإسلام وبأنه دين مناف للتقدم، وأن المسلمين لن ينهضوا ما داموا متمسكين به،كما هاجم الشريعة الإسلامية ودعا الشباب إلى التعليم الأوربى والتخلص من التراث الإسلامى وحث الشباب على التمسك بآداب الغرب وسلوك الغربيين، كما قام بإقامة التعليم على أساس التربية الغربية الاستعمارية، وقد تصدى للرد عليه مجموعة من المفكرين المسلمين أمثال فريد وجدى ومصطفى الغلاييني ورشيد رضا وعلى يوسف، كما قام مجموعة من المفكرين الأوربيين بدور كبير فى عملية التغريب بنشر الكتب ضد الإسلام أمثال دوق داركور فى كتاب (مصر والمصريين) وجبرائيل هانوتو المفكر ووزير خارجية فرنسا الذى نشر مقالاته فى جريدة الأهرام والتى قام الإمام محمد عبده بالرد عليه، والمستشرق مرجليوث فى الكتاب (محمد وظهور الإسلام) وقام عبد العزيز جاويش بالرد عليه. ووليم ديلكوكس فى محاضرته التى ألقاها فى نادى الأزبكية للغة العربية، ودعا إلى استخدام اللغة العامية سنة ١٨٩٣ ، وزعم أن قوة الاختراع «الإبداع» لدى المصريين لن تتقدم إلا بترك اللغة الفصحى. كل هؤلاء وغيرهم كثير على امتداد البلاد الإسلامية التى وقعت تحت نير الاستعمار كان لهم أثر كبير على انتشار دعوة التغريب.

جـ- مدرسة حزب الأمة وصحيفة الجريدة.

تكون حزب الأمة من مجموعة من الاقطاعيين المصريين الذين رأوا أن يأخذوا طريق محاسنة «مداهنة» الاستعمار والالتقاء مع الفكر الاستعمارى فى منتصف الطريق، واتباع أساليب اللين وعدم العنف مع الاستعمار وعدم التقيد بالقيم الأساسية للإسلام، وقاد حركة التغريب لطفى السيد وسعد زغلول.

يقول الأستاذ أنور الجندى فى كتابه «اليقظة الإسلامية فى مواجهة الاستعمار»: (وكان أبرز من دعاهم لطفى السيد وكون منهم حزب الأمة فتحى زغلول (قاضى دنشواى)

إدريس راغب (زعيم الماسونية)

عبد الخالق ثروت عبد الرحمن الدمرداش (شيخ طريقة وعميل إنجليزى)

عبد العزيز فهمى

عمر سلطان (مرافق الحملة البريطانية فى طريق التل الكبير القاهرة)

هؤلاء الأعيان الذين جمعهم لطفى السيد كونهم الإنجليز، فأصبحوا فئة خاصة لاصلة لها بالقصر ولابالحركة الوطنية، ولاتؤمن بالاتجاه للدولة العثمانيـة، ولا تقبل الوحدة العربية.

وقد عمل لطفى السيد فى الفترة ١٩٠٧- ١٩١٤ مديرا لجريدة لسان حزب الأمة وفى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٤٧م بالجامعة المصرية وبالصحافة بعد سنه ١٩٤٠م وحتى وفاته بالمجمع اللغوى. وكان حزب الأمة يسير على منهج كرومر فيعارض العربية والإسلامية (ولأول مرة يفصل لطفى السيد دعوة المصرية أو الوطنية عن جذورها الإسلامية والعربية، فالكل قبله كان يدعو للمصرية والوطنية ولكن بجذور إسلامية وعربية، فلم يكن قبل لطفى السيد هناك انفصال بين المصرية والإسلامية). المصدر السابق.

كما أرسى لطفى السيد مفاهيم السياسة الأوربية ونظمها فى الحكم والقانون والنظام الديمقراطى. يقول الزعيم الوطنى مصطفى كامل عن الجريدة التى كان يديرها لطفى السيد :(إن سياسة الجريدة تدلنا على أنها أشد الجرائد تعلقا بالاحتلال. وحسبنا فيما استنكروا الاحتفال بلورد كرومر أعدى أعداء المصريين والطاعن على الإسلام والمسلمين).

« وفى الحرب الإيطالية على ليبيا ونهوض مصر للدفاع عنها وتقديم العون لها يقول لطفى السيد:

(مالنا نحن وهذا الأمر، إن مايحدث هناك لايهم مصر ولادخل لها فيه) (وهو على حد تعبير باحث لبنانى» قد أزاح الدين كأساس للوحدة القومية وعالج مختلف القضايا الأخلاقية من وجهة نظر عصرية بعيدة عن الإسلام) . المصدر السابق.

وفى جملة كتابات لطفى السيد وفلسفته التى عرضها فى الجريدة لم يخرج عن مفهوم كرومر فى أهم ثلاث نقاط:

١- عدم الموافقة على الوحدة الإسلامية والرابطة العربية والقومية.

٢- فصل الدين عن المجتمع والدولة.

٣- إرساء مفاهيم السياسة الأوربية ونظمها فى الحكم والقانون) . المصدر السابق.

ولم يمض وقت طويل حتى كانت مدرسة حزب الأمة ذات الاتجاه الغربى تسيطر على الثقافة والسياسة والفكر فى المجتمع المصرى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (ويمكن أن يطلق عليها اسم مدرسة سعد زغلول خلفاء حزب الأمة، ممن وكلت إليهم من بعد أمور السياسة والفكر جميعا) . المصدر السابق.

واستطاعت مدرسة حزب الأمة بقيادة لطفى السيد أن تعد جيلا قاد الحركة الثقافية والفكرية والسياسية بعد الحرب العالمية فى مصر، وكان حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين امتدادا لحزب الأمة وكانت صحيفة السياسة بديلة لصحيفة الجريدة، وأفردت الجامعة المصرية التى تولاها لطفى السيد برنامجا وضعه الاستعمار الإنجليزى أن تربى أجيالا تقلدوا المناصب السياسية والفكرية والثقافية والتربية والتعليم وغيرها فيما بعد، وقاد عدد كبير من زعماء اليقظة الإسلامية المواجهة ضد حزب الأمة، ثم حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين فيما بعد، وتمثلت المقاومة

لهذه الأفكار التغريبية فى حركة الزعيم الوطنى مصطفى كامل والحزب الوطنى الذى كان يرى عدم انفصال الوطنية المصرية عن جذورها الإسلامية، مثله فى ذلك مثل حركة أحمد عرابى باشا والعرابيين، ولكن الاستعمار الإنجليزى وقف لهذا التيار الذى يمثله الحزب الوطنى بضراوة حيث استطاع أن يعزله عن بيئته الثقافية الدينية الإسلامية، ويجعل نشاطه يدور على صفحات الصحف والمجلات، كما حارب حركة العرابيين التى تصدت له عند احتلال مصر من قبل.

كما تصدى لمقاومة هذا المفهوم التغريبى وهذا التيار التغريبى مجموعة كبيرة من المفكرين والعلماء المسلمين فى الوطن الإسلامى، لا يمكن حصرهم منهم عبد الرحمن البرقوقى صاحب مجلة البيان (سنة ١٩١١). أحمد شفيق- توفيق البكرى - رفيق العظم- عبد العزيز جاويش. على يوسف: (صاحب جريدة المؤيد) طاهر الجزائرى (سوريا)- الطاهر بن عاشور (دمشق) محمود شكرى الألوسى (العراق) جمال الدين القاسم (سوريا) - عبد الرازق البيطار (سوريا) مصطفى الغلايينى (لبنان) - أحمد زكى باشا (مصر) رشيدرضا (تلميذ محمد عبده وصاحب مجلة المنار) فريد وجدى- عمر لطفى. وصدرت عدة مجلات وصحف من أبرزها - المنار - الحياة- المقتبس - البيان - الهداية- العالم الإسلامى. ومئات غيرهم من المفكرين والأدباء والعلماء تصدوا لهذا التغريب (وقد عرض عمر لطفى موضوع (الدعوى الجنائية فى الشريعة الإسلامية) فى مؤتمر المستشرقين الذى عقد فى جنيف سنة ١٨٩٤م وأعجب بها القانونيون الأجانب . وقال شارل ميرمير: «إنى أنصح لجميع المسلمين فى شخصكم ألا يطلبوا مستقبلهم فى نفس النظامات الأوربية والمسيحية فاطرحوا هذه النظامات وأمعنوا النظر فيما نحن فيه من الفوضى الخداعة واطلبوا من دينكم الذى هو أسـمح دين وأكثر مساواة مفتاح مستقبلكم ولا تفضلوا أن تستعيروا منا الاكتشافات العلمية الخاصة بإنماء سعادتكم الحقة)..
المصدر السابق.

ومع ذلك وتحت عنف الاستعمار واستمراره فترة طويلة واستيلائه على وسائل الإعلام والتربية والتعليم وتشجيعه بطرق ملتوية خفية للحركات المطالبة بالاستقلال بعيدا عن الدين الإسلامى والجذور الإسلامية ومناهضته للمطالبين بالاستقلال مع ارتباطهم بجذورهم الإسلامية، كل ذلك وغيره خلق أجيالا ممن يؤمنون بفكر الغرب وثقافته ووسائله في تحقيق النهضة بعيدا عن قِيَم الإسلام الأساسية. وسيطر هؤلاء على كل وسائل الإعلام والتربية والتعليم والشخصيات العامة والأحزاب السياسية فى كل البلاد الإسلامية. وكان للغزو الفكرى الاستعمارى الغلبة التى لا نزال نعيش آثارها حتى الآن، وقاد المفكرون والسياسيون المتأثرون بثقافة الغرب حركة الفكر فى البلاد الإسلامية وأصبحوا يعرفون بقادة التنوير. أما دعاة التنوير الإسلاميون الحقيقيون فقد انزوت أفكارهم وأصبحوا مجرد أفكار هائمة فى بحر لجى من الأفكار التغريبية.

وبعد الحرب العالمية الأولى تبلور حزب الأمة فى سعد زغلول ومدرسته، ثم انفصل حزب الأحرار الدستوريين عن حزب الوفد خلفاء حزب الأمة، وشارك طه حسين فى قيادة الفكر الأوربى التغريبى، كما شاركت الجامعة المصرية بطلابها وبعثاتها إلى أوربا فى الحملة على الفكر الإسلامى، ويعتبر كتاب الأستاذ أنور الجندى (اليقظة الإسلامية فى مواجهة الاستعمار) بحق خير كتاب عن هذه الفترة التاريخية فى مواجهة الاستعمار والغزو الفكرى. وانبرى المتغربون فى الوطن الإسلامى يعزفون على أوتار الحرية.. يقول قاسم أمين:

(إن الحرية الحقيقية تحتمل ابداء كل رأى،= ونشر كل مذهب، وترويج كل فكر، وفى البلاد الحرة قد يجاهر الإنسان بأن لا وطن له ويكفر بالله ورسله، ويطعن على شرائع قومه وآدابهم وعاداتهم، ويهزأ بالعادات التى تقوم عليها حياتهم العائلية والاجتماعية. يقول ويكتب ما شاء فى ذلك، ولا يفكر أحد ولو كان أشد خصومه فى الرأى أن ينقص شيئا من احترامه لشخصه متى كان قوله صادرا عن نية حسنة واعتقاد صحيح).

ووضع الشيخ على عبد الرازق كتابه (الإسلام وأصول الحكم) سنة (١٩٢٥م)، والذى نادى فيه بأن الإسلام رسالة روحية فقط ولاعلاقة له بنظام الدولة متأثرا بالفكر الاستعمارى التغريبى وإن كان قد اهتدى إلى الصواب وتاب بعد ذلك، فكتب فى مجلة رسالة الإسلام فى يونيو سنة (١٩٥١م) فى حوار مع أحمد أمين قائلا « إن كلمة الإسلام رسالة روحية فقط كلمة ألقاها الشيطان على لسانى».

وفى ظلال سيطرة الفكر التغريبى الاستعمارى الذى أطبق على الفكر والثقافة فى البلاد الإسلامية وتحت سيطرة الاستعمار، فانتشرت العادات والتقاليد والبدع الغربية، وسيطرت المفاهيم الأوربية على التربية والتعليم والثقافة والسياسة والاقتصاد والقانون وجميع مناحى الحياة. وفى السنة(١٩٢٥م) قام الإمام الشهيد حسن البنا بدعوته إلى الرجوع الإسلام ونبذ المفاهيم الأوربية وتطبيق الشريعة الإسلامية، وأنشأ جمعية الإخوان المسلمين فى مدينة الإسماعيلية فى شوال سنة (١٣٤٦هـ) الموافق مارس سنة (١٩٢٨م).

يقول الامام الشهيد حسن البنا فى أول مقال ينشر له بالصحافة المصرية (مجلة الفتح العدد١٠٠« ١٣٤٦/١٢/٢٥هـ» الموافق «١٩٢٨/٦/١٤م»):

(وبعد.. فلست فى حاجة إلى أن أقول إن أمتنا المصرية بل الإسلامية بما تقلبت فيه من أطوار وما مر عليها من حوادث سياسية واجتماعية استبدت بدينها وأخلاقها فتركتها كالمعلقة، لست فى حاجة إلى أن أقول أن هذه الأمة فى أشد الحاجة إلى دعوة قوية فعالة تردها إلى رشدها وتهديها بهدى نبيها وترشدها إلى معالم دينها وتنقذها مما هى فيه من الانحلال الأدبى والفساد الخلقى، فأنت أينما وجهت وجهك لا تجد إلا فسادا ظاهرا وتهتكا مزريا، بله الفوضى فى العقائد والتخبط فى الآراء والمذاهب، إلى من يتهجم على عامتنا فيجرحهم فى دينهم، ويسرق منهم إيمانهم من مرتزقة التبشير وما إليه. تسير فى الشارع فترى مايؤذى ويؤلم، وتستعرض حياة الأسرة فتجد ما يمض ويؤسف و تولى وجهك شطر المدارس ومعاهد العلم

فتلقى ما يزرى ويخجل، وقل مثل ذلك فى مرافقنا وشئوننا حتى لقد أصبح الداء عاما يئن تحته الفرد والجماعة، ويستغيث منه الصغير والكبير، ولا يغرنك قوم من الكتاب يقولون هذا عصر مدنية وتجديد ورقى فى المدارك والأفكار وثقافة حرة وحرية شاملة شخصية وغير شخصية، وغير ذلك من الألفاظ التى يرصونها رصا وينمقونها تنميقا يخدعون بها البسطاء ويخلبون بروائها الضعفاء، ذلك تعبير له تعبير . ولو أن هؤلاء القائلين ممن لم يستول عليه الافتتان والإعجاب بما يرون إلى حد لا يفقهون معه دليلا ولايذعنون لحجة « إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى» (سورة النجم آية ٢٣) لناقشناهم دليلا بدليل وبينًا لهم أن الحق غير ما يظنون، وصلاح الأمة بغير مايفهمون، ولنا معهم موقف آخر إن شاء الله، رغم ذلك كله يرون فيه الحق حقا والباطل باطلا) .. كتاب وسائل الإعلام المطبوعة فى دعوة الإخوان المسلمين للأستاذ: محمد فتحى على شعير.

وقد نادى الإمام الشهيد حسن البنا بتجديد الفقه الإسلامى والفكر الإسلامى لمواجهة تحديات العصر فيقول فى مقالة افتتاحية له بمجلة الشهاب.

العدد الأول. غرة المحرم (١٣٦٧هـ) (نوفمبر سنة ١٩٤٧م):

(ومع تغير أوضاع الحياة باستمرار، ومع أن الزمن يدور دورته دائما ولا ينتظر المتخلفين، ومع أنه قد تجددت فى المجتمع الإسلامى. بحكم التطور الدائم والتغير الدائب أوضاع وصنوف من التعامل والصلات لم تكن من قبل، وقف أمامها المؤمنون بالإسلام حائرين لا يدرون ما حكمه فيها وما نسبتها إليه، فأعمال البورصة والبنوك المختلفة والتأمين على الحياة والأسهم والسندات فى الشركات وعمليات وصور المبايعات الجديدة والنظم السياسية الناشئة التى تقوم على الحزبية أو سلطة الحاكم أو حق الأمة وحقوق الفقراء فى مال الأغنياء ونسبة طبقات المجتمع بعضها من بعض.. كل هذه أمور صارت تشغل أذهان الجماهير والشعوب فى هذا العصر وتتصل بواقع حياتهم وتشكلها الحياة بمقتضيات الظروف والضرورات كيفما اتفق،

كل ذلك والعلماء المختصون بالتحقيق والتمحيص يرون وينظرون ويسمعون ولا يفعلون شيئا إما لأن الكثير منهم يرى أنه لا فائدة فى الاهتمام بمسائل نظرية تجرى العمليات فيها على نمط غير إسلامى، فلا فائدة من إظهار رأى الإسلام فيها وهو خطأ ولاشك، فمهمة العالم البيان ومحاولة حمل أهل التنفيذ عليه، فإن عجز فقد أدى واجبه وأعذر إلى الله، وإما لأنهم يرون بعد المشقة وضخامة المجهود الذى يجب أن يبذل فى البحث والمقارنة مع عدم تهيؤ وسائل التعاون وانصراف الحكومات والهيئات العلمية المختصة عن التفكير فى ذلك واشتغالها عنه بمشاكلها الإدارية والخاصة، وهو تقصير لابد أن يتدارك مها كلفنا من ثمن.. وهكذا ترى أن أحكام الإسلام قد أهملت، وعواطف المؤمنين كادت تخمد بين حيرة وتقصير كان عنها الجمود والحرمان) . المصدر السابق.

وقد انتشرت حركة الإخوان المسلمين انتشارا كبيرا وكان لها دوى هائل فى جميع البلاد الإسلامية فى محاربة تيار التغريب وعزله وتحجيمه فى الأربعينيات وأوائل الخمسينيات قبل ثورة يوليوسنة ١٩٥٢ ، فانقض عليها الاستعمار والمتغربون حتى لاتكون لها اليد العليا، وكان لحركة الإخوان المسلمين أثر كبير فى كشف خبايا ومغالطات الغزو الفكرى الاستعمارى ودحض آراء دعاة التقدم على النسق الأوربى «وربط الدين بالدولة» وأن الإسلام وحدة واحدة لا يفرق بين الدين والدولة وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية على الفرد وعلى الشعب والمجتمع ككل وعلى السلطات الحاكمة بهيئاتها ومؤسساتها وقوانينها والمناداة بالحرية والديمقراطية المتمثلة فى الشورى الإسلامية؛ كما كان لجماعة الإخوان المسلمين أثرها الكبير على الفكر والثقافة الإسلامية وتجديد الفقه الإسلامى لمواجهة حركة الحياة ومستجدات العصر.

* * *

أجملنا فيما سبق كيف تم الغزو الفكرى الاستعمارى للشعوب الإسلامية، وكيف نشأت أجيال عديدة تؤمن بفكر الغرب ووسائله لتحقيق النهضة والتقدم فى جميع المجالات. وكان نتيجة الغرو الفكرى الاستعمارى على النظم السياسية فى البلاد الإسلامية أن الغالبية العظمى من نظم الحكم فى البلاد الإسلامية أهملت تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وسارت فى ركب الغرب فى تشريعاتها وقوانينها ونظمها السياسية ومقاومة المطالبين بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية بشتى الطرق.

آثار الغزو الفكرى الاستعمارى

كان هدف الغزو الفكرى الاستعمارى فى البلاد الإسلامية عزل الإسلام عن حركة الحياة وجعله مقصورا على إقامة الشعائر والعبادات من صلاة وصوم وحج وبقية الفرائض والعبادات، بعيدا عن الدولة ومؤسساتها والمجتمع والشعب، بعيدا عن الثقافة والفكر، بعيدا عن التربية والتعليم، بعيدا عن الفن والإعلام، بعيدا عن مراكز التأثير على الفكر والوجدان، فلا مانع من إقامة الصلاة والتعبد والنسك ما دام الفرد المسلم خاضعا خانعا لا يقاوم القوات الغازية إلا بالدعاء والتوسل والانضمام إلى مشايخ الطرق الصوفية والدعاء على الاستعمار بالهلكة والدمار. أما مقاومته باليد والسلاح فهذا لا يسمح به الاستعمار، وجزاؤه السحل والتعذيب وممنوع على الفرد المسلم أن يحلم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة أو يتطلع إلى تولى مناصب سياسية فى بلده لأنه لم يتعلم فنون السياسة والكياسة ومحاسنة الاستعمار وملاطفته ومعاملته معاملة حسنة ولقاءه فى منتصف الطريق مثل مدرسة حزب الأمة فى أوائل هذا القرن، وممنوع على المسلم أن يكون من القيادات الثقافية والفكرية لما لذلك من أثر على الأمة والشعب، فمجهود هؤلاء يجب أن يتجه إلى التصوف والبحث فيه. أما قيادات الفكر والثقافة فيجب أن تكون لهؤلاء الذين صنعهم الاستعمار وهيأ لهم المكانة والعلو والارتقاء، تحيط بهم هالة إعلامية هائلة، وممنوع على القيادات الإسلامية المستنيرة أن تتولى قيادة التربية والتعليم لما لذلك من أثر داهم على مستقبل الأجيال القادمة ومن يحمل أفكار التغريب فى المستقبل سوى هؤلاء؟.

وممنوع على القيادات الإسلامية أن تتولى رئاسة المؤسسات الإعلامية والفنية لأن المؤسسات الصحفية والإعلامية سوف تصبغ بصبغة إسلامية فيها الصدق والنزاهة وتعرية مفاسد الاستعمار وبطانته، وكذلك جميع المؤسسات الفنية وصناعة السينما، فذلك فن أوربى ليس للمسلمين فيه مجال، أما تطويره وإدخال المفهوم

الإسلامى فى بنائه وإقامة صناعة سينما إسلامية عالمية وصناعة مؤسسات إعلامية عالمية فذلك أمر غير وارد ومدعاة للتأخر والانحطاط؛ وممنوع على القيادات الإسلامية أن تتولى الشئون السياسية وسلطة الحكم لأنها لا تعرف الديمقراطية والبرلمان وتعدد الأحزاب. فإذا قيل أن المسلمين يؤمنون بالشورى والديمقراطية والبرلمان وتعدد الأحزاب أجاب المستعمرون والمتغربون: وهل هناك فى التاريخ الإسلامى ديمقراطية أو برلمان؟

وكأن الديمقراطية والبرلمان حق أوربى عرفته أوربا منذ القدم.

وهو فى الحقيقة لم يعرف ويطبق بصورته الصحيحة إلا بعد الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م وهى الفترة التى بدأ فيها الاستعمار غزوه للبلاد الإسلامية؛ فحملة نابليون على مصر كانت سنة ١٧٩٨م بعد الثورة الفرنسية بتسعة أعوام فقط. وقبل الثورة الفرنسية لم تعرف دولة أوربية أو أمريكية معنى للديمقراطية الصحيحة سوى إنجلترا فقط كما ذكرنا سابقا. كان هدف الاستعمار والغزو الفكرى الاستعمارى عزل الإسلام عن حركة الحياة حتى تكون له «للاستعمار» السيطرة على حياة الناس وشئونهم الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية. عزل الإسلام برؤيته الثقافية والعلمية والتكنولوجية المتقيدة بالنظرة الإنسانية والأخلاقية وخير البشرية والبعيدة عن التسلط والسيطرة والعدوان واستلاب خيرات الشعوب التى يباشرها الاستعمار حتى لا ينازعهم الإسلام فى حياة الدنيا كما يقول د. مصطفى محمود فى كتابه «الإسلام السياسى» وحتى لا تكون للحضارة الإسلامية أى أثر أو ذكر ودفنها وإهالة التراب عليها وعلو شأن الحضارة الأوربية «حضارة هبل» وكأنهم أبو سفيان ينادى قبل أن يسلم «اعل هبل».

عزل الإسلام السياسى ومحاربته بعنف وضراوة لا تعرف اللين لأن فى بقائه هلاكا للاستعمار وغزوه الفكرى التغريبى ولأنه فى انتشاره بين الشعوب مثل النار فى الهشيم ولن يجعل للاستعمار وغزوه الفكرى أى أمل فى البقاء والسيطرة فى بلاد المسلمين. ومحاربة الاستعمار للإسلام السياسى بهذا العنف والضراوة ترجع

لأن الإسلام السياسى له هدف رئيسى من بين أهدافه هو توضيح وبيان وتحديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية حتى تكون ظاهرة جلية أمام الأفراد والشعوب والمجتمعات الإسلامية، وبذلك تعود للبيئة الثقافية الدينية الإسلامية حركتها الديناميكية فتتجدد وتتطور حسب كل عصر كما كان يحدث منذ فجر الإسلام، وبذلك تستوعب البيئة الثقافية الدينية الإسلامية بقيمها وأخلاقياتها الحضارية وإنسانياتها العالمية ومفهومها الإنسانى للعلاقات بين الدول والشعوب تستوعب العلاقات الدولية والمستجدات العصرية، وبذلك تكون هناك رؤية عامة مشتركة للجماعات والشعوب فى الدولة الإسلامية الواحدة والدول الإسلامية المختلفة، وبذلك يمكن صناعة رأى عام إسلامى؛ وحينئذ تكون البرلمانات أو مجالس الشورى القائمة والأحزاب المتنافسة تعمل فى بيئة ثقافية دينية إسلامية واضحة سائدة مسيطرة مثلها فى ذلك مثل البيئة الثقافية الدينية الأوربية السائدة هناك منذ القرن التاسع عشر كما ذكر سابقا..

كان هذا هو الهدف الأساسى الذى سعى إليه الغزو الفكرى الاستعمارى فى البلاد الإسلامية، وكان كلما اشتدت ضراوة الاستعمار وتشدده فى غرس مفهومه الفكرى ازداد المسلمون تمسكا بدينهم والعض عليه بالنواجذ، والتمسك بكل حرفياته فى مواجهة هذه الغزوة الفكرية الاستعمارية العاتية، فنشأت الجماعات والجمعيات الكثيرة المتمسكة بدينها فى كل أرجاء العالم الإسلامى، وكان الاستعمار يشجع الاتجاه لمثل هذه الجماعات ما دامت لا تنازعه سلطان الدنيا وسلطة الدولة.

كان نجاح الغزو الفكرى الاستعمارى بعد احتلال الدول الإسلامية أكبر نكبة مُنِىَ بها الوطن الإسلامى طوال تاريخه، فبعد رحيل الاستعمار ترك البلاد الإسلامية واقعة تحت سيطرة فئات وطنية تؤمن بأفكار الاستعمار ومفاهيمه التغريبية وتعتقد اعتقادا جازما أن سبيل النهضة والتقدم يجب أن يمر عبر مفاهيم الحضارة الغربية. ومازالت الدول الإسلامية تعانى من آثاره.

الفصل الثالث

بين النظام السياسى الإسلامى
والفكر الليبرالى الحديث

أولا: نظام الشورى الإسلامى والفكر الليبرالى.

رغم الغزو الفكرى فالبيئة الثقافية الدينية الإسلامية لم يصبها الوهن أو الانهيار مثلما حدث فى أوربا، ولكنها لم تتجدد منذ القرن الرابع الهجرى إلا بمقدار قليل، وتجدد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية أمر ضرورى وهام لانعكاس ذلك على الفكر والثقافة والاقتصاد والسياسة وعلوم الاجتماع والعلوم الأخرى وصبغ تلك المجالات بالصبغة الإسلامية، فالتجديد يدفع للتطور والتقدم، والتجديد يبعدنا عن التقليد الذى سيطر على حياتنا، فالتقليد ينكره العقل ويتبرأ منه وجه الحق. ونتيجة للتقليد نستورد النتيجة ونهمل الوسيلة نستورد السيارة والحاسب الآلى والتلفزيون ونستعملها ولكننا نهمل الأسس العلمية والتقنية التى أبدعت تلك المخترعات، ننشئ شركة لصناعة السيارات وتظل هذه الشركة قرابة الثلاثين عاما تجمع أجزاء السيارات المستوردة ولا تستطيع أن تصنع سيارة، قلدنا الغرب فى نظامه السياسى ولم نعمل على تطوير نظامنا السياسى الإسلامى. أهملنا إعمال العقل والبحث فى الواقع والعلم والمعرفة وتمسكنا بالتقليد والمظاهر والقشور.. وفى خلال قرن واحد أو يزيد قليلا تباعدت المسافات بيننا وبين الأوربيين بعد ما كان لنا قصب السبق فى مضمار الحضارة، وإذا كان الغرب قد طور نظامه السياسى منذ أواخر القرن الماضى فكان يجب علينا أن نعمل العقل ونلتزم النظرة العلمية فى تطوير نظامنا السياسى الإسلامى، ونتجنب تقليد الغرب فى نظامه السياسى وتطبيق قوانين غربية فى بيئة ثقافية دينية إسلامية، ذلك التناقض الذى مازالت مجتمعاتنا تعيشه حتى الآن، والذى أدى إلى عدم التطور الحقيقى لمجتمعاتنا، وفى نظام الشورى الإسلامى لم يقدم الفقهاء والمفكرون أى جديد منذ بيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق –رضى الله عنه– خليفة للمسلمين. وكان يجب أن نستفيد من النظام الديمقراطى فى تطوير وسائل وآليات نظام الشورى الإسلامى.. جاء فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة. العبادات ص١٥.

(إن الإسلام لم يأت ليهدم كل ما كان عليه الناس من مدنية وأخلاق وعادات ليؤسس على أنقاضها مدنية وعادات وأخلاق أخرى. إنما كان ينظر إلى الأشياء من وجهة ما فيها من مصلحة ومضار فما كان منها صالحا أقره وجعله شريعته وما كان ضارا نهى عنه وحرمه وما احتاج منها إلى التنقيح والتهذيب أدخل عليه من التهذيب ما جعله صالحا وفيه خير الناس، وصدق رسول الله ﷺ حين يقول «ما محق الإسلام محق» كتاب حرية الرأى فى الميدان السياسى فى الإسلام د. أحمد جلال.

إذا كان هذا ما أورده الفقهاء عن رأى الإسلام فيما سبقه من مدنية وعادات وأخلاق فما هو الرأى فيما هو مستجد فى حضارتنا المعاصرة وكيف نواجهه؟

إن المستجدات المعاصرة كثيرة وعويصة ولا يمكن أن نظل نهرب من مواجهتها ونحتاج لجهد كبير لاكتناه أحكام الفقه الإسلامى فيها ومنها نظام الشورى الإسلامى ووسائل تطبيقه وخاصة بعد التقدم الرهيب فى وسائل الاتصال والمواصلات الذى جعل من الفكر ونظم المعلومات هى التحديات الحقيقية فى المستقبل، فالفكر ونُظُم المعلومات لا تحتاج لتكنولوجيا متقدمة أو أسرار تقنية عويصة ومن السهل على أى دولة من دول العالم الثالث أن تنجح فى هذا المجال وتتفوق فيه والله -سبحانه وتعالى- أعلم بما يخفيه المستقبل وهو القاهر فوق عباده. ويجب أن نستفيد من معطيات حضارتنا المعاصرة ولكن بوعى وفهم وتعمق فليس فى ذلك ما يشين وننظر فيما يفيدنا أو ما يضرنا وقد استفاد الغرب من الحضارة الإسلامية إبان مطلع نهضته. يقول مونتجومرى وات فى كتابه فضل الإسلام على أوربا:

(إن منظور الموضوع عندى يختلف عن منظوره لدى المؤرخ الأوربى ذلك أنى لن أنظر إلى المسلمين باعتبارهم دخلاء من بين العديد من الدخلاء على القارة الأوربية وإنما باعتبارهم ممثلين لحضارة ذات إنجازات عظيمة تدين لها بالفضل رقعة كبيرة من سطح الأرض) ثم يقول:

(فالمرء بوسعه أن يرى أن العلوم والفلسفة الأوربية ما كانت ستتطور بدون فضل العرب فى الوقت الذى تطورت فيه) ثم يقول:

(ولم يكن العرب مجرد نَقَلَة للفكر اليونانى وإنما كانوا حَمَلَةً للشعلة، مبدعين، حافظوا على العلوم التى درسوها ثم وسعوا آفاقها. وحين شرع الأوربيون حوالى سنة ١١٠٠م فى الاهتمام الجدى بعلوم أعدائهم العرب وفلسفتهم ،كانت هذه العلوم والفلسفة فى أوجها، وكان على الأوربيين أن يتعلموا كل ما بوسعهم تعلمه من العرب قبل أن يتمكنوا بأنفسهم من إحراز المزيد من التقدم فى هذه المجالات) .

ثم يستطرد:

(من المؤكد أن العلماء الأوربيين المهتمين بالعلوم والفلسفة بدأوا فى القرن الثانى عشر يدركون أن بوسعهم أن يتعلموا من العرب الكثير، وبدأوا يدرسون المؤلفات العربية فى موضوعات بحثهم ويترجمون أهم هذه المؤلفات إلى اللاتينية) .

(إن تأثير الإسلام فى العالم المسيحى الغربى هو أضخم مما يُظَن عادة، فلم يقتصر دور الإسلام على تعريف أوربا الغربية بالكثير من منتجاته المادية واكتشافاته التكنولوجية، ولا على اهتمام الأوربيين بالعلوم الفلسفية بل إنه دفع أوربا أيضاً إلى تكوين صورة جديدة لذاتها.

وقد أدت مواجهة الأوربيين العدائية للإسلام إلى تهوينهم من شأن أثر الإسلام فى حضارتهم ومبالغتهم فى بيان أفضال التراث اليونانى والرومانى عليها) .
نقلا عن كتاب حرية الرأى فى الميدان السياسى فى الإسلام. د. أحمد جلال.

فلا ضير علينا أن نستفيد مما هو متاح من المعارف الآن وخاصة فى المجال السياسى، فتلك بضاعتنا ردت إلينا، والفكر الليبرالى الحديث أو ما يطلق عليه المذهب الفردى أو المذهب الحر الذى تطبقه الدول الديمقراطية بصورة أو بأخرى الآن كان أول ظهوره فى القرن السابع عشر أفكارا متناثرة فى كتابات المفكرين ثم

تبلورت وتجمعت وأصبح لها شأن كبير بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م وبعد وضع الدستور الأمريكى فى السنة نفسها سنة ١٧٨٩م.

والفكر الليبرالى الحديث نشأ أساسا للقضاء على السلطات الاستبدادية التى كانت تسود المجتمعات الأوربية، وكانت هذه السلطات الاستبدادية التى تسودان أوربا آنذاك تتمثل فى سلطة الملك وسلطة الكنيسة؛ سلطتان استبداديتان كانتا تسود المجتمعات الأوربية، أما فى العالم الآخر والمجتمعات الأخرى فقد كان هناك سلطة واحدة، أما فى أوربا والمجتمعات الأوربية فقد كانت هناك سلطتان استبداديتان، وقد قامت الليبرالية الحديثة لتقضى على هاتين السلطتين. سلطة الملك والأمراء المتحالفة مع الإقطاع وسلطة الكنيسة ورجالها الكهنوتية والسياسية والاقتصادية كما ذكرنا سابقا. ويقيم النظام الفردى أو النظام الحر الذى يُعلِى من حرية الإنسان، فلما جاء الاستعمار إلى البلاد الإسلامية والغزو الفكرى الاستعمارى التغريبى بذر وغرس ونمّى التعبيرات التى استخدمها المفكرون الأوربيون أثناء الصراع مع الكنيسة والملك فى العصور الوسطى وعصر النهضة وعصر التنوير الأوربى فى التربة الإسلامية بما لها من مدلولات خاصة بالبيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوربية «ففصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية» تعبيرات كانت شائعة فى المجتمعات الأوربية أثناء الصراع مع الكنيسة ومع الملوك المستبدين فى فترة الحروب الدينية فى القرن الخامس عشر والسادس عشر وأثناء ثورة الشك والإلحاد فى القرن السابع عشر والثامن عشر فى أوربا. ومفهومها فى الفكر الأوربى يعنى القضاء على السلطة الكهنوتية والسياسية والاقتصادية للكنيسة، والسلطة الاستبدادية للملوك والأمراء، استخدم الغزو الفكرى الاستعمارى التغريبى هذه المصطلحات فى التربة الإسلامية ليفصل الإسلام عن المجتمع والشعب والحكومة، فالبلاد الإسلامية لم تعرف هذه السلطة لرجال الدين الإسلامى فإذا كان هناك سلطة استبدادية فى التاريخ الإسلامى فقد كانت تلك السلطة التى كانت للحاكم أو الوالى أو السلطان إذا كان مستبدا، ولكن لم يعرف التاريخ الإسلامى أى سلطة لرجال الدين.

وفى حوار جبرائيل هانوتو المفكر ووزير خارجية فرنسا مع الإمام محمد عبده على صفحات جريدة الأهرام سنة ١٩٠٠م استعمل هانوتو مصطلحات «فصل الدين عن الدولة» و «فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية» كثيرا، وأن أوربا لم تتقدم إلا بذلك وأنهم يستعملون هذه المفاهيم فى مستعمراتهم فى الجزائر وفى تونس ليستتب الأمن ويسود النظام وتتقدم هذه البلاد، فزرع هذا المفهوم وتنفيذه بالقوة كان من أهداف الاستعمار وأهداف الغزو الفكرى الاستعمارى للبلاد الإسلامية، ونحن فى نظامنا الإسلامى نؤمن بهدم السلطة الاستبدادية والقضاء عليها وهى تلك التى يمثلها الحاكم المستبد أو الأمير المستبد، أو الملك المستبد، أما تاريخنا الإسلامى كله فلم يعرف لرجال الدين أى سلطة يجب القضاء عليها، وفى الحقيقة أن الأوربيين لم «يفصلوا السلطة الدينية عن السلطة المدنية» ولم «يفصلوا الدين عن الدولة» ولكنهم هدموا السلطة الدينية كسلطة عقائدية لاهوتية وكسلطة سياسية اقتصادية وهدموا السلطة الاستبدادية الملكية، أما نظامنا الإسلامى فإنه يرفض ويقاوم السلطة الاستبدادية التى يمثلها الحاكم المستبد، ولكننا نتمسك بالقوانين الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، نؤمن بديننا الإسلامى والقرآن الكريم الذى حفظه الله –سبحانه وتعالى– من العبث ومن التبدل والتغير، والسنة النبوية الشريفة الصحيحة وبما يحتوى عليه هذان المصدران «القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة» من قوانين للبشرية صالحة لكل زمان ومكان، ومن تعاليم ربانية فيها خير الإنسان وسعادته ومن ثم فنظامنا الإسلامى:

١ – يؤمن بحرية الإنسان الشخصية وحريته الفردية وحقه فى الاستقلال وحقه فى عدم تدخل الآخرين فى شئونه الخاصة واستقلاله إزاء السلطة وحقه فى التمتع بجميع أنواع الحريات التى وردت فى جميع وثائق حقوق الإنسان والدساتير وغيرها، وليس هناك سلطان على الفرد فى ممارسته لهذه الحريات سوى سلطان القانون الذى نصت عليه الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. وقد وردت آيات كثيرة فى القرآن الكريم تنص على الحرية التى

يجب أن يتمتع بها الفرد والتى هى منحة من الخالق -جل فى علاه- للإنسان وليست منحة من أحد. وقد ذكرنا بعضا من هذه الآيات سابقا، واهتمام الإسلام بحرية الإنسان يرجع إلى أن اختيار الإنسان فى الحياة الدنيا يعتمد على هذه الحرية، فلولا هذه الحرية لما خير الإنسان بين فعل الخير وفعل الشر، فالحرية فى الإسلام أساس الاختيار فى الدنيا، وعلى أساس هذا الاختيار سيكون الجزاء فى الآخرة. فالله -سبحانه وتعالى- خلق الخلق وأكسبهم هذه الحرية منذ آدم -عليه السلام- يقول المولى -عز وجل- فى سورة البقرة:

﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين * وقلنا ياآدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين * فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين * فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم * قلنا اهبطوا منها جميعا فإما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ صدق الله العظيم.

فيض من الرحمة الربانية والحرية، حرية الاختيار أفاءها الرحمن الرحيم على جميع مخلوقاته، وغيرها العشرات من الآيات القرآنية. هذه الحرية التى منحها المولى -عز وجل- للإنسان لا يصح لأى سلطة أو فرد أن يسلبها منه، فهى منحة إلهية للإنسان وفطرة فطره عليها. ونلاحظ فى هذا المجال أن هذه الحرية الفردية التى يتمتع بها الإنسان والتى لا يخضع فى ممارسته لها لأى تدخل أو سلطة سوى سلطة القانون المستمد من الشريعة الإسلامية، هذه الحرية الشخصية لما لها من أهمية قصوى فقد نصت عليها العشرات من الآيات القرآنية.

٢- كما أن نظام الشورى الإسلامى يؤمن بحق الإنسان المسلم فى اختيار السلطة التى تحكمه ولم يرد فيها نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة.

فقد تركها الإسلام لاختيار المسلمين. وقد تحقق ذلك فى بيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- خليفة للمسلمين، وفى اختيار الخلفاء الراشدين -رضى الله عنهم -كما سيذكر فيما بعد.

وهذان النوعان من الحرية (حق الإنسان فى التمتع بحريته الشخصية أو الفردية وحقه فى اختيار السلطة التى تحكمه). هما أساس النظام الحر أو النظام الفردى الذى تمثله الديمقراطيات القائمة الآن، هذان النوعان من حقوق الإنسان فى الحرية أخذهما الفكر الليبرالى من الإسلام، وهما نتيجة لتأثير الحضارة الإسلامية على الحضارة الأوربية، ولكن نظرا للظروف التى مرت بها أوربا بالنسبة للكنيسة والكهنوتية المسيحية التى ذكرناها سابقا، فإن الفكر الليبرالى الحديث جاء بالتالى ليحرر هذين النوعين من حقوق الإنسان فى الحرية من الفكر اللاهوتى المسيحى؛ ولذلك فالفكر الليبرالى الحديث يرفض تطبيق القوانين اللاهوتية الكنسية والمعطيات المسيحية على المجتمع والشعب ككل، وعلى الحكومة ومؤسساتها ونظمها وقوانينها، أما القوانين اللاهوتية الكنسية والمعطيات المسيحية فقد جعلها الفكر الليبرالى شأنا من شئون الفرد وهو حر فى الإيمان بها أو رفضها كما شاء.

أما فى النظام الإسلامى فهذان النوعان من الحرية مرتبطان بالتعاليم الإسلامية ومرتبطان بالقوانين التى جاءت فى الشريعة الإسلامية، والتى تنطبق على المجتمع والشعب ككل، وعلى الحكومة ومؤسساتها ونظمها وقوانينها، أما تفصيل ذلك والقول بأن أغلب قوانين الإدارة الحكومية خاصة بشئون دنيانا و (أنتم أعلم بشئون دنياكم) كما قال رسول الله ﷺ فى حديثه عن تأبير النخل، فقد فصلتها الشريعة الإسلامية والقوانين المستمدة منها، فهناك أحكام قطعية فى الشريعة الإسلامية وأحكام خاضعة للرأى والاجتهاد، وتعتبر الشورى فى الإسلام أمرا تعبديا يتقرب الإنسان إلى الله بفعله. يقول المولى -عز وجل- «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» (سورة الشورى).

فمبدأ الشورى جاء مرتبطا بركن الصلاة ومتمشيا معه ومقترنا بإقامته كما أن الله –سبحانه وتعالى– أنزل سورة كاملة فى القرآن الكريم هى سورة الشورى لما لهذا المبدأ العظيم من أهمية فى حياة المسلمين.. والشورى فى الإسلام لا تتعلق بنظام الحاكم أو الوالى فقط بل تشمل جميع الأمور، وكانت أغلب أمور المسلمين فى عصر الخلفاء الراشدين لا تتم إلا بالشورى حتى فى تطبيق الحدود الإسلامية:

(امرأة جىء بها حبلى من الزنا إلى عمر بن الخطاب –رضى الله عنه– فسألها: أحبلت؟

قالت. نعم من فلان بدرهمين.

فقال: أشيروا على. وعنده عثمان وعلى بن أبى طالب وصحابى ثالث.

فقال على وصاحبه –رضى الله عنهما– بوجوب إقامة الحد عليها. وقال عثمان –رضى الله عنه–: أراها لا تعلم فإنها استهلت بفعلها.

فقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضى الله عنه–: صدقت أراها تستهل. ثم جلدها وغربها لتقصيرها فى السؤال عن أحكام دينها ولم يقم عليها الحد. وكان فى حقها الرجم؛ لأنها كانت ثيبا. أما قوله «أراها تستهل» أى تسارع فى الاعتراف بالزنا دون تردد أو خجل فدل عملها هذا على جهلها بحرمة الزنا وإلا لظهرت عليها علائم الخوف والخجل فإنها تنتظر باعترافها الرجم والفضيحة).. من كتاب الشورى للأستاذ محمد سلامة جبر. دار البحوث العلمية بالكويت.

ثانيا: اختيار أبى بكر الصديق خليفة للمسلمين

مقدمة

كان اختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- خليفة للمسلمين معركة انتخابية بمفهومنا العصرى للمعارك الانتخابية، وقد وصفها بعض المستشرقين بأنها معركة ديمقراطية حقيقية، وتعجب لحدوثها بهذا الأسلوب الفطرى فى ذلك الوقت المبكر من تاريخ البشرية، وسماها ديمقراطية الجاهلية تجهيلا وحسدا أو عدم فهم للإسلام وطبيعته الفطرية.

وقد وقف المفكرون المسلمون من الشورى الإسلامية بمعناها الحقيقى موقف الخوف على المسلمين من الفرقة والتشتت، وقد اتضح موقف الخوف على المسلمين هذا فى جميع كتابات المفكرين الذين كتبوا عن بيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه-.

وفى ظل الصحوة الإسلامية المعاصرة والتوجه والعزيمة فى المطالبة بالعودة إلى كتاب الله وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم- بدأ فكر المفكرين المسلمين يتصاعد نحو النضج والتطور ويستفيد مما حدث فى عصور الإسلام المختلفة، وما حدث ويحدث فى الفكر الليبرالى الحديث، ويطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية فى جميع بلاد المسلمين. والعمل على تقارب الشعوب الإسلامية ويطالب بحق الاختلاف فى الرأى وأن الاختلاف فى الرأى فى كون سيدنا على بن أبى طالب -كرم الله وجهه- أحق بالخلافة من سيدنا أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- من عدمه التى يعتنقها الشيعة لا يدعونا للقطيعة والمواقف المتناقضة. فإذا كان الشيعة ينظرون إلى أنفسهم وفكرهم أنهم مذهب إسلامى مثل المذهب الشافعى والحنبلى والمالكى والحنفى كما تنص على ذلك المادة الثانية عشرة من دستورهم فيجب أن ينظر المسلمون السنة إليهم من هذا المنظور وهذا الأساس. تنص المادة الثانية عشرة من الدستور الإيرانى الحالى على:-

(الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفرى الاثنا عشرى، وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد. والمذاهب الإسلامية الأخرى سواء الحنفى والشافعى والمالكى والحنبلى والزيدى تتمتع باحترام كامل. وأتباع هذه المذاهب أحرار فى أداء مراسيمهم الدينية حسب فقههم، وتتمتع هذه المذاهب برسمية فى التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية «الزواج - الطلاق - الإرث - الوصية». والدعاوى المرتبطة بها فى المحاكم، وكل منطقة يتمتع فيها أتباع أحد هذه المذاهب بأكثرية فإن المقررات المحلية لتلك المنطقة تكون وفق ذلك المذهب فى نطاق صلاحيات مجالس الشورى المحلية مع حفظ حقوق أتباع سائر المذاهب الأخرى).
من كتاب (فى النظام السياسى للدولة الإسلامية د. محمد سليم العوا).

إذا كان الشيعة -كما ينص الدستور الإيرانى- مذهبا من المذاهب الإسلامية مثلهم مثل المذهب الشافعى أو الحنبلى أو المالكى أو الحنفى فلماذا هذا الاختلاف والتباعد بين المذهب الشيعى والمذاهب السنية؟ إن تطبيق نظام الشورى الإسلامى تطبيقا صحيحا كفيل بتقريب الاختلافات بين المذاهب الإسلامية كما أنه كفيل بتمثيل كل التيارات الإسلامية التى قد تكون لها رؤية مختلفة فى أمر من أمور الدين أو الدنيا، والتقريب بينها وإظهار وجه الحق والحقيقة فيما يكون بينها من اختلافات.

٢- اجتماع المسلمين فى سقيفة بنى ساعدة مثال للحرية الحقيقية

بعد وفاة النبى ﷺ وبعد إعلان أبى بكر الصديق ذلك حيث قال بعد أن حمد الله وأثنى عليه: «أيها الناس.. إنه من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حى لا يموت. ثم تلا قوله تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزى الله الشاكرين). تاريخ الطبرى.

بعد ذلك اجتمعت الأنصار فى سقيفة بنى سعيدة وأخذوا يتشاورون فى اختيار واحد منهم للخلافة، فاستقر رأى أغلبية الأنصار من أوس وخزرج على اختيار سعد بن عبادة كمرشح للخلافة وهو من الخزرج ثم أخذوا يتشاورون ويتناقشون فى كيفية مواجهة المهاجرين وكأنهم حزب اجتمع قبل الانتخابات لينسق مواقفه ويجهز نفسه، ثم حملوا سعد بن عبادة من داره وأحضروه إلى السقيفة حيث كان مريضا، وخطب سعد بن عبادة فى الأنصار، قبل أن يحضر المهاجرون وكان صوته ضعيفا لمرضه، فكان ابنه أو أحد بنى عمه يقوم بترديد كلامه بصوت مرتفع ليسمع الأنصار المجتمعون مما يدل على كثرة عددهم فى هذا الاجتماع.

قال سعد بن عبادة بعد أن حمد الله وأثنى عليه (يا معشر الأنصار لكم سابقة فى الدين وفضيلة فى الإسلام ليست لقبيلة من العرب. إن محمدا –عليه السلام– لبث بضع عشرة سنة فى قومه يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلّع الأنداد والأوثان، فما آمن به من قومه إلا رجال قليل، ما كانوا يقدرون على أن يمنعوا رسول الله ولا أن يعزوا دينه ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضيما عُمُّوا به. حتى إذا أراد الله بكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة وخصكم بالنعمة فرزقكم الله الإيمان به وبرسوله والمنع له ولأصحابه والإعزاز له ولدينه والجهاد لأعدائه. فكنتم أشد الناس على عدوه منكم وأثقله على عدوه من غيركم حتى استقامت العرب لأمر الله طوعا وكرها، وأعطى البعيد المقادة صاغرا داخرا، حتى أثخن الله –عز وجل– لرسوله بكم الأرض ودانت بأسيافكم له العرب وتوفاه الله وهو عنكم راض وبكم قرير عين. استبدوا بهذا الأمر فإنه لكم دون الناس) . تاريخ الطبرى.

فأجابه الأنصار بالموافقة على رأيه وترشيحه للخلافة.

(فأجابوه بأجمعهم: أن قد وفقت فى الرأى وأصبت فى القول ولن نعدُوَ ما رأيت ونوليك هذا الأمر فإنك فينا مقنع ولصالح المؤمنين رضا. ثم إنهم ترادُّوا

الكلام بينهم. فقالوا فإن أبت مهاجرة قريش فقالوا: نحن المهاجرون وصحابة رسول الله الأولون، ونحن عشيرته وأولياؤه فعلام تنازعوننا هذا الأمر بعده! فقالت طائفة منهم: فإنا نقول إذن منا أمير ومنكم أمير ولن نرضى بدون هذا الأمر أبدا. فقال سعد بن عبادة بعد أن سمعها: هذا أول الوهن) تاريخ الطبرى.

هذا موقف الأنصار والمناقشات التى دارت فيه فى سقيفة بنى ساعدة قبل أن يحضر المهاجرون أو ممثلوهم، وفيه رشحوا سعد بن عبادة وتناقشوا فى الرد على المهاجرين عندما يحضرون ويطالبون بأن يكون خليفة رسول الله ﷺ منهم، فعندئذ يكون «من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير» وحين سمع عمر بن الخطاب –رضى الله عنه– باجتماع الأنصار ذهب إلى أبى بكر فى دار رسول الله ﷺ وأخبره باجتماع الأنصار (يريدون أن يولوا هذا الأمر سعد بن عبادة وأحسنهم مقالة من يقول: منا أمير ومن قريش أمير). المصدر السابق.

ذهب وفد الصحابة الأجلاء أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة ابن الجراح ممثلين للمهاجرين إلى سقيفة بنى ساعدة، وكان سيدنا عمر بن الخطاب قد جهز كلاما يريد أن يلقيه فى المجتمعين فقال له سيدنا أبو بكر: (رويدا حتى أتكلم ثم انطق بما أحببت).

وتكلم أبو بكر الصديق وقال عمر بعد ذلك عن كلامه (فما شئ كنت أردت أن أقوله إلا وقد أتى به أو زاد عليه) قال سيدنا أبو بكر فى اجتماع السقيفة بعد أن حمد الله وأثنى عليه: (إن الله بعث محمدا رسوله إلى خلقه وشهيدا على أمته ليعبدوا الله ويوحدوه وهم يعبدون من دونه آلهة شتى ويزعمون أنها لهم عنده شافعة ولهم نافعة وإنما هى من حجر منحوت وخشب منجور ثم قرأ: «ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله» (سورة يونس آية ١٨).

وقالوا: «ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى» (سورة الزمر آية ٣).

فعظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم فخص الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والإيمان به والمؤاساة له والصبر معه على شدة أذى قومهم لهم وتكذيبهم إياهم وكل الناس لهم مخالف، زارٍ عليهم، فلم يستوحشوا لقلة عددهم وشنف الناس لهم. وإجماع قومهم عليهم، فهم أول مَنْ عبد الله فى الأرض وآمن بالله وبالرسول وهم أولياؤه وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ولا ينازعهم ذلك إلا ظالم وأنتم يا معشر الأنصار من لا ينكر فضلهم فى الدين ولا سابقتهم العظيمة فى الإسلام رضيكم الله أنصارا لدينه ورسوله وجعل إليكم هجرته وفيكم جلة أزواجه وأصحابه فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا أحد بمنزلتكم فنحن الأمراء وأنتم الوزراء ولا تُفْتاتون بمشورة ولاتقص دونكم الأمور) . المصدر السابق.

وفى هذه الخطبة بين أبو بكر الصديق فضل المهاجرين الأولين وفضل الأنصار على نصرة الإسلام، وحمل رسالته والجهاد فى سبيل الله لتمكين دين الله فى الأرض. كما بين فضل المهاجرين الأولين من أصحاب رسول الله ﷺ فلهم الفضل الأول على نصرة رسول الله ﷺ ونصرة الإسلام. ثم يأتى الأنصار فى مرتبة تالية لهم ثم باقى المهاجرين والمسلمين. وبعد ذلك بين أبو بكر أن الخليفة أو الأمير يجب أن يكون من المهاجرين الأولين والوزراء وأهل المشورة من الأنصار وأن الحكم مشاركة وشورى بينهم.

وقام الحباب بن المنذر بن الجموح أحد الأنصار، وهو أحد الذين شهدوا بدرا وهو الذى أشار على النبى ﷺ يوم بدر بأهمية اتخاذ موقف إستراتيجى بالنسبة لمصدر المياه. فيوم بدر (قال الحباب: يارسول الله أرأيت هذا المنزل. أمنزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه أم هو الرأى والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأى والحرب والمكيدة. فقال يا رسول الله: فإن هذا ليس بمنزل فانهض بالناس حتى نأتى أدنى ماء من القوم فننزله ثم نغور ما وراءه من القلب، ثم نبنى عليه حوضا فنملؤه ماء ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون. فقال رسول الله: لقد أشرت بالرأى)..

ص ٦٢٠ سيرة ابن هشام.. قام الحباب بن المنذر بن الجموح فى اجتماع السقيفة وقال:

(يا معشر الأنصار أملكوا عليكم أمركم فإن الناس فى فيئكم وفى ظلكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم، وأنتم أهل العز والثروة، وأولو العدد والمنعة والتجربة، ذوو البأس والنجدة، وإنما ينظر الناس إلى ما تصنعون، ولا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم وينتقض عليكم أمركم. فإن أبى هؤلاء إلا ما سمعتم فمنا أمير ومنكم أمير). تاريخ الطبرى.

فقال سيدنا عمر بن الخطاب:-

(هيهات، لا يجتمع اثنان فى قرن! والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم، ونبيّها من غيركم. ولكن العرب لا تمنع أن تولى أمرها من كانت النبوة فيهم وولى أمورهم منهم. ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين. من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل أو متجانف لإثم ومتورط فى هلكة!). وهو فى خطبته هذه يرفض الدعوة إلى تولية أمير من الأنصار وأمير من المهاجرين ويبين أن العرب لن يقبلوا تولية خليفة للمسلمين من الأنصار، والعرب هنا يقصد بها سيدنا عمر أنهم أغلبية سكان الجزيرة العربية. فقام الحباب بن الجموح ثانيا وقال:

(يامعشر الأنصار أملكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم ما سألتموه فأجلوهم عن هذه البلاد، وتولوا عليهم هذه الأمور وأنتم والله أحق بهذا الأمر منهم فإنه بأسيافكم دان لهذا الدين من دان ممن لم يكن يدين. أنا جُذَيْلُها المحنك وعذيقها المرجب. أما والله لئن شئتم لنعيدنها جذعة). المصدر السابق

وهو هنا قد اشتد فى حواره وانفعل. فرد عليه سيدنا عمر: (إذا يقتلك الله).

فأجابه الحباب بن المنذر: (بل إياك يقتل). المصدر السابق

فقام أبو عبيدة بن الجراح فقال:

(يامعشر الأنصار إنكم أول من نصر وآزر فلا تكونوا أول من بدّل وغيّر).

فقام. بشير بن سعد أبو النعمان بن بشير وهو من الأنصار (من الأوس) فقال:

(يامعشر الأنصار إنا والله لئن كنا أولى فضيلة فى جهاد المشركين وسابقة فى هذا الدين، ما أردنا به إلا رضا ربنا وطاعة نبينا والكدح لأنفسنا، فما ينبغى لنا أن نستطيل على الناس بذلك، ولا نبتغى به من الدنيا عرضا، فإن الله ولىٌّ المنة علينا بذلك، ألا إن محمدا ﷺ من قريش وقومه أحق به وأولى، وأيم الله لا يرانى الله أنازعهم هذا الأمر أبدا. فاتقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم). المصدر السابق.

وبشير بن سعد مع أنه من الأنصار فكان يرى أن خليفة رسول الله يجب أن يكون من المهاجرين. (فقال أبو بكر: هذا عمر وهذا أبو عبيدة فأيهما شئتم فبايعوا. فقالا: لا ولله لا نتولى هذا الأمر عليك. فإنك أفضل المهاجرين وثانى اثنين إذ هما فى الغار وخليفة رسول الله على الصلاة، والصلاة أفضل دين المسلمين، فمن ذا ينبغى له أن يتقدمك أو يتولى هذا الأمر عليك. ابسط يدك نبايعك) فبايعه بشير بن سعد وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح.

ثم تبعهم الأوس بقيادة أسيد بن حضير فبايع أبا بكر وكثير من الخزرج وبذلك حصل أبو بكر الصديق -رضى الله عنه- على الأغلبية فلم يصبح مع سعد بن عبادة إلا بعض الخزرج فقط ويقول الطبرى:

(أن أسلم أقبلت بجماعتها حتى تضايق بهم السكك، فبايعوا أبا بكر فكان عمر يقول: ما هو إلا أن رأيت أسلم فأيقنت بالنصر). وأقبل الناس يبايعون أبا بكر من كل جانب فكادوا يطؤون سعد بن عبادة، فلما رأى ذلك أمر أن يحملوه إلى داره ولم يبايع أبا بكر... . تلك كانت البيعة الأولى أو البيعة الخاصة لسيدنا

أبى بكر فى سقيفة بنى ساعدة، وفى اليوم التالى اجتمع المسلمون فى مسجد رسول الله ﷺ ليبايعوا أبا بكر الصديق البيعة العامة:

(لما بويع أبو بكر الصديق فى السقيفة وكان الغد جلس أبو بكر على المنبر فقام عمر فتكلم قبل أبى بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال: أيها الناس إنى قد كنت قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت إلا عن رأيى وما وجدتها فى كتاب الله، ولا كانت عهدا عهده إلىّ رسول الله ﷺ ولكنى قد كنت أرى أن رسول الله سيدبر أمرنا حتى يكون آخرنا، وإن الله قد أبقى كتابه الذى هدى به رسول الله فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه له، وإن الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله وثانى اثنين إذ هما فى الغار فقوموا فبايعوا. فبايع الناس أبا بكر بيعة العامة بعد بيعة السقيفة) . المصدر السابق.

ويقصد سيدنا عمر بالمقالة التى قالها بالأمس: (قوله للناس بعد وفاة النبى ﷺ أن النبى لم يمت وتوعدّه الناس بالقتل فى ذلك)، ثم تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بالذى هو أهله وهو على المنبر ثم قال: (أما بعد أيها الناس.. فإنى قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى. الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوى عندى حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوى منكم الضعيف عندى حتى آخذ الحق منه إن شاء الله. لا يدع أحد منكم الجهاد فى سبيل الله فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم لله بالذل، ولا تشيع الفاحشة فى قوم إلا عمهم الله بالبلاء. أطيعونى ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم. قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله) . تاريخ الطبرى.

والخلاصة:

نستخلص من بيعة السقيفة واختيار أبى بكر الصديق خليفة للمسلمين ما يلى:

١- طريقة اختيار الحاكم أو الوالى لم ينزل بها نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة، والحاكم أو الوالى يكون بالاختيار أو الانتخاب، ولا يكون بالتعيين أو الاستيلاء على الحكم بالقوة أو بالوراثة.

٢- إنه فى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية كاملة يكون اختيار الحاكم أو الوالى بأغلبية الأصوات، فالذى رجح كفة سيدنا أبى بكر هو انضمام الأوس وكثير من الخزرج إلى المهاجرين فى تأييد سيدنا أبى بكر الصديق.

٣- أنه رغم الاختلاف فى الرأى والشدة فى القول فإنه لم ترق نقطة دم واحدة وأن الاختلاف فى الرأى لا يوجب النزاع بالقوة.

٤- الخنوع والاستكانة والانسحاب من الحياة ليست من شيم المسلم الصحيح الإيمان المتمسك بأهداب الدين.

٥- أن رغبة المسلم فى تولى المسئولية لا ينفى عنه عميق الإيمان والهداية.

٦- اختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- كان معركة انتخابية بمفهومنا فى العصر الحديث، ففى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية كاملة كان هناك فريقان من المسلمين كل منهما يريد أن يكون خليفة رسول الله ﷺ منه؛ وكل فريق كان قد اختار مرشحه للخلافة مسبقا.

٧- الإسلام يعترف بحق الاختلاف فى الرأى؛ فعلى بن أبى طالب وطلحة والزبير وبنو هاشم لم يبايعوا أبا بكر الصديق إلا بعد ستة أشهر (فى أغلب الأقوال). وكذلك أبو سفيان بن حرب لم يبايع إلا متأخرا.

٨- الإسلام لا يعرف فرض الرأى أو قهر الفكر، فسعد بن عبادة وأولاده وبعض عشيرته ظلوا على موقفهم ولم يبايعوا أبابكر الصديق حتى وفاة أبى بكر الصديق ولم يتعرض أحد لهم بأذى.

٩- التجرد والإيمان العميق وصدق التوجه إلى الله ورسوله لا يجعل الفرد المسلم منعزلا عن تيار الحياة العامة والمشاركة فى الأمور السياسية والاهتمام بأمور

المسلمين، والرسول ﷺ يقول: «من أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس منهم» رواه ابن مسعود. وقال عنه السيوطى حديث صحيح فى الجامع الصغير ج ٢ ص١٦٤.

١٠- الحاكم نائب عن الأمة، ومقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، ومراقبة الأمة أو ممثليها للحاكم واجب دينى، والتشريع مصدره القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. (أطيعونى ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم) . أبو بكر الصديق بعد اختياره خليفة للمسلمين.

١١- إن خوف المفكرين المسلمين على مر العصور من تفرق المسلمين وتشتتهم عند ممارسة الشورى نابع من الظروف التى مرت بها الدولة الإسلامية منذ النكبة الكبرى كما ذكرنا سابقا، ولإزالة هذا الخوف يجب العمل على صيانة حرية الرأى بكل الأساليب الممكنة.

١٢- فى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية كاملة، وفى إطار أحكام الشريعة الإسلامية دارت هذه المعركة الانتخابية بما يتخللها من شدة فى الكلام أحيانا، ومنطق وإقناع أحيانا أخرى، وبدون حجر على رأى أو قهر لفكر. وبين صفوة من صحابة رسول الله ﷺ.

ثالثا: آليات نظام الشورى الإسلامى (الديمقراطية الإسلامية)

ناقشنا فيما سبق نظام الشورى الإسلامى كفكر، وقارناه بالفكر الليبرالى الحديث، والآن سوف نناقش كيف نضع هذا الفكر موضع التطبيق فى عصرنا الراهن، وما هى الآليات التى تصلح لتطبيق نظام الشورى الإسلامى؟ بمعنى ما هى الوسائل لنضع هذا الفكر موضع التطبيق؟.

هل يمكن تجمع أعداد كبيرة من المواطنين فى مكان واحد مثلما كان متبعا فى بيعة السقيفة؟ لقد ازداد عدد السكان ازديادا كبيرا، كما أن وسائل الاتصال والمواصلات تقدمت تقدما كبيرا، وأصبح ذلك مستحيلا وهو.. هل يجتمع ممثلون عن الأمة؟ وكيف؟.

هل يؤخذ بنظام الأحزاب ومجلس للشورى أو برلمان؟

هل يسمح بقيام كل أنواع الأحزاب بما فيها الأحزاب العلمانية؟

لقد أخذ الفكر الليبرالى الحديث فى نظامه السياسى أو ما نطلق عليه الديمقراطية بآليات كانت معروفة قبل ظهوره، وهى نظام الأحزاب والبرلمان (مجلس الشورى) . ونظام اختيار الحاكم وغيرها. وهذه الآليات ميراث إنسانى عرفته الدولة الإسلامية فى نظام الشورى الإسلامى المتمثل فى بيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- خليفة للمسلمين، وعرفته بعض الشعوب الأخرى تحت مسميات مختلفة، وعرفت إنجلترا البرلمان لأول مرة سنة ١٢٩٥م فى نهاية الحروب الصليبية بين المسلمين والصليبيين قبل ظهور الأفكار الليبرالية الحديثة بما يزيد على ثلاثة قرون، كما ذكرنا سابقا. ومنذ ظهور البرلمان فى إنجلترا عرفته بعض الدول الأوربية الأخرى فى الديمقراطيات القديمة قبل ظهور الفكر الليبرالى الحديث، والنظام الفردى أو النظام الحر، وقد استخدم الفكر الليبرالى الحديث هذه الآليات وأصبحت مندمجة فى لحمة هذا الفكر، وأصبح النظام الديمقراطى

الليبرالى يبدو وكأنه هذه الآليات. وفى الحقيقة فقد ساعدت هذه الآليات فى نشأة وتطور الفكر الليبرالى الحديث. والفكر الليبرالى الحديث أحيانا ما يطلق عليه خطأ الفكر الديمقراطى.

فالديمقراطية القديمة مختلفة عن الفكر الليبرالى الحديث، لأن الفكر الليبرالى الحديث حرر الفرد والمجتمعات الأوربية من المعتقدات اللاهوتية الكنسية، ومن سلطة الكنيسة، وهذه الآليات استخدمتها أيضاً النظم الشيوعية والنظم الشمولية ولكن بمفهوم بعيد عن الحرية الحقيقية، فكم رأينا أحزابا شيوعية وبرلمانات شيوعية، وكم رأينا أحزابا وبرلمانات فى النظم الدكتاتورية والشمولية التى لا تتمتع بأى نوع من الحرية، والفرد فيها مجرد ترس فى آلة. فهذه الآليات ليست خاصة بالنظام الديمقراطى الليبرالى، كما أنها ليست خاصة بالديمقراطيات القديمة، وهى ميراث إنسانى استخدم فى عصور التاريخ المختلفة بصور مختلفة وبأسماء مختلفة واستخدام نظام الشورى الإسلامى لهذه الآليات لا يعنى أنه يطبق الفكر الليبرالى بمفهومه الغربى، ولكنه يعنى العودة إلى الأصول والمنابع الإسلامية فى فكرنا السياسى الإسلامى.

ففى بيعة السقيفة لاختيار أول خليفة للمسلمين، كان هناك مجموعتان هما: المهاجرون والأنصار، تتناقشان وتتنافسان على شرف تمثيل السلطة التنفيذية، واختيار خليفة للمسلمين، وكان هناك مكان اجتمع فيه المسلمون هو سقيفة بنى ساعدة لتحقيق هذا الهدف، وكان هناك عدد كبير من المسلمين يجتمعون فى هذا المكان.

وفى عهد الرسول ﷺ: (كان هناك ما يشير إلى وجود مجلس للشورى فى المدينة المنورة وكان عدد أعضائه سبعين عضوا).

المصدر: فان فلوتن. السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات فى عهد بنى أمية ترجمة د. حسن إبراهيم حسن ومحمد زكى إبراهيم طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥م نقلا عن كتاب الإسلام وفلسفة الحكم د. محمد عمارة.

(كما كانت هناك الهيئة التى عرفت فى كتب التاريخ ومباحث الإمامة بهيئة المهاجرين الأولين والتى استمرت حتى عصر على بن أبى طالب –كرم الله وجهه–) المصدر السابق.

وكما أن الأفكار التى يقوم عليها نظام الشورى الإسلامى مختلفة عن الفكر الليبرالى الحديث فكذلك فإن الأحزاب ومجلس الشورى ونظام اختيار الحاكم وغيرها لها صفات ونظام عمل فى نظام الشورى الإسلامى مختلفة عنها فى نظم الديمقراطيات الليبرالية، وقبل أن نتكلم عن آليات نظام الشورى يجب أن نلقى الضوء على الموضوعات الآتية.

أ - آراء بعض العلماء والمفكرين المسلمين عن نظام الشورى وآلياته والنظام الديمقراطى.

ب - الدستور فى الدولة الإسلامية المعاصرة.

جـ - القانون فى الدولة الإسلامية المعاصرة.

د - البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتجديدها.

أ - آراء بعض العلماء والمفكرين الإسلاميين عن نظام الشورى والنظام الديمقراطى:

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأحزاب التى أهلها مجتمعون «على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة أو نقصان فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، وإن كانوا زادوا فى ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل فى حزبهم بالحق والباطل والإعراض عمّن لم يدخل فى حزبهم سواء كان على الحق أم الباطل فهذا من التفرق الذى ذمه الله تعالى ورسوله». مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية من كتاب: فى النظام السياسى للدولة الإسلامية د. محمد سليم العوا.

ويرى الدكتور محمد سليم العوا (أنه لا تثريب اليوم على دولة إسلامية إن هى سمحت بتعدد الأحزاب فيها وأنه يجوز– بل يجب عليها– أن تشترط على

هذه الأحزاب الالتزام بقيم الإسلام وأحكامه ثم تدعها بعد ذلك وما تدعو إليه من برامج سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها. وليس فى هذا- أى تعدد الأحزاب- ما يخالف أحكام الإسلام أو نصوصه القطعية. بل لعل قوله تعالى. «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر». مما يشهد لصحة هذا الرأى أو عدم خطئه». المصدر السابق.

ويرى الدكتور يوسف القرضاوى فى فتوى له نشرها الاستاذ فهمى هويدى بالأهرام يوم (١٨/ ٨/ ١٩٩٢) أنه لا تعارض بين الشورى والديمقراطية. لأن الشورى تتسع لكل ما فى الديمقراطية من قواعد مستحدثة ومجربة وضرورية فى التطبيق العملى، كما أن الدستور الحالى لجمهورية إيران الإسلامية.. يسمح بقيام الأحزاب بشرط ألا تنقض قيم الإسلام وأساس الجمهورية الإسلامية. تنص المادة السادسة والعشرون من الدستور الإيرانى على أن «تتمتع الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والنقابية والهيئات الإسلامية وهيئات الأقليات الدينية المعروفة بالحرية بشرط أن لا تنقض أسس الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية وقيم الإسلام وأساس الجمهورية الإسلامية ولا يمكن منع أى شخص من الاشتراك فيها أو إجباره على الاشتراك فى إحداها». المصدر السابق.

وهذه آراء كوكبة من العلماء والمفكرين المسلمين نشرتها جريدة الوفد (بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٩٢) تحت عنوان (هل الديمقراطية تتفق مع الإسلام أم كفر وإلحاد).

قال الأستاذ د. محمد الغزالى: (إذا كانت الديمقراطية بمعنى الشورى والعمل لتحقيق رغبات الشعوب والحفاظ على حقوق الإنسان فهى شىء لابد منه، وهى مطلوبة شرعا، بل قد يضيع الدين إذا ضاعت الديمقراطية. ولكن هناك اختلافا بين الديمقراطية الغربية والشورى الإسلامية. فالشورى الإسلامية عندنا تعمل داخل النص. أما الديمقراطية فى الغرب فلا تقيسها نصوص بمعنى أنه من الممكن أن يعرض على مجلس الشعب مثلا اقتراح بإلغاء عقوبة الإعدام. فإذا حاز هذا الاقتراح أغلبية من أعضاء المجلس أصبح قانونا من قوانين الدولة. ولما كان هذا

مخالفا للنص الإسلامى فى ضرورة القصاص من القتلة. ومن هذا المنطلق فإن الشورى هنا مرفوضة لأنها ضد نص من نصوص الدين فى جميع أطواره من اليهودية إلى النصرانية إلى الإسلام. وقد حدث فعلا أن ألغى مجلس العموم البريطانى عقوبة الإعدام بل وأباح النزوات الجنسية الشاذة وهذا مرفوض إسلاميا. ولكن حيث تحترم النصوص المقطوع بها فإن الشورى تكون مطلوبة لابد منها).

ويقول المستشار مأمون الهضيبى:

(إن الديمقراطية بالمفهوم الغربى قطعا فيها خروج عن الإسلام. لأن الديمقراطية بالمفهوم الغربى لا تتقيد بعقيدة دينية فتبيح الزنا واللواط وتبيح كل ما يتفق عليه الناس ولو بأغلبية صوت واحد فى البرلمان. ولكن الديمقراطية الإسلامية تحدها قواعد منها أن المسائل المجمع على تحريمها تخرج عن مجال الاجتهاد. أى أن المعلوم من الدين بالضرورة خارج المناقشة والاجتهاد مثل وجوب الزكاة فلا مجال لمناقشة وجوبها ولكن فقط يمكن مناقشة أسلوب تجميعها وتوزيعها. وهناك أمور وردت فيها نصوص فيها اختلاف واجتهاد بين العلماء والاختيار بيننا يكون وفق قواعد أصول الفقه فى القرآن والسنة، وبعد ذلك هناك مسائل تقع فيما يسمى بمنطقة «العفو» ؛ وتشمل أغلب الأمور الحياتية مثل تنظيم الزراعة والرى والصرف وشئون الجيش وخلافه، ويمكن تنظيمها بما يتيح المصلحة العامة ووفق الغايات والنصوص الأساسية للإسلام؛ وهناك أمور متشابهة أخرى وهى أن ولاية الأمر أو اختيار الحكام بالانتخاب ووفق رضا الشعب).

ويقول الدكتور أحمد عمر هاشم:

(إن الديمقراطية بمعناها المعروف تعنى المساواة فى الحقوق والواجبات، وأنها حكم الشعب نفسه لنفسه والشورى فى الحكم. وهذه المعانى مستنبطة من التعاليم الإسلامية. وكلمة الديمقراطية تعبير عصرى حديث ولكن المفهوم العربى والإسلامى الذى يعنى الشورى فى الحكم موجود فى القرآن الكريم حيث يقول الله

-تعالى-: «وأمرهم شورى بينهم» ويأمر رسوله ﷺ بقوله «وشاورهم فى الأمر» وفيما يتصل بالمساواة يقول -سبحانه وتعالى- «إن أكرمكم عند الله أتقاكم». وفيما يتصل بالرأى والرأى الآخر يقول عمر -رضى الله عنه-: «لا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نسمعها». ومعنى هذا أن الإسلام تشتمل تعاليمه على أعظم النظم وأرقاها وأوفاها بصلاح البشرية سياسيا واجتماعيا وأخلاقيا؛ لأن الذى وضع مبادئه هو الذى خلق الخلق وهو أعلم بهم وبما يصلحهم. فالديمقراطية بهذا المفهوم لا تتنافى مع الإسلام. وهذا المفهوم هو حكم الشعب نفسه بنفسه والتمسك بمبدأ الشورى والمساواة بين الجميع. وهذه المعانى نجدها واضحة فى الإسلام كل الوضوح. والخروج عنها يعد خروجا عن الخط الصحيح. ولعل الذين يدّعون أن الديمقراطية ليست دعوة إسلامية إنما ينظرون للتعبير اللفظى للكلمة حيث إنها ليست عربية، ونحن هنا لا ننظر للشكل ولكننا نعنى بالجوهر والموضوع؛ وجوهر وموضوع الديمقراطية هو الشورى والمساواة وحرية الرأى والمعارضة؛ وكما يقول بعض الحكماء: إن الحياة لا تستحق الاعتبار إذا لم نقوّمها بالحوار والمناقشة، والإسلام يرفض أن يكون الإنسان ظلا لغيره أو صدى لسواه أو إمعة، ويدعو لاستقلال الرأى وحرية التعبير. وغياب المعارضة هو غياب للحرية وغياب التعبير عن الرأى هو غياب للحقيقة. ونحن نريد جوهر الديمقراطية ولا نعنى بالألفاظ والأشكال)

ويقول حسن دوح:

(إن الديمقراطية أول مما يطلب الإسلام من تحقيق الحرية. إن الحكم الإسلامى أعلى مرتبة من الديمقراطية لأنه أمر مباشر من الله. وفى الالتزام نوع من طاعة الله. قال -تعالى-: «وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله». والعزم هنا للقوة التنفيذية. وقد احتضنت آية الشورى بين آيتى الصلاة والزكاة فى قوله تعالى «وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون». ويضرب حسن

دوح مثلا على ما وقع مؤخرا فى الجزائر قائلا: إنها حركة ضربت أروع مثل فى أنها رضيت حكم الشعب وتقدمت للشعب وقبلها الشعب ولم تكن هى الحاكم بل كان الحاكم شخصا آخر أجرى الانتخابات فما ذنبها إذ أولاها الناس الثقة وكسبت الحركة مكسبا كبيرا بأن هناك حكما عسكريا قد خالف الوضع القانونى والديمقراطى والشرعى فاستولى على ناصية الحكم، وأصبحت الحركة الإسلامية أمام العالم تنادى بالديمقراطية).

ويقول الدكتور عبد الصبور مرزوق:

(إن الديمقراطية تعنى اختيار الشعب للحاكم، والفرق بين الديمقراطية عند الغرب وعند المسلمين أنها لا تخضع عند الغرب لمقاييس عقائدية وتتناقض مع المثل العليا، فالديمقراطية فى إنجلترا منحتهم أمورا غير مشروعة مثل زواج الرجل بالرجل وجعلوها حرية شخصية إلى أبعد مدى. ولكن الإسلام يقدس رأى الشعب فى اختيار حاكمه فى إطار المبادئ الإسلامية. والديمقراطية بالمنظور الغربى تقوم على نظام المؤسسات والعمليات الانتخابية. والإسلام حدد اختيار الحاكم بالبيعة، وفى تقديرى أنه لاخلاف بين المعنيين، فالبيعة كانت عملية سهلة قديما، ولكن مع المتغيرات الحديثة أصبحنا نحتاج لوسائل ديمقراطية حديثة فى تحقيق الأهداف والمبادئ الإسلامية).

ويقول الدكتور محمد عمارة:

(إنه لو نظرنا للديمقراطية نجد أنها تتكون من فلسفة وآليات. وفلسفة الديمقراطية هى إعطاء السلطة كل السلطة مطلقة للشعب. وآليات الديمقراطية كثيرة ومتعددة ومنها النظام النيابى لتعذر اجتماع الشعب والأمة فى مكان واحد لممارسة السلطة، وآليات الانتخاب والمؤسسات النيابية وغيرها من السبل والوسائل التى تحقق وتطبق فلسفة الديمقراطية، وعلى الجانب الإسلامى نجد شعار الشورى الإسلامية التى تعنى فلسفتها استخراج الرأى والمشورة من أصحاب الرأى والمشورة

بواسطة الآليات والوسائل المناسبة وفق الزمان والمكان. وإذا نحن قارنا بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية فإننا لا نستطيع القول بأن هناك اتفاقا فى المساحة الأكبر بين الديمقراطية وبين الشورى الإسلامية.

ويضيف الدكتور عمارة:

إن نقطة الخلاف الوحيدة بين هذين النمطين من أنماط فلسفة الحكم هى أن الديمقراطية بمفهومها الغربى لا تضع قيودا شرعية ولا حدودا دينية على سلطة الأمة والشعب. فسلطة الأمة والشعب فى فلسفة الديمقراطية لها أن تقرر ما تريد حتى لو أحلت الحرام وحرمت الحلال، والشاهد على ذلك التطبيقات الغربية للديمقراطية. فسلطة الشعب ومجالسه تبيح الزنا بالتراضى وتشرع الشذوذ الجنسى وتجعل من الربا فلسفة الاقتصاد. بينما نجد فى الشورى الإسلامية أن الأمة والشعب مصدر السلطات والسلطان بشرط. ألا تتعدى سلطة الأمة حدود الحلال والحرام الشرعى. فهناك إطار الشريعة حاكما على سلطة الأمة وفى داخل هذا الإطار تكون مصدرا للسلطة والسلطان فى الشورى الإسلامية. ومعنى ذلك أن هناك سيادة «الحاكمية الإلهية» أى سيادة الشرعية الإلهية، وهناك سلطة الأمة فى سن القوانين المتفقة مع فلسفة الشريعة وسلطة الأمة فى سن القوانين عندما لا تكون هناك نصوص شرعية أو حدود مقررة فى القرآن الكريم والسنة. ويؤكد الدكتور عمارة أن الفارق الوحيد بين الديمقراطية والشورى الإسلامية هو فارق ضبط سلطة الأمة بحدود الحلال والحرام الدينى، وأنا أعتقد أننا إذا وعينا هذه الحقيقة فسوف نستطيع حل التناقض الموهوم الذى يوجد عداء كاملا بين الشورى الإسلامية والديمقراطية، بل حتى من حيث المصطلح نستطيع أن نستخدم مصطلح الديمقراطية الإسلامية للدلالة على سلطة الأمة المضبوطة بالضوابط والحدود الشرعية).

ويقول الدكتور أحمد شلبى:

(إن الديمقراطية تطوير غربى لكلمة الشورى الإسلامية، وكانت الشورى فى

الإسلام تملأ الفراغ تماما لأنها كانت شورى حقيقية تبرز اتجاه المجموع دون تدخل أو تأثير خارجي. ثم جدت ظروف جعلت الشورى لا تمثل الفكر الإسلامى تمام التمثيل، لأن تدخلا خارجيا دخل على اتجاهات المسلمين. ومن أجل هذا اقتبس الغرب الشورى من الإسلام. لكن الغرب طور الشورى وجعلها أولا حقيقة وثانيا جعلها تتناسب مع النظام الملكى والجمهورى على حد سواء، وكان هذا تطويرا مهما جدا فى الحياة السياسية. وعندما ننادى بالديمقراطية لاننسى أننا نأخذ منها الجانب الذى يتفق مع الإسلام ونستبعد من الديمقراطية ما يتنافى مع الإسلام.

أما بالنسبة لجوانب الديمقراطية التى تتنافى مع الإسلام، فالديمقراطية تناقش كل القضايا ولا تخضع لنصوص مقدسة مثل نظام المواريث الذى ورد فى القرآن الكريم، وثانيا فالديمقراطية تضع مقاييس للفضائل والرذائل وهى مطلقة عند الغرب ولكن فى الإسلام ليس من حقنا أن نناقش هذه الفضائل والرذائل فقد حددها الإسلام، وهناك فضائل معروفة كالصدق والأمانة وهناك رذائل معروفة محرمة فمثلا ناقش مجلس العموم البريطانى موضوع الشذوذ الجنسى وأقره، ولكننا فى الإسلام لا نستطيع أن نناقش مثل هذه الأمور، ومن هنا ننادى بالديمقراطية السياسية التى تحقق لكل فرد ذاته وحريته السياسية، ولا نسمح بالتدخل فى إكراه الإنسان على غير ما يريد؛ أما باقى جوانب الديمقراطية التى لا تتناسب مع الإسلام فنحن نرفضها).

ب - الدستور في الدولة الإسلامية المعاصرة.

والدستور هو مجموعة القواعد التى تنظم الدولة وتبين السلطات التى تقوم عليها وحدود هذه السلطات وعلاقة هذه السلطات بعضها ببعض وواجبات الحاكمين وصلتهم بالمحكومين، وقد أيد الكتّاب والمفكرون المسلمون الدساتير التى تقوم على أسس الحرية الحقيقية والتى تحدد السلطات وحدودها وعلاقتها بعضها ببعض، ومسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم، وكل اعتراضاتهم كانت على

النصوص التي صيغت فيها هذه المبادئ وطريقة التطبيق، ولما كان دستور سنة ١٩٢٣م من الدساتير التي قامت على أساس الحرية الحقيقية فلننظر رأى الإمام الشهيد حسن البنا فى هذا الدستور:

يقول الإمام الشهيد حسن البنا عن دستور سنة ١٩٢٣م

(ويتساءل كذلك فريق من الناس ما موقف الإخوان المسلمين من الدستور المصرى؟ ولا سيما بعد أن كتب الأخ صالح أفندى عشماوى رئيس تحرير مجلة النذير فى هذا الموضوع، وتناولت كتابته صحيفة «مصر الفتاة» بالنقد والموازنة، وهذه فرصة طيبة أتحدث إلى حضراتكم فيها عن رأى الإخوان المسلمين وموقفهم من الدستور المصرى، وأحب قبل هذا أن نفرق دائما بين «الدستور» ؛ وهو نظام الحكم العام الذى ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكمين ومدى صلتهم بالمحكومين وبين «القانون»، وهو الذى ينظم صلة الأفراد بعضهم ببعض، ويحمى حقوقهم الأدبية والمادية ويحاسبهم على ما يأتون من أعمال. وأستطيع بعد هذا البيان أن أجلى لكم موقفنا من نظام الحكم الدستورى عامة، ومن الدستور المصرى خاصة.. الواقع أيها الإخوان أن الباحث حين ينظر إلى مبادئ الحكم الدستورى التى تتلخص فى المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال وبيان حدود كل سلطة من السلطات. هذه الأصول كلها يتجلى للباحث أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده فى شكل الحكم، ولهذا يعتقد الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستورى هو أقرب نظم الحكم القائمة فى العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاما آخر. بقى بعد ذلك أمران:

أولهما: النصوص التى تصاغ فى قالبها هذه المبادئ.

وثانيهما: طريقة التطبيق التى تفسر بها عمليا هذه النصوص. إن المبدأ السليم القويم قد يوضع فى نص مبهم غامض فيدع مجالا للعبث بسلامة المبدأ فى ذاته.

وإن النص الظاهر الواضح للمبدأ السليم القويم قد يطبق وينفذ بطريقة يمليها الهوى وتوحيها الشهوات. فيذهب هذا التطبيق بكل ما يرجى من فائدة. وإذا تقرر هذا فإن من نصوص الدستور المصرى ما يراه الإخوان المسلمون مبهما غامضا يدع مجالا واسعا للتأويل والتفسير الذى تمليه الغايات والأهواء. فهى فى حاجة إلى وضوح وإلى تحديد وبيان. هذه واحدة، والثانية هى أن طريقة التنفيذ التى يطبق بها الدستور ويتوصل بها إلى جنى ثمرات الحكم الدستورى فى مصر طريقة أثبتت التجارب فشلها، وجنت الأمة منها الأضرار لا المنافع، فهى فى حاجة شديدة إلى تحوير وإلى تعديل يحقق المقصود ويعنى بالغاية، وحسبنا أن نشير هنا إلى قانون الانتخاب، وهو وسيلة اختيار النواب الذين يمثلون الأمة ويقومون بتنفيذ دستورها وحمايته، وما جره هذا القانون على الأمة من خصومات وحزازات، وما أنتجه من أضرار يشهد بها الواقع الملموس. ولابد أن تكون فينا الشجاعة الكافية لمواجهة الأخطاء والعمل على تعديلها. لهذا يعمل الإخوان المسلمون جهدهم حتى تحدد النصوص المبهمة فى الدستور المصرى، وتعدل الطريقة التى ينفذ بها هذا الدستور فى البلاد. وأظن أن موقف الإخوان قد وضح بهذا البيان، وردت الأحوال إلى نصابها الصحيح) كتاب مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا.

جـ - القانون في الدولة الإسلامية المعاصرة.

القانون هو مجموعة القواعد التى تنظم العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض، وتحمى حقوقهم الأدبية والمادية وتحاسبهم على ما يأتون من أعمال، والقوانين فى الدولة الإسلامية المعاصرة يجب أن تكون مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.
يقول الإمام الشهيد حسن البنا تحت عنوان «الإخوان المسلمون والقانون» :

(قدمت أن الدستور شيء والقانون شيء آخر، وقد أبنت موقف الإخوان من الدستور وأبين لحضراتكم الآن موقفهم من القانون.. إن الإسلام لم يجئ خلوا من القوانين بل هو قد أوضح كثيرا من أصول التشريع وجزئيات الأحكام سواء أكانت

مادية أم جنائية، تجارية أم دولية. والقرآن والأحاديث فياضة بهذه المعانى، وكتب الفقهاء غنية كل الغنى بكل هذه النواحى. وقد اعترف الأجانب أنفسهم بهذه الحقيقة وأقرها مؤتمر لاهاى الدولى أمام ممثلى الأمم من رجال القانون فى العالم كله. فمن غير المفهوم ولا المعقول أن يكون القانون فى أمة إسلامية متناقضا مع تعاليم دينها وأحكام قرآنها وسنة نبيها، مصطدما كل الاصطدام بما جاء عن الله ورسوله؛ وقد حذر الله نبيه ﷺ ذلك من قبل فقال -تبارك وتعالى- «وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لفاسقون * أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون») (المائدة) وذلك بعد قوله -تعالى- «ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الكافرون- والظالمون - والفاسقون» (المائدة).

فكيف يكون موقف المسلم الذى يؤمن بالله وكلماته إذا سمع هذه الآيات البينات وغيرها من الأحاديث والأحكام ثم رأى نفسه محكوما بقانون يصطدم معها. فإذا طالب بالتعديل قيل له إن الأجانب لا يرضون بهذا ولا يوافقون عليه، ثم يقال بعد هذا الحجر والتضييق إن المصريين مستقلون وهم لم يملكوا بعد أن يتمتعوا بحرية الدين وهى أقدس الحريات، على أن هذه القوانين الوضعية كما تصطدم بالدين ونصوصه تصطدم بالدستور الوضعى نفسه الذى يقرر أن دين الدولة هو الإسلام فكيف نوفق بين هذين يا أولى الألباب؟.

وإذا كان الله ورسوله قد حرم الزنا وحظر الربا ومنع الخمور وحارب الميسر وجاء القانون يحمى الزانية والزانى ويلزم بالربا ويبيح الخمر وينظم القمار فكيف يكون موقف المسلم بينهما؟ أيطيع الله ورسوله ويعصى الحكومة وقانونها والله خير وأبقى؟ أم يعصى الله ورسوله ويطيع الحكومة فيشقى فى الآخرة والأولى؟ نريد الجواب على هذا من رفعة رئيس الحكومة ومعالى وزير العدل ومن علمائنا الفضلاء الأجلاء.

أما الأخوان المسلمون فهم لا يوافقون على هذا القانون أبدا ولا يرضونه بحال وسيعملون بكل سبيل على أن يحل مكانه التشريع الإسلامى العادل الفاضل فى نواحى القانون، ولسنا هنا فى مقام الرد على ما قيل فى هذه الناحية من شبهات أو ما يعترض سبيلها من توهم العقبات، ولكنا فى مقام بيان موقفنا الذى عملنا وسنعمل عليه متخطين في سبيله كل عقبة، موضحين كل شبهة، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله. ولقد تقدم الإخوان المسلمون إلى معالى وزير العدل بمذكرة ضافية فى هذا الموضوع ولقد حذروا الحكومة فى نهايتها من إحراج الناس هذا الإحراج فالعقيدة أثمن ما فى الوجود، وسوف يعاودون الكرة وسوف لا يكون ذلك آخر مجهودهم «ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون» (التوبة).

د - البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتجديدها.

المقصود «بالبيئة الثقافية الدينية الإسلامية» هو أثر الدين الإسلامى ومفاهيمه الفكرية والثقافية فى ثقافة وفكر المجتمعات الإسلامية عامة والعلوم الإنسانية خاصة. والمقصود بتجديد «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» هو تجديد الفكر الإسلامى والثقافة الإسلامية. فالإسلام به ثوابت ومتغيرات؛ فالعقائد والعبادات والقيم الأخلاقية العليا وأحكام الشريعة الإسلامية القطعية هى الثوابت وما عدا ذلك يعتبر من المتغيرات التى تتغير تبعا لتغير الزمان والمكان. والمتغيرات هى مجال الفكر والرأى والاجتهاد فالذى يتجدد ويتغير فى الإسلام هو المتغيرات وليست الثوابت. وسيادة «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» وسيطرتها مقصود بها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى المجتمعات الإسلامية والتمسك بمقاصد الشريعة الإسلامية فى العدل والحرية وسيطرة وسيادة المفاهيم الإسلامية والفكر الإسلامى المتجدد والثقافة الإسلامية على المجتمعات الإسلامية.

يجب أن نميز بين حقائق الدين الإسلامى الثابتة التى لا تتبدل ولا تتغير كما جاءت فى القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وبين الفكر الإسلامى الذى

هو فهم المسلمين للدين الإسلامى وتفقههم فيه سواء من ناحية العقيدة أو من ناحية أحكام الشريعة الإسلامية، فالفكر الإسلامى الذى هو من أساسيات البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فى حاجة للتجديد فى كل عصر والرسول ﷺ يقول:

«إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها» ويقول ﷺ: «ما تزال طائفة من أمتى قائمين بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتى أمر الله وهم على ذلك» متفق عليه. ومن ناحية مسئولية الجماعة عن ذلك يقول المولى -عز وجل- فى محكم آياته:

«ثم جعلناكم خلائف فى الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون». وقد حدث فى هذا القرن الذى نعيشه من المستجدات ما لم يحدث فى عمر البشرية كلها. وكان لزاما على المسلمين أن يجددوا الفكر الإسلامى ليواجه هذه المستجدات العصرية فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم وشتى أنواع المعارف والعلوم. إن المسلمين لا يزالون يواجهون مستجدات العصر الحديث بالفقه الذى ورثوه منذ القرن الرابع الهجرى ولأسباب عديدة ليس أقلها الغزو الفكرى الاستعمارى انحسر الفكر الإسلامى وتباعد عن الحياة العامة والحياة السياسية بشكل خاص، وانحسار الفكر الإسلامى وتباعده عن الحياة العامة والحياة السياسية ليس فقط فى أحكام الشريعة الإسلامية التى نراها لا تطبق إلا فى بلاد قليلة من بلاد المسلمين، ولكن أيضاً فى أمور العقيدة والتمسك بأهداب الدين الإسلامى الحنيف.. إن بيان وجه الحق فى الأمور العامة وإعمال الفكر الإسلامى فى الشئون السياسية واجب على المسلمين وخاصة العلماء والمفكرين منهم والمولى -عز وجل- يقول: «إنما يخشى الله من عباده العلماء».

إن أساس تجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية هو تجديد الفكر الإسلامى حتى تسود البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتتكامل وتكون لها السيطرة على عقل ووجدان الأفراد والشعوب المسلمة، وفى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية متجددة ليس

أمر الاجتهاد منوطا بالعلماء والمفكرين المسلمين فقط بل إن أى مسلم ملتزم بالعلم وبالدين له حق الاجتهاد فى ظل حرية حقيقية، والحرية كفيلة بفرز الغث من السمين. لقد انشغل العلماء والمفكرون المسلمون بالأمور الفرعية والتفاصيل الدقيقة وتركوا الأمور الكلية وتركوا الواقع فلا يوجد لدينا مثلا نظرية إسلامية متكاملة فى الشئون السياسية أو الشئون الاقتصادية. وفى الحوار الذى دار فى المناظرة بين الإسلاميين والعلمانيين فى معرض القاهرة الدولى للكتاب سنة ١٩٩٢م والتى نشرت فى كتاب «مصر بين الدولة الدينية والمدنية» تساءل العلمانيون:

أين البرنامج؟ ما هو برنامجكم؟

ورد الجانب الإسلامى على هذا التساؤل: إننا لا نزال نجاهد، ولو صُرِّح لنا بنشر برنامج إسلامى لدخلنا السجن بحجة نشر برنامج حزبى.

إن تجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية يحتاج بالضرورة إلى الوحدة؛ وحدة النظرة الإسلامية الكلية إلى الحياة والواقع، وحدة العلم ووحدة الأمة ووحدة القوانين. لقد استطاعت هذه الوحدة أن تجعل البيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوربية مسيطرة على عقل ووجدان الأفراد والشعوب الغربية، فالحرية الحقيقية وتصارع الأحزاب للفوز فى الانتخابات وحرية اختيار الحاكم فى الدول الديمقراطية الغربية تحدث فى ظل هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الموحدة، فلا يخرج حزب من الأحزاب نشازاً عن مفاهيم هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الموحدة.

والحرية حرية حقيقية فى ظل مفاهيم هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الأوربية الموحدة، ولو فرض جدلا أن حزبا من الأحزاب خرج على مفاهيم هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الموحدة فلا يسمح بوجوده فى أوربا أو أمريكا، ففى ظل هذه المفاهيم الموحدة تكون الحرية حرية حقيقية، ولذلك فإن وحدة النظرة الإسلامية الكلية إلى الحياة والواقع ووحدة العلم ووحدة الأمة ووحدة القوانين الإسلامية لها أهمية كبيرة فى تجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، وحيث إن

العقيدة الإسلامية واحدة كما جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة لم يدخلها أى تغيير أو تبديل، فالنظرة الإسلامية للواقع والحياة نظرة واحدة. فهدف الحياة ليس هدفا نفعيا برجماتيا مثل الفكر الليبرالى. ولكن الهدف الإسلامى للحياة هو عبادة الله فى الأرض. والهدف النفعى البرجماتى المادى فى النظرة الإسلامية وسيلة وليس غاية فهو وسيلة لعبادة الله. فالسعى فى الحياة والتطور والتقدم وسيلة مرتبطة بالهدف الأسمى وهو عبادة الله فى الأرض. وانعكاس هذا المفهوم الإسلامى على الواقع والحياة يصبغ السلوك والعادات والتقاليد بصبغة إسلامية. وتأصيل هذا المفهوم الإسلامى فى الواقع العملى سوف ينعكس على الثقافة والعلوم والفنون والآداب. والأمور الأخرى فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية يجب أن تسود فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فوحدة القوانين تحتاج لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على المجتمعات الإسلامية.

أما وحدة العلم فالفكر الإسلامى لا يفرق بين العلم النقلى والعلم العقلى، أما مسميات العلم الدينى والعلم الطبيعى والمعاهد الدينية الإسلامية والمعاهد المدنية فلا يقصد بها فى النظرة الإسلامية الفصل والانعزال، ولكن يقصد بها التعمق والتخصص فى الدراسة. ويجب أن يسود فيها كلها النظرة الإسلامية الموحدة.

أما وحدة الأمة فالإسلام الحنيف يجعلها جزءا أساسيا فى حياة المجتمع الإسلامى والمولى -عز وجل- يقول فى محكم آياته:

(إنما المؤمنون إخوة) «الحجرات»

والرسول ﷺ يقول:

(لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم وجوه بعض).

وليس المقصود بالوحدة التى تحتاجها البيئة الثقافية الدينية الإسلامية هو وحدة الرأى ولكن المقصود وحدة المنهج. أما اختلاف الآراء وتنوعها فضرورى للتقدم

والحرية، وتجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية يحتاج كذلك لعلماء أفذاذ ومفكرين إسلاميين أصلاء يؤمنون بالحرية ويدافعون عنها ويقبلون التحدى الفكرى ويلفظون فرض الرأى والتشبث به ولا يبغون من عملهم سوى المثوبة من الله -سبحانه وتعالى-.

ويعتبر النظام السياسى من النظم التى لم تتطور فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، فنظام الشورى الإسلامى لم يطور آلياته الخاصة به وخاصة حق الاختلاف فى الرأى والتجمع عليه كما حدث فى بيعة السقيفة. ورغم أن الديمقراطية الليبرالية قد طورت هذه الآليات الإسلامية الأصل وأثبتت فعاليتها وتميزها مثل البرلمان والأحزاب وحرية اختيار الحكام إلا أن نظام الشورى الإسلامى لم يباشر تطبيق هذه الآليات المتاحة فى الواقع العملى تطبيقا حرا أصيلا. إن تجديد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية لا يعنى الوقوف عند حد معين من التطور ولكنها بيئة متجددة بطبيعتها فى مواجهة المستجدات التى تواجهها الآن والتى ستواجهها فى المستقبل، فهى تحمل ديناميكية ذاتية كبيرة، واكتمال ونضج البيئة الثقافية الدينية الإسلامية يعنى الفراغ من مواجهة التحديات المعاصرة القائمة وتتميز البيئة الثقافية الدينية الإسلامية المتجددة بالمميزات الآتية:

١- حرية الفرد فى ظل قوانين مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وفى ظل دستور يبين حدود السلطات ومجلس شورى وأحزاب تمثل كل التيارات الفكرية الموجودة سواء كانت تيارات دينية أو غيرها؛ فى ظل هذه القوانين والمؤسسات الفرد حر حرية حقيقية لا يخضع إلا للقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية.

٢- كانت مشكلة الفكر الليبرالى الحديث ومازالت هى مصدر الأخلاق للفرد والمجتمع. وأهمية الدين لحفظ بناء المجتمع وتدعيمه. فالأخلاق -رغما عن الفكر الليبرالى وتجاربه المريرة فى هذا المجال- لا مناص من أن مصدرها الحقيقى هو

الشرائع السماوية، والدين أساس بناء المجتمع، والانهيار الذى يزحف على المجتمعات الغربية نتيجة لتجاهل هذه الحقيقة والبيئة الثقافية الدينية الأوربية مآلها للانهيار مثل توأمها الشيوعية الماركسية. والمسلمون فى بيئتهم الثقافية الدينية الإسلامية طوال تاريخهم لم يصبهم أدنى شك فى أن مصدر الأخلاق والخير وأساس بناء مجتمعهم هو معتقدات الدين الإسلامى والتشريع الإسلامى.

٣- لاشك أن من آثار العلمانية والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية الجديدة هو تفكك الأسرة وانهيارها فى المجتمعات الغربية (فقد ذكر تقرير أعدته جامعة أوهايو الأمريكية عن قيام عشرة آلاف مراهق ومراهقة تتراوح أعمارهم ما بين (١٤ سنة) و (١٧ سنة) بقتل آبائهم وأمهاتهم خلال العام الماضى بإطلاق الرصاص عليهم. أوضح التقرير أن غالبية القتلة من المراهقات اللاتى حكمن بالإعدام على الوالدين لسوء المسلك الأخلاقى لهما، وأشار التقرير إلى تديُّن غالبية القتلة والانطواء على أنفسهم، وليست لديهم علاقات اجتماعية ويدمنون القراءة والاستماع للموسيقى. وأكد المدعى العام الأمريكى الحكم عليهم فور بلوغهم السن القانونية. وتتراوح الأحكام بين السجن (٥ سنوات) إلى (٩٩ سنة) ولن ينفذ على أحدهم حكم بالإعدام جريدة الوفد ٢ أغسطس سنة (١٩٩٢م).

والعودة إلى النظام الإسلامى والتمسك بأهداب الدين الإسلامى وإعمال أحكام الشريعة الإسلامية فى القوانين فى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية جديدة سوف يحفظ الأسرة فى المجتمعات الإسلامية من التفكك والانهيار وسوف يسود التكافل والتراحم والتواد والحب بين أفراد المجتمع الإسلامى.

٤- وقوانين الأحوال الشخصية فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية تفوق مثيلاتها فى أى بيئة أخرى، وقوانين الأحوال الشخصية للأقليات فى المجتمع الإسلامى تفوق مثيلاتها فى المجتمعات الغربية، فالمسلم الفرنسى أو المسلم الألمانى أو المسلم فى دول غربية أخرى ويحمل جنسية هذه الدول ليس له الحق فى موضوع

الأحوال الشخصية كمسلم بل لابد أن تطبق عليه قوانين الأحوال الشخصية الفرنسية أو الألمانية بعكس ما هو متبع فى النظام الإسلامى.

٥ - المشروعية فى الإسلام.

يعتبر «مبدأ المشروعية» المنبثق عن مبدأ «سيادة القانون» من المبادئ التى تأخذ بها الدول الديمقراطية الليبرالية فى عصرنا الحاضر، ويعتبر من أسسها الهامة، ومبدأ «المشروعية» مبدأ إسلامى أصيل أخذه النظام الديمقراطى الليبرالى عن مفاهيم الفكر الإسلامى، ولما طبقت دول الديمقراطيات الليبرالية هذا المبدأ الإسلامى ظهرت التناقضات الكثيرة التى نراها الآن فى هذه الدول لأنها لم تأخذ بأسس النظام الإسلامى.

ويقوم «مبدأ المشروعية» على فرض أن الدولة الحديثة شخص من أشخاص للقانون أى تخضع للقانون وتلتزم به كما يخضع الأفراد للقانون ويلتزمون به، فالسلطة الحاكمة وأعمال هيئاتها العامة والقرارات التى تصدرها يجب أن تخضع لقانون، وطبقا له فإذا كانت أعمال هيئات السلطة الحاكمة وقراراتها غير خاضعة للقانون يكون من حق الأفراد الاعتراض عليها وطلب إلغائها. وتقرير المشروعية على هذه الصورة لاشك فى أنه يحمى الأفراد من طغيان السلطة الحاكمة وعدم تعديها والتزامها بالقانون حتى تصون حريات الأفراد. وهذه الفرضية التى تعتبر الدولة شخصا من أشخاص القانون وأعمال هيئاتها وقراراتها خاضعة للقانون وطبقا له مأخوذة من المفاهيم الإسلامية ومفاهيم الفكر السياسى الإسلامى الذى يقرر هذه الحقيقة ولا يفصل الدولة عن القانون الإسلامى أى لا يفصل الدولة عن القانون الذى جاءت به الشريعة الإسلامية أى «لا يفصل الدولة عن الدين».

فالنظام السياسى الإسلامى يقرر أن السلطة الحاكمة وأعمال هيئاتها والقرارات التى تصدرها تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، أما فى النظام الديمقراطى الليبرالى فالفكر الليبرالى عند ظهوره فى القرن السابع عشر جاء على

أشلاء هدم اللاهوتية الكنسية، فهو لا يؤمن بتطبيق القوانين اللاهوتية الكنسية على السلطة الحاكمة وهيئاتها وقراراتها، كما أنه لا يؤمن بتطبيق هذه القوانين على الشعب والمجتمع ككل فهو يؤمن «بفصل الدين عن الدولة».

وبعد قيام الثورة الفرنسية سنة (١٧٨٩م) وظهور مبادئ حقوق الإنسان الفرنسية والأمريكية وبدء التطبيق العملى للفكر الليبرالى فى الحياة السياسية الديمقراطية للدول الأوربية والأمريكية كانت الحاجة ماسة لوسيلة تحمى الفرد وحرياته من طغيان السلطة الحاكمة وهيئاتها وقراراتها. وهنا وجد أنه لا مناص من أن أعمال هيئات السلطة الحاكمة وقراراتها لابد أن تخضع للقانون ولكنه قانون وضعى مصدره الأفراد أو ممثلوهم فى البرلمان وهو فى الحقيقة قانون تضعه السلطة الحاكمة نفسها أو ما يتبعها من فئة متحكمة أيا كانت هذه الفئة المتحكمة أفرادا أو ممثلين فى البرلمان. فالسلطة الحاكمة فى أعمال هيئاتها وقراراتها تخضع لقانون تضعه هى وتستطيع أن تشكله بالصورة التى تراها وبالطريقة التى تحلو لها.. وفى عصرنا الحاضر رأينا الظلم يصاغ قواعد، والاستبداد والباطل ينسج فى قوالب قانونية حسب الهوى والمصلحة، وباسم الحرية كم رأينا ما يرتكب من جرائم وشرور وآثام، ذلك لأن السلطة الحاكمة أصبحت فى الحقيقة هى المشرع والجلاد باسم الديمقراطية والحرية. والقانون أصبح عاجزا عن أن يقيم شرعية تحمى الإنسان، وامتدت آثار هذه المشروعية التى يأخذ بها النظام الديمقراطى الليبرالى والتى تتسم بعدم المصداقية والخروج على العدل والحق. امتدت آثارها إلى المجتمع الدولى والأمم المتحدة. وقد شاهدنا الرؤية الأحادية التى تراها أمريكا تفرض على مجلس الأمن والأمم المتحدة، ويقننها مجلس الأمن وتخضع لها معظم دول العالم.

أما الشرعية الإسلامية فإنها تستمد قوانينها من أحكام الشريعة الإسلامية التى جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وتلك شريعة الله -سبحانه وتعالى- الذى لا مبدل لكلماته ولا معقب لحكمه والرسول ﷺ يقول:

«دوروا مع كتاب الله حيثما دار». رواه الحاكم.

فالمشروعية فى الإسلام تعنى أن السلطة الحاكمة فى أعمال هيئاتها وقراراتها تخضع لقانون إسلامى مصدره أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن عبث العابثين وترزية القوانين.

٦- البيئة الثقافية الدينية الإسلامية ذات أساس أخلاقى وبنيتها المودة والرحمة:

رأينا فيما سبق كيف نشأت البيئة الثقافية الدينية الغربية الجديدة وما أحدثته فى المعتقدات اللاهوتية المسيحية، ونتيجة لذلك أن الحضارة الغربية قائمة على أساس مادى يغلب عليه مفاهيم المنفعة والربح والخسارة وتشجيع الاستهلاك والإشباع والاستحواذ، وتحتل الناحية الاقتصادية للفرد والأسرة والمجتمع أهم أولوياتها، ووسائل الإعلام والثقافة والتعليم تنمى هذا الاتجاه وتضخم حجمه، والحروب بين الدول لأسباب اقتصادية قائمة ما قامت هذه الحضارة كما أنه نتيجة لهذه النشأة اللادينية لهذه البيئة، كذلك فإن الرحمة والمودة والأخلاق بين أفراد المجتمع وأفراد الأسرة انزوت واضمحلت وذلك منذ مواجهة الفلاسفة والمفكرين الشّاكّين للسؤال الحائر الذى لم يتوصلوا إلى الإجابة عنه منذ القرن الثامن عشر حتى الآن وهو:

ما مصدر الأخلاق فى المجتمع؟ وما مصدر العواطف الإنسانية؟.

وكانت إحدى الإجابات أن العواطف والأخلاق مصدرها من تصور أنفسنا فى مكان الآخرين. وكان فولتير الذى كان ربوبيا يؤمن بالله ويكفر بالمسيحية. يرى أن الأخلاق مصدرها تعاليم السماء، وآراء أخرى كثيرة فى هذا المجال، ومع البحوث الاجتماعية والنفسية المتقدمة فى الغرب فى العصر الحديث مازالت الأسرة والعلاقات الاجتماعية تعانى من التحلل والانهيار؛ لأن علاقات الأفراد فى الأسرة قائمة على نفس مبادئ الربح والخسارة والحسابات المادية والنفعية، أما المودة

والرحمة فلا تشكل أساسا تنهض عليه الأسرة والعلاقات الاجتماعية، فالأسرة هناك تشبه الشركة المساهمة، والعلاقة بين أفرادها كالعلاقة بين الأفراد المساهمين، وكل فرد فيها يدافع عن حصيلة أسهمه، وما يحققه من ربح وخسارة. أما البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فأساس بنيانها الأخلاق والمودة والرحمة فالفرد أساسا خلق لعبادة الله فى الأرض يقول المولى -عز وجل-: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون).

وسعى الإنسان فى الحياة الدنيا وسيلة ليحصل على ما يقوم أوده، ويحفظ أسرته، وينهض بمجتمعه من التخلف والانحطاط، ويتحصن من منافسة غيره وغدره بالمعرفة والعلم والتكنولوجيا وكل المعارف الأخرى، ليستقيم له الأمر ويمكّن دين الله فى الأرض، ويتيسر له الحرية لتكون عبادته لله -سبحانه وتعالى- خالصة لوجهه، كما أن العلاقات بين أفراد المجتمع وبين أفراد الأسرة فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية أساسها المودة والرحمة والتعاطف والحب ولا تسيطر عليها العلاقات المادية وحساب الربح والخسارة والمنفعة فالمولى -عز وجل- يقول فى محكم آياته:-

(ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة).

٧- حقوق الإنسان في الإسلام.

حقوق الإنسان حقوق طبيعية سابقة على وجود الدولة وأعلى منها، وأول وثائق معروفة لحقوق الإنسان التى نراها الآن هى الكتب السماوية، وخاصة الإسلام وما جاء به من تعاليم فى القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وكتب الفقه وأحكام القضاة المسلمين عبر التاريخ الإسلامى مليئة بهذه المفاهيم الإسلامية. فمبادئ العدل والحرية والمساواة والإخاء الإنسانى وصيانة حرية الإنسان وكرامته وغيرها التى ترتكز عليها مبادئ حقوق الإنسان كلها مبادئ إسلامية جاءت فى أحكام الشريعة الإسلامية كما نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

فالإسلام سابق لجميع الوثائق المكتوبة عن حقوق الإنسان ووثائق حقوق الإنسان التى صدرت عن بعض الولايات الأمريكية سنة (١٧٧٦م) أو بعضها التى جاءت قبل ذلك التاريخ فى الوثائق البريطانية أو وثائق حقوق الإنسان التى جاءت بعد الثورة الفرنسية سنة (١٧٨٩م) كلها عبارة عن تجميع لأفكار بعض الكتابات المتفرقة فى هذا المجال لكتاب عديدين فى أوربا مثل لوك ومونتسكيو وروسو وغيرهم قبلهم وبعدهم.

والسؤال هو:

هل تأثر الكتاب الذين كتبوا عن حقوق الإنسان فى أوربا فى هذه الحقبة من التاريخ بالإسلام ومفاهيمه فى هذا المجال؟.

مما لاشك فيه أن الإسلام كان له أثره الكبير فى أوربا بعد الحروب الصليبية. لقد امتدت الحروب الصليبية التى انتهت سنة (١٢٩١م) ما يقرب من ثلاثة قرون، وكانت موجات من القوات الغازية الأوربية تذهب إلى بلاد المسلمين وتعود حاملة أفكار المسلمين وانطباعاتهم ومفاهيمهم. فكيف لا تنعكس أفكارهم على الفكر الأوربى؟ لقد ظلت أوربا من الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر الميلادى إلى القرن السابع عشر تغلى، واجتاحتها الحروب الدينية وثورات الشك والإلحاد والثورة على اللاهوتية المسيحية وسلطات الكنيسة،وبالتأكيد كان للحروب الصليبية أثرها فى هذا الذى حدث فى أوربا خلال هذه الفترة. والكتابات عن أثر المسلمين على أوربا بعد الحروب الصليبية تكاد تكون معدومة إلا النزر اليسير ولكن كل الشواهد تؤكد أن حقوق الإنسان التى كتب عنها المفكرون والكتاب الأوربيون ذات جذور إسلامية، فهى كلها من مبادئ الإسلام وتعاليمه، أما نحن المسلمين فلم نستطع أن نستخرج هذه الحقوق ونبلورها ونكتبها فى وثائق ونعمل بها ومثلنا فى ذلك كقول الشاعر:

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

وأخيرا فى سنة (١٩٨٠م) صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى الإسلام. أصدره المجلس الإسلامى الدولى فى لندن وأعلن من مقر اليونسكو فى باريس. وفى ١٤ يناير سنة (١٩٩٣م) تأسست المنظمة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان وانتخب منير شفيق رئيسا لها وفتحى خليل أمينا عاما.

٨- الصحوة الإسلامية.

الصحوة الإسلامية ليست وليدة اليوم، ولكنها انبعثت بعد الغزو الاستعمارى للشعوب الإسلامية منذ أواخر القرن الماضى، ولكنها اليوم بعد تقدم التعليم وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات أصبحت ذات شأن كبير وأصبحت مسيطرة على وجدان وعقول الشعوب الإسلامية، وفرضت نفسها وتقدمت تقدما كبيرا ولن يوقف تقدمها أحد مهما حاول من وسائل.

والنهضة الحقيقية للصحوة الإسلامية فى وقتنا الحاضر ترجع للأسباب الآتية:

أولا- وعى الشعوب الإسلامية بواقعها وأحوالها وأحوال العالم من حولها بعد انتشار التعليم وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات.

والصحوة الإسلامية ليست وقفا على تيار إسلامى معين أو حزب إسلامى معين، كما أنها ليست نتيجة لانتشار فكر سياسى إسلامى معين أو مفكرين إسلاميين بعينهم، ولكنها تشمل معظم الشعوب الإسلامية نتيجة لوعى المسلمين بحقائق دينهم الإسلامى وقراءة القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وأحكام الشريعة الإسلامية بعيون فاحصة مدققة لتدرك مقدار السموّ والرقى وبواعث التقدم والنهضة وبواعث الأمن والاطمئنان والاستقرار والسلام ومكونات النفس المؤمنة المطمئنة على حياتها وآخرتها، وغير ذلك الكثير من عوامل القوة لنفس الفرد والأمة التى تحويه مبادئ الدين الإسلامى الحنيف. والمولى -عز وجل- يقول:

﴿يأيتها النفس المطمئنة * ارجعى إلى ربك راضية مرضية * فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى﴾.

ثانيا– التجارب المريرة التى عاشتها الشعوب الإسلامية سواء فى ظل الاستعمار المباشر أو الغزو الفكرى الاستعمارى أو فى ظل تجارب الاشتراكية أو الشيوعية الفاشلة. أثبتت هذه التجارب جميعا فشلها كوسيلة لنهضة الأمم الإسلامية والشعوب الإسلامية وملاحقة التقدم الذى بلغته الشعوب الأخرى وظلت الشعوب الإسلامية فى أدنى مراتب التقدم والنهضة بالنسبة للشعوب الأخرى والأمم الأخرى.

ثالثا– الفساد الذى استشرى وساد بين الشعوب الإسلامية وأصبح له جوقة تدافع عنه، وتؤصله وتقنن له طوال القرن الحالى حتى أصبح الظلم والسرقات والنهب والفساد الخلقى والمظالم والاستبداد هو القاعدة فى بعض الأحيان. وكل ما يخالف ذلك يصبح نشازا. واختفى العدل والواجب ووجه الحق فى أحيان كثيرة، وزاد من أثر ذلك أن مرتكبى الفساد لم يحاسبوا حتى لو كانوا حكاما، وتركوا السلطة أو تركوا الحياة..كما أن الفساد الذى انتشر فى المجتمعات الغربية وخاصة الفساد الأخلاقى وتحلل المجتمعات الغربية وانتشار الأمراض بينها كان إيذانا أنها لن تكون النموذج المرتقب للنهضة الشاملة.

رابعا– الحريات التى حرمت منها الشعوب الإسلامية فترات طويلة من الزمن بينما كانت هناك شعوب بدائية وشعوب وثنية تنعم بمثل هذه الحريات.

خامسا– انهيار الاتحاد السوفيتى وفشل كل التجارب الاشتراكية والشيوعية بما أقامته من مؤسسات ونظم وما بثته من أفكار وفلسفات كان إيذانا بانهيار توأمه الرأسمالى بما يحمله من مفاهيم مادية بحتة.

كل ذلك وغيره أدى إلى تصاعد الصحوة الإسلامية والوعى الجديد بحقائق الإسلام ومعطياته، وسوف تواجه الصحوة الإسلامية فى المستقبل القريب بألاعيب الاستعمار والصهيونية العالمية، فسوف يعمد الاستعمار والصهيونية العالمية إلى بذر الشقاق والاختلاف بين التيارات الإسلامية، وكذلك بين التيارات الإسلامية وبين العلمانيين والمتغربين فى البلاد الإسلامية وضربهم بعضهم ببعض، واستعداء

السلطات على الإسلاميين حتى تظل الشعوب الإسلامية مشغولة بمشكلاتها السياسية، وتظل الصحوة الإسلامية ممزقة، ولا تنهض الشعوب الإسلامية بصحوتها فى بلادها الإسلامية، والحل فى وعى الشعوب الإسلامية وقادتها والأخذ بما جاء فى توصيات المؤتمر الإسلامى الذى انعقد فى القاهرة وحضره وزراء الأوقاف فى الدول الإسلامية، ومن هذه التوصيات تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية جملة واحدة. كما يكمن الحل أيضا فى فضح إستراتيجية الاستعمار والصهيونية العالمية التى لم تتغير منذ القرن الماضى، وتتلخص هذه الإستراتيجية ببساطة شديدة فى عدم تمكين العالم الإسلامى من النهوض والتقدم بشتى الوسائل وكسر هذه الإستراتيجية الاستعمارية الصهيونية والنفاذ من خيوطها العنكبوتية يتطلب جهود ذوى البصيرة والعزم من الشعوب الإسلامية.

٩ – إسلمة العلوم.

فى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية متجددة تصبح أسلمة العلوم وخاصة العلوم الإنسانية من أهم الضرورات، فلابد أن تحمل المعارف والعلوم روح الإسلام ومفاهيمه، وليس هذا قيدا يفرض على المعارف والعلوم، وليست البيئة الثقافية الدينية الإسلامية بدعا فى ذلك، فالبيئة الثقافية الدينية المسيحية في أوربا وأمريكا فرضت مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث على شتى المعارف والعلوم. فعلوم الاجتماع والسلوك الاجتماعى فى الغرب صيغت بمفاهيم الفكر الليبرالى العلمانى، وسلوك الأفراد يتسم بالنزعة التحررية من المعتقدات المسيحية، والأفراد أحرار فيما يفعلونه حتى لو تعارض سلوكهم مع المفاهيم المسيحية، والمعتقدات المسيحية وهم فى ذلك يسيرون على نهج الفكر الليبرالى وموقفه من المعتقدات المسيحية. كما أن البيئة الثقافية الدينية الغربية فرضت مفاهيم الفكر الليبرالى على علوم الاقتصاد والعلوم السياسية. فالأحزاب فى أمريكا يجب أن تلتزم بالمفاهيم الليبرالية الحديثة فى برامجها وعملها، وهى فى صراعها للفوز بأصوات الناخبين

لا تحيد عن مفاهيم الفكر الليبرالى حتى فى دعاياتها الانتخابية، وجميع أنواع العلوم الإنسانية فى البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية تنهج هذا المنهج ولا تشذ عن مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث. والتربية والتعليم والثقافة والآداب والفنون وصناعة السينما والإعلام تحمل المفاهيم الليبرالية، والمجتمع كله فى الغرب يسير تحت لواء البيئة الثقافية الدينية الغربية بمفاهيمها الليبرالية العلمانية.

وفى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية المتجددة لا يكفى فقط تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبيق مقاصد الشريعة الإسلامية فى العدل والحرية، فلابد من أسلمة العلوم الإنسانية. فعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد وغيرها يجب أن تحمل المفاهيم الإسلامية. والتربية والتعليم والثقافة والفنون والآداب وصناعة السينما والإعلام يجب أن تحمل المفاهيم الإسلامية، والهدف الأول من أسلمة العلوم هو خلق مناخ إسلامى فى بيئة إسلامية يتنفس فيها الفرد المسلم عبق المعطيات الإسلامية. فلا يكون هنالك تناقض بين ما يؤمن به الفرد والظروف المحيطة به، وحتى يستقيم سلوك الفرد مع ما يؤمن به (والإيمان ما وقر فى القلب وصدقه العمل).

أما الهدف الثانى من أسلمة العلوم فهو وحدة البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، ولقد رأينا كيف توحدت البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية تحت مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث. فالمجتمع كله فى أوربا وأمريكا تنتظمه مفاهيم واحدة هى مفاهيم الفكر الليبرالى الحديث، وهذه المفاهيم لها موقف خاص من المعتقدات المسيحية وموقف خاص من القوانين التى تحكم المجتمع، وفى ظل هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية الموحدة يتمتع الأفراد بحرية حقيقية فى الحدود التى رسمتها مفاهيم الفكر الليبرالى فأحرى بنا نحن المسلمين أن يكون لنا بيئة ثقافية دينية إسلامية موحدة بمفاهيمها وموقفها من الدين الإسلامى ومفاهيمها وموقفها من القوانين الإسلامية حتى ينعم الفرد المسلم بحرية حقيقية فى ظل هذه البيئة.

١٠ - المنهاج العلمي في الإسلام.

طلب العلم فى الإسلام فرض عين وفرض كفاية فى نفس الوقت والرسول ﷺ يقول:

«طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». حديث صحيح.

ولا فرق فى ذلك بين العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية، والعلماء المسلمون طوال التاريخ الإسلامى لا يفرقون بين العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية. ولكن بعد الغزو الفكرى الاستعمارى وفى عصر الاضمحلال دخلت هذه التفرقة بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وخاصة بعد تقدم العلوم واتساع المعارف وضرورة التخصص. وأصبحنا نرى فى عصرنا الراهن علماء متخصصين فى العلوم الطبيعية فى الوطن الإسلامى، ولا يعرفون فى ثقافتهم العامة سوى المفاهيم الغربية. وعلماء متخصصين فى العلوم الشرعية وثقافتهم العامة بالنسبة للمجتمعات غير الإسلامية تكاد تكون معدومة، وأسلمة المعارف والعلوم سوف تلعب دورا بارزا فى تصحيح كثير من المفاهيم والأفكار، وسيادة المنهاج العلمى فى شتى أنواع المعارف والعلوم.

بين مجلس الشورى والبرلمان

لا يختلف مجلس الشورى فى الدولة الإسلامية عن البرلمان فى الدول الديمقراطية الليبرالية؛ فنظام تكوينه وعدد أعضائه وطريقة عمله فى كلا النظامين الإسلامى والليبرالى متماثل وواحد، والأعضاء فى كلا النظامين لا يخضعون فيما يصدرونه من قوانين إلا للدستور والقانون، ولما كان الدستور فى الدولة الإسلامية ينص على أن الشريعة الإسلامية هى مصدر التشريع فالأعضاء فى مجلس الشورى الإسلامى فيما يصدرونه من قوانين يجب أن يلتزموا بالشريعة الإسلامية، والشريعة الإسلامية ليست مقصورة على مجال الأحكام وإنما تمتد إلى كل المجالات والأنشطة شاملة العقيدة والأخلاق والشعائر والمعاملات، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا يمثل قيدا على حرية أعضاء مجلس الشورى فأحكام الشريعة الإسلامية التى فيها نصوص قطعية مثل:

أحكام العقوبات (حد السرقة - القذف - الزنا - الحرابة) التى وردت فى آيات القرآن الكريم، وحد الردة الذى ورد فى أحاديث الرسول ﷺ، وعقوبة شرب الخمر وأحكام الأحوال الشخصية (الزواج - الطلاق - الميراث - الوصية). والأحكام العامة فى المعاملات المدنية وحكم إثبات الديون وبقية الأحكام القطعية. هذه الأحكام القطعية عددها قليل. أما بقية أحكام الشريعة الإسلامية فإن أغلبها خاضع للقياس والرأى ومجال الاجتهاد فيها واسع وخاصة فى المجالات الاقتصادية والسياسية، والعبرة هى خشية الله -سبحانه وتعالى- فيما يصدر من قوانين ومعرفة مقاصد الشريعة الإسلامية.

وخضوع ممثلى الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها فيما يتخذونه من قوانين فى النظام الإسلامى لا تختلف عن النظام الليبرالى الديمقراطى، فالأعضاء فى البرلمانات الليبرالية الغربية يخضعون للأعراف السائدة فى مجتمعاتهم ومعطيات البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية،

والبيئة الثقافية الدينية المسيحية للمجتمعات الغربية غير مقيدة بشريعة لاهوتية كنسية، ولذلك يشرّع نواب الشعب فى المجتمعات الغربية فى ظل البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية للدعارة والشذوذ الجنسى والخمر والميسر ونوادى العراة والربا وغيرها مما يعد شيئا طبيعيا فى مجتمعاتهم ولا يتناقض مع البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، أما الشريعة الإسلامية فإنها ترفض هذه الموبقات وتعاقب على ارتكابها، والبيئة الثقافية الدينية الإسلامية بالتالى ترفض هذه الموبقات ونواب الشعب فيما يصدرونه من قوانين ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، فإنهم لا يخرجون عن معطيات وأعراف البيئة الثقافية الدينية الإسلامية. والحرية التى يتمتع بها نواب الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى حرية حقيقية.

كما أنه لن يكون هناك نظام ديمقراطى إسلامى حقيقى إلا إذا جاء هذا النظام نتيجة لأغلبية إسلامية عن طريق انتخابات حرة نزيهة؛ والديمقراطية الإسلامية تسمح للأحزاب الأخرى بالوجود والممارسة وحق تداول السلطة، أما النظم الإسلامية التى تجىء عن طريق الانقلابات العسكرية أو تحكم حكما عسكريا فسوف تكون قيدا على التطور السليم والتجديد الحر للبيئة الثقافية الدينية الإسلامية، وسوف تظل الديمقراطية الإسلامية معطلة وغير ناضجة، وسوف تكون أشبه بالديمقراطية التى تمارسها النظم الدكتاتورية، والاستبدادية مجرد ديمقراطية شكلية لاتعبر عن النظام السياسى الإسلامى وجوهره، والديمقراطية الإسلامية تسمح بوجود أحزاب يتنافسون للفوز فى الانتخابات والحزب الذى له الأغلبية يكون من حقه تولى السلطة التنفيذية وأعضاء مجلس الشورى هم نواب الشعب الذين يمثلون جميع الأحزاب والاتجاهات والتيارات. وهناك نقطتان هامتان توضحان خصوصية الديمقراطية الإسلامية.

النقطة الأولى:

هى أن نواب الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى -أغلبية ومعارضة- يعيشون فى بيئة ثقافية دينية إسلامية واحدة، وفى ظل المتغيرات الحالية الموجودة

ونتيجة لما أحدثه الغزو الفكرى الاستعمارى فإن التغريب ومفاهيمه لايزال يسيطر على قطاع كبير من المتعلمين والمثقفين فى البلاد الإسلامية. وهؤلاء المتغربون يسيرون على درب الشعوب الأوربية والأمريكية فى شتى المجالات بدون وعى ولا تعقل ولا يدركون إدراكا واعيا الفرق بين معطيات البيئة الثقافية الدينية الإسلامية والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، وأن الشعوب الإسلامية مختلفة عن الشعوب الأوربية. وحتى تتجدد البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتتوحد وتسود وتكون لها السيطرة على وجدان ووعى الشعوب الإسلامية قاطبة ستظل هذه الفئة المتغربة موجودة فى البلاد الإسلامية، والديمقراطية الإسلامية لا تؤمن بقهر الفكر وكبت الرأى، وكل إنسان حر فيما يؤمن به من أفكار، وتصحيح المفاهيم ومعرفة وجه الحق يكون نتيجة التطور الطبيعى للبيئة الثقافية الدينية الإسلامية، وتجديد وتوحيد وسيادة البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وسيطرتها على وجدان ووعى الشعوب الإسلامية ليس معناه فرض مفاهيم ومعطيات هذه البيئة على الفرد وكبت الفكر وقهر الرأى؛ ولكن ذلك يعنى اقتناع وإيمان الأغلبية الساحقة من أفراد الشعوب الإسلامية بمفاهيم ومعطيات البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتصحيح الأفكار وتثبيتها فى الإدراك الواعى للفرد وذلك حتى يكون الفرد المسلم فى مواجهته للأفكار المستجدة -سواء كانت أفكارا عصرية أو مستقبلية- على وعى وإدراك حتى يستفيد مما يراه مفيدا ويلفظ ما يراه ضارا من هذه الأفكار المستجدة، ومن ثم يكون الحق لهذه الفئات المتغربة فى البلاد الإسلامية فى تكوين أحزابها وتمثيلها فى مجلس الشورى ويكون لها الحق فى تداول السلطة ما دامت متمسكة بأحكام الدستور الذى ينص على أن أحكام الشريعة الإسلامية مصدر التشريع ولا تعارض القوانين المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية؛ وبذلك يكون تصحيح أفكار التغريب بالعلم والبحث والاقتناع وليس بالفرض والقهر؛ ومثلنا فى ذلك مثل الشعوب الأوربية والشعوب اليابانية والصينية وغيرها، حيث تسود مجتمعاتها المختلفة بيئة ثقافية دينية واحدة خاصة بكل شعب من هذه الشعوب، هذه البيئة الثقافية

الدينية الواحدة الخاصة بكل شعب لها السيادة والسيطرة على وجدان ووعى الأغلبية الساحقة من أفراد هذه الشعوب بكل معطياتها ومفاهيمها، أما فى بيئتنا الثقافية الدينية الإسلامية فى معظم الدول الإسلامية فقد أحدث الغزو الفكرى الاستعمارى شرخاً فى مفاهيمنا ومعطياتنا منذ النصف الثانى من القرن الماضى. ومن أمثلة ذلك: كيف نفصل العقيدة عن أحكام الشريعة؟ كيف نخلص إلى مفهوم تغريبى مغلوط فرضه علينا الاستعمار وغزوه الفكرى ليسهل له السيطرة علينا ونجعل الإيمان بالعقيدة الإسلامية مباحا ونشجعه، أما الإيمان بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فشىء مستهجن وممنوع؟ كيف يكون إيمان المسلم كاملا وهو يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض؟ هذا الشرخ فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وغيره يحتاج إلى صبر وإدراك ووعى ولا يمكن أن يكون علاجه الصحيح الدائم بفرض أوامر فوقية أو قهر الرأى وكبت الفكر المخالف. ولكن بالحجة والإقناع وإيضاح المفاهيم الصحيحة والمعطيات المستنيرة للبيئة الثقافية الدينية الإسلامية.

النقطة الثانية.

هى الرقابة على القوانين التى يصدرها مجلس الشورى الإسلامى لمعرفة مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. هل تكون هناك رقابة على القوانين التى يصدرها مجلس الشورى لمعرفة مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية أم يكتفى بالمحكمة الدستورية الإسلامية العليا للقيام بذلك حيث تكون هذه المحكمة شبيهة بالمحكمة الدستورية العليا فى المجتمعات الأخرى؟ أم يكون هناك مجلسان للشورى أحدهما يختص بمناقشة القوانين التى يصدرها الآخر ومعرفة مدى دستوريتها ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية؟ أم تلغى الرقابة كليا على القوانين التى يصدرها مجلس الشورى ويترك أمر مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية لأفراد الشعب للطعن فى عدم دستوريتها إذا خالفت أحكام الشريعة الإسلامية والفصل فى ذلك تختص به المحكمة الدستورية الإسلامية العليا؟ لقد استحدث الدستور

الحالى لجمهورية إيران الإسلامية مجلسا يسمى «مجلس المحافظة على الدستور» ومهمته مراجعة القوانين التى يصدرها مجلس الشورى الإيرانى ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية (تنص المادة الحادية والتسعون من الدستور الإيرانى على أنه: «بهدف حماية الأحكام الإسلامية والدستور من حيث عدم مغايرة مصادقات (مجلس الشورى الوطنى لهما) يتم تشكيل مجلس باسم (مجلس المحافظة على الدستور) يتألف بالطريقة التالية:

١- ستة أعضاء من الفقهاء العدول والعارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة وينتخب هؤلاء من قبل القائد أو (مجلس القيادة).

٢- ستة أعضاء من الحقوقيين من مختلف حقول القانون وينتخب هؤلاء من بين الحقوقيين المسلمين بواسطة (المجلس الأعلى للقضاء) ويعرضون على (مجلس الشورى الوطنى) للموافقة عليهم.

دكتور محمد سليم العوا - فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ص٣٠٠.

وتبين المواد التالية من الدستور الإيرانى طريقة عمل «مجلس المحافظة على الدستور» واختصاصاته مثل موافقته على جميع القوانين التى يصدرها «مجلس الشورى» الإيرانى ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وتفسير نصوص الدستور والإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية الإيرانية وانتخابات أعضاء مجلس الشورى وإجراء الاستفتاء الشعبى و «مجلس المحافظة على الدستور» الذى استحدثه الدستور الإيرانى يشبه المحكمة الدستورية الإسلامية العليا ويختلف عنها فى نظام اختيار أعضائها وبعض اختصاصاتها. ويمكن القول أنه فى مرحلة تجديد وتثبيت مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية فالرقابة على القوانين التى يصدرها مجلس الشورى الإسلامى يمكن أن تجنبنا الانزلاق والشطط وعدم دستورية القوانين أما عندما تتجدد وتسود مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتسيطر على وجدان ووعى الأغلبية الساحقة من أفراد الشعوب الإسلامية فستصبح الرقابة على القوانين التى يصدرها مجلس الشورى الإسلامى لا ضرورة لها.

يعتبر النظام الحزبى من الآليات والوسائل الجيدة للنظام السياسى أيا كان الفكر الذى يبنى عليه هذا النظام، وقد استخدمت النظم الشمولية والدكتاتورية والشيوعية نظام الأحزاب، كما استخدمته نظم الديمقراطيات الليبرالية الحديثة؛ واختلاف النظم الشمولية والدكتاتورية عن النظم الديمقراطية الليبرالية فى الأفكار والمفاهيم السياسية ينعكس أثره على الأحزاب والحريات التى تتمتع بها. وقد كان اجتماع السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- خليفة للمسلمين اجتماعًا شبه حزبى يعبر عن مفهوم الفكر السياسى الإسلامى حيث كانت الحريات التى تتمتع بها المجموعتان أو الحزبان اللذان يريدان الفوز بالخلافة حريات حقيقية تعبر عن جوهر النظام السياسى الإسلامى.. فالديمقراطية الإسلامية ديمقراطية حقيقية أساسها الحرية التى يكفلها النظام السياسى الإسلامى للفرد، فالفرد فى النظام الإسلامى يتمتع بحرياته المدنية وحرياته فى اختيار السلطة التى تحكمه وحرياته فى تكوين الأحزاب فى ظل القوانين الإسلامية. ولما كانت الديمقراطية الإسلامية لم تطبق فى العصر الحديث تطبيقا صحيحا فيجب أن نذكر أن عمر التجربة الديمقراطية الليبرالية الحديثة فى تطبيقها الصحيح قصير فهى لم تطبق فى الغرب تطبيقا صحيحا إلا منذ أواخر القرن الماضى فى بعض البلاد الأوربية والأمريكية، وقد شغل المفكرون والمثقفون المسلمون فى فترة من فترات النضال ضد الاستعمار وغزوه الفكرى بأهمية العودة للأفكار الإسلامية، ولكن الأهمية القصوى التى يجب أن تحظى بعناية المفكرين المسلمين هى تقديم أفكار إسلامية جديدة نواجه بها القرن العشرين. وعندما سئل المفكر الإسلامى الفرنسى رجاء جارودى ما هى: أزمة المسلمين فى تصوركم؟ أجاب:

«نحن أحيانا نقرأ القرآن الكريم بعيون ميتة. إن مهمتنا أن نبتكر فكرا يصلح للقرن العشرين وليست مهمتنا أن نكرر ما حدث فى الماضى». إن تقديم أفكار

إسلامية جديدة ومبتكرة فى شتى أنواع المعارف ومنها النظم السياسية خير دعاية لأهمية العودة إلى مفاهيم الإسلام ومعطياته، ومن هنا يقع على عاتق المفكرين الإسلاميين أهمية البحث والابتكار فى شتى أنواع المعارف والعلوم وهو مجال خصب للاجتهاد والجهاد.

ونظام الأحزاب ليس بدعة ليبرالية كما هو سائد بين بعض الأوساط الآن، بل هو وسيلة استخدمتها النظم الديمقراطية الليبرالية الحديثة كما استخدمتها الديمقراطيات قبل الثورة الفرنسية، وهو أساسا نظام مشتق من الأفكار الإسلامية ومن بيعة السقيفة لاختيار أبى بكر الصديق -رضى الله عنه- خليفة لرسول الله ﷺ. ولما كانت مفاهيم النظام السياسى الإسلامى بعيدة كل البعد عن المفاهيم الدكتاتورية والشمولية فإن نظام الأحزاب فى الديمقراطية الإسلامية يحمل مفاهيم ومعطيات الفكر السياسى الإسلامى فى الديمقراطية والحرية الحقيقية.

والأحزاب فى الديمقراطية الإسلامية تتشابه مع الأحزاب فى الديمقراطيات الليبرالية فى الحريات الحقيقية التى تتمتع بها ولكنها تختلف عنها فى أمور كثيرة، منها أن الأحزاب فى النظام الديمقراطى الليبرالى فى الغرب -جميعها وعلى اختلاف مبادئها- تحمل مفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية مثل العلمانية - فصل الدين عن الدولة أو فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية - وغيرها من مفاهيم ومعطيات الفكر الليبرالى الحديث. هذه المفاهيم الخاصة بالمجتمعات الغربية والبيئة الثقافية الدينية الغربية أصبحت الفزع الأكبر الذى يهدد الحضارة الغربية خاصة بعد ما انتشر التحلل الأسرى والأمراض فى المجتمعات الغربية وانتشار التطرف والإلحاد مما ينذر بانهيار النظام الليبرالى بعدما انهار النظام الشيوعى، وخاصة ما آلت إليه تلك المفاهيم الخاصة بالبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية من نتائج وانعكاسات على المجتمعات الغربية فى وقتنا الراهن.

وتذكر الصحف فى الغرب أن الدين الحقيقى فى أوربا الآن هو «الوثنية الجديدة» وأنه لا يمر يوم دون أن تغلق كنائس فى أوربا لأنه لا يوجد من يدخلها.

وتذكر جريدة «الجارديان الإنجليزية» أن عدد من يسمون «مسيحيون ملتزمون» فى بريطانيا لا يتعدى ٢ ٪ من سكان بريطانيا، والمسيحى الملتزم هو الذى يدخل الكنيسة مرة واحدة فى السنة، ولذلك اتجه التنصير إلى دول العالم الثالث، وهم يأملون أن يخرج المنصرون من إفريقيا للتبشير بالمسيحية فى أوربا!.

وهذا يبين ما آلت إليه مفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية التى تدور فى فلكها جميع الأحزاب فى البلاد الأوربية والأمريكية على اختلاف برامجها ومبادئها، وجميع الأحزاب فى الغرب على اختلاف مبادئها تحمل مفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية ولا تخرج عليها، ولا يسمح بقيام أحزاب خارجة عن مفاهيم هذه البيئة، فالأحزاب ليست حرة حرية مطلقة ولكنها حرية مقيدة بمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، وليست الأحزاب فقط هى الملتزمة بمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية فالأعراف السائدة والمسيطرة على الأفراد والشعوب والدساتير والقوانين خاضعة لمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، والحريات التى تتغنى بها الشعوب والأفراد والتى تعلو بها الحضارة الغربية على غيرها من الحضارات حريات متقيدة بمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية. وليس مسموحا بقيام أى حزب يخرج عن مفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، فمثلا ليس مسموحا للمسلمين فى بلد مثل فرنسا وعددهم يزيد على أربعة ملايين نسمة أن ينشئوا حزبا يحمل مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية ولذلك عندما تنادى الأحزاب فى الغرب بالعلمانية فإنها تعبر عن البيئة الثقافية الدينية الغربية. وقد رأينا فى الباب الأول.. كيف تكونت هذه البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية الحديثة.

أما فى البلاد الإسلامية فالأحزاب التى تنادى بالعلمانية تحمل فى نفس الوقت مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية، فهى تؤمن بالأفكار والمعتقدات الإسلامية والمفاهيم الإسلامية ولا تتبرأ منها سواء كانت هذه المعتقدات عقدية

إيمانية أو شريعة إسلامية. وهذه الأحزاب فى الحقيقة إما أنها لا تدرك إدراكا تاما المفاهيم الصحيحة للنظام السياسى الإسلامى والبيئة الثقافية الدينية الإسلامية وإما أنها لا تدرك المفاهيم الصحيحة للعلمانية والفكر الليبرالى الحديث وارتباطه بالبيئة الثقافية الدينية الغربية. ولتوضيح ذلك نضرب مثلا «بحزب الوفد» المصرى فحزب الوفد نشأ امتدادا لحزب الأمة. وهذا الحزب تراثه وتاريخه مؤسسان على العلمانية ولكنه فى نفس الوقت يقرر فى وثائقه الفكرية والتنظيمية أن الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع، فهل إذا طبقت أحكام الشريعة الإسلامية يعارض حزب الوفد ذلك؟ أغلب الظن أنه لن يعارض ذلك لأنه يقرر أن أحكام الشريعة الإسلامية مصدر التشريع.

والديمقراطية الإسلامية تتميز عن الديمقراطيات الليبرالية الغربية فى أنها تسمح لجميع التيارات الموجودة فى المجتمع بتكوين أحزاب تعبر عن فكرها حتى وإن كانت أحزابا كل أعضائها من ديانة غير إسلامية. كما أن الأحزاب التى يطلق عليها أحزاب علمانية فى البلاد الإسلامية تستوعبهم الديمقراطية الإسلامية وتسمح بوجودهم فى ظل بيئة ثقافية دينية إسلامية. وفى ظل أحكام الشريعة الإسلامية بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى دخلت شعوب كثيرة فى زمرة الدولة الإسلامية وقد تركت لهذه الشعوب الحرية فى اعتناق الدين الإسلامى أو أن يظلوا على معتقداتهم. ولم يجبر إنسان على الدخول فى الدين الإسلامى. وقد ظل كثير من غير المسلمين على معتقداتهم حتى تبين كثير منهم حقائق الإسلام والمعطيات والمفاهيم الإسلامية فدخل كثير منهم الإسلام عن اقتناع وليس بالجبر والقسر والقهر، وظل بعضهم على معتقداتهم السابقة فى ظل الدولة الإسلامية والبيئة الثقافية الدينية الإسلامية وأحكامها، فالإيمان الحقيقى بالعقيدة المسيحية الصحيحة والعقيدة اليهودية الصحيحة قبل أن يدخل عليها التحريف يوجب الإيمان بالإسلام.

ووجود الأحزاب العلمانية فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وفى ظل أحكام الشريعة الإسلامية أمر تمليه الظروف التى تعيشها الشعوب الإسلامية الآن، وهو

ضرورة موقوتة بعد سيطرة أفكار التغريب والفكر العلمانى على عقول قطاعات كبيرة من الساسة والمفكرين والمثقفين والمتعلمين فى البلاد الإسلامية؛ والحرية التى تكفلها الديمقراطية الإسلامية سوف تصحح كثيرا من المفاهيم الخاطئة لهذه الأحزاب العلمانية فى البلاد الإسلامية مادامت هذه الأحزاب لا تعارض فى برامجها ومبادئها أحكام الشريعة الإسلامية. وفى جمهورية مصر العربية فالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذى ينظم عودة الأحزاب تنص المادة الأولى منه: أن للمصريين الحق فى تكوين الأحزاب السياسية، ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى، والمادة الثانية خاصة بتعريف الحزب السياسى: بأنه كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم. والمادة الرابعة من هذا القانون عدلت بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ لتقرر أنه يشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى ما يلى:-

أولا: عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياسته أو أساليبه فى مباشرة نشاطه مع:-

١- مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع. ثم تذكر هذه المادة بقية الاشتراطات والمبادئ التى يجب أن يلتزم بها كل حزب سياسى، وعندما تستقيم وتتجدد وتسود وتسيطر مفاهيم البيئة الثقافية الدينية الإسلامية وتطبق أحكام الشريعة الإسلامية فى كل المجالات فإن الأحزاب فى ظلها ستكون ملتزمة بالأعراف السائدة فى البيئة الثقافية الدينية الإسلامية ولا تخرج عن مفاهيمها مثلها فى ذلك مثل الأحزاب فى الغرب التى تلتزم بمفاهيم البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية ولا تخرج عنها. وهناك اختلاف أساسى فى التكوين الفكرى للفرد فى كلتا البيئتين الإسلامية والغربية. فالفرد المسلم لكى يكون مؤمنا لابد أن يؤمن بما جاء فى القرآن الكريم من أمور عقدية إيمانية وشريعة إسلامية، فالإسلام عقيدة وشريعة،

ولا يمكن الفصل بينهما ولا يكون المسلم مؤمنا إلا إذا آمن بما جاء فى القرآن الكريم. ومن هنا كان ارتباط الدين الإسلامى بالدولة والمجتمع. وتطوير الفكر الإسلامى ليس بفصل الدين عن الدولة والمجتمع، وهى دعاوى العلمانية والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية، ولكن تطوير الفكر الإسلامى يكون بالدراسة والبحث العميق فيما أنتجه المفكرون فى الغرب والمجتمعات الأخرى، والدراسة والبحث العميق فيما أنتجه المفكرون المسلمون عبر التاريخ الإسلامى كله فى شتى المعارف والعلوم، وفهم القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة فهما واعيا عميقا.

هل يسمح بأحزاب علمانية فى نظام الديمقراطية الإسلامية؟.

لقد أحدث التغريب والغزو الفكرى الاستعمارى أثرا كبيرا لم تصادفه الشعوب الإسلامية طوال تاريخها كما ذكرنا سابقا، ونتيجة لذلك فقد نشأت قطاعات ليست قليلة من الساسة والمتعلمين والمثقفين والمفكرين المسلمين يؤمنون بمعطيات ومفاهيم الغرب، والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية عن غفلة وعدم فهم ووعى لمعطيات ومفاهيم الفكر الإسلامى ظنا منهم أن وسائل النهضة والتقدم للشعوب الإسلامية تكون عبر معطيات ومفاهيم الغرب، والبيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية فى كل المجالات بما فيها المفاهيم السياسية الليبرالية والعلمانية.

من هنا فإن الظروف التى مر بها العالم الإسلامى منذ أواخر القرن الماضى والظروف التى تسود العالم الإسلامى الآن وتحيط به والتحديات التى يواجهها الفرد المسلم المتمسك بدينه كل هذه الظروف وغيرها توجب الأخذ بنظام ديمقراطى إسلامى تتعدد فيه الأحزاب بما فيها الأحزاب العلمانية والتيارات الأخرى، يقول الدكتور محمد فتحى عثمان أستاذ الدراسات الإسلامية السابق بجامعة كاليفورنيا والأستاذ المقيم بالمركز الإسلامى فى لوس أنجلوس حاليا فى مقالة له بالأهرام بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٩٢م بعنوان (مرحبا بالعلمانيين فى نظام إسلامى ديمقراطى)..

«وأعتقد أن الحضارة الإسلامية فى التاريخ كانت حضارة علمانية، بمعنى أنه قد

شارك فى بنائها كافة أفراد الشعوب التى انضوت تحت لوائها من مسلمين، وغير مسلمين وكثيرا ما عمل فى إدارة دولتها غير مسلمين».

مادام الأمر كذلك فكيف يحظر فى نظام إسلامى ديمقراطى فكر علمانى أو حزب علمانى يقر بضرورة دين الله لدنيا الناس، وأن حياة الفرد والجماعة إنما تقوم على قيم وأخلاق، وأن دين الله يغذى هذه القيم وينميها عن طريق الأسرة أولا وبصفة أساسية وعن طريق المدرسة بصورة عادلة منصفة تعطى أصحاب كل دين حقهم فى تعلم دينهم مع العمل على كفالة قيام المساجد وسائر دور العبادة والمؤسسات الدينية بدورها الجليل الخطير، وحماية حقوق الأفراد والجماعات فى التعبير عما يعتقدونه ويرونه، والاجتماع الموقوت والدائم عليه. أما التشريع والمؤسسات التى تمارس الدولة خلالها سلطتها فى الإلزام والقسر وتحتكر ذلك فقد يرى هؤلاء أن تكون بمنأى عن تدخل الدين بصورة مباشرة خوفا من احتكار فئة معينة لها وإن لم يروا أن تكون قيم الدين بمعزل عن جوهر التشريع وأسسه ومقاصده. قد يرضى هؤلاء عن صياغة عامة للقانون المدنى أو غيره تستلهم قواعد الشريعة وتراثها الفقهى على طريقة الفقيه الجليل عبد الرزاق السنهورى -رحمه الله- التى تكونت على يديه مدرسة قانونية تجل الشريعة وتعمل قواعدها وفكرها دون أن تدعو إلى إقامة دولة إسلامية أو نظام حكم إسلامى بل كان منهم من لا يدين بالإسلام مثل الأساتذة شفيق شحاته ووديع فرج وسليمان مرقس وغيرهم.

وقد يكون اقتناع هؤلاء بالعلمانية مرحليا، حيث يرون أن العلمانية ضرورة موقوتة حتى ينضج الاجتهاد وتتبلور صورة النظام الإسلامى المنشود عند أهل الفكر والعامة. فهل من حرج على مؤمن بدين الله وشريعته أن يرى تقديم العقيدة والقيم الخلقية العامة على أحكام الشريعة الجزئية وتفصيلاتها إلى أن ينضج تصورنا لشريعة الله وفقهنا لرسالاته. أنا أعتقد أن حق هؤلاء وأولئك من أنصار العلمانية الموقوتة والدائمة مكفول فى نظام إسلامى ديمقراطى. بل نحن محتاجون فى ظل

ديمقراطية صحيحة إلى أن يتحاور الإسلاميون وفقهاؤهم فى قضايا خطيرة فى أى مجتمع معاصر مثل حدود الدولة بالنسبة للأفراد والجماعات ومدى حق الطاعة بالنسبة لولى الأمر، وهو فى الدولة المعاصرة مؤسسات متعددة معقدة التركيب ومدى حقوق الإنسان وهى شاملة واسعة وتفصيل حقوق المرأة وهى نصف المجتمع ولاسيما حقوقها السياسية ومكان الإبداع الفنى والحدود المشروعة لمزاولته ومدى الحدود المشروعة للرأى والتعبير عنه ومكان الفائدة فى الاقتصاد المعاصر.

إن وجود العلمانيين أفرادا وأحزابا هو ليس فحسب ضمانا لحقوق الإنسان والمواطن العلمانى فى نظام إسلامى ديمقراطى، وإنما هو أيضاً تحدّ للفكر الإسلامى كى يجدد نفسه ويتجاوب مع حاجات المجتمع المعاصر».

إن ظروف كثير من المجتمعات الإسلامية فى عصرنا الراهن بعد سيطرة الفكر التغريبى والعلمانى على أفكار قطاعات ليست قليلة من الساسة والمثقفين والمتعلمين فى البلاد الإسلامية. هذه الظروف توجب السماح للأحزاب العلمانية وغيرها من الأحزاب التى لا تتبنى النهج الإسلامى بمباشرة حقوقها السياسية فى النظام الديمقراطى الإسلامى بشرط أن يلتزموا بالدستور والقوانين التى تنص على أن أحكام الشريعة لإسلامية مصدر التشريع، ويحترموا مفاهيم «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» بمعطياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ووجود هذه الأحزاب العلمانية والأفراد العلمانيين فى النظام الديمقراطى الإسلامى يشبه وجود الشعوب التى دخلت فى الإسلام عند الفتوحات الإسلامية الكبرى. فقد ظلت قطاعات كبيرة من هذه الشعوب على معتقداتها ومفاهيمها غير الإسلامية فى ظل «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» التى كانت تسود الدولة الإسلامية الكبرى والتى كانت تمتد من الهند حتى الأندلس، ولم تجبر هذه القطاعات غير المسلمة والتى كانت تحتفظ بمفاهيمها غير الإسلامية على الدخول فى الإسلام، وتركت لها الحرية الكاملة فى البحث عن الحق والصدق والعدل حتى دخل أغلبها فى الإسلام..

وهؤلاء العلمانيون والمتغربون فى البلاد الإسلامية فى عصرنا الراهن ليسوا كفرة أو ملاحدة ولكنهم مسلمون موحدون غاب عنهم كثير من الفهم الإسلامى الصحيح لكثير من المعطيات والمفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإسلامية، وغياب الوعى هذا يرجع -كما قلنا سابقا- نتيجة للغزو الفكرى الاستعمارى ونتيجة لتخلف الفكر الإسلامى فى عصور الانحطاط، وهذا يحتاج منهم إلى التعمق فى بحث مفاهيم الإسلام الصحيحة ومفاهيم الفكر الليبرالى والعلمانى كذلك حتى يعودوا إلى صوابهم ويتبينوا حقيقة الفكر الإسلامى الصحيح ويكونوا

عونا بثقافاتهم الواسعة وفكرهم الحر فى رفعة شأن الإسلام والمسلمين، ويتبينوا أن طريق النهضة للأمة الإسلامية لن يكتب له الرسوخ والدوام والعلو والازدهار والتفوق إلا عبر المفاهيم الإسلامية، والفكر الإسلامى مهما طال الزمن ومهما استمرت عوامل التجهيل والجهل ومهما طالت رقدة النوام.

ولن تكون نهضة الأمة الإسلامية عبر المفاهيم التغريبية والليبرالية والشيوعية نهضة حقيقية لأن الاستعمار والصهيونية لن يمكناها أبدا من ذلك. ولأن هذه المفاهيم متناقضة مع المفاهيم الإسلامية والمعطيات الإسلامية التى يؤمن بها الفرد المسلم فى «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية».

من هنا فإن وجود الأحزاب العلمانية والأحزاب التى لا تؤمن بالنهج الإسلامى فى نظام الديمقراطية الإسلامية ضرورة موقوتة تمليها الظروف المعاصرة التى تمر بها المجتمعات الإسلامية، وسوف تصحح الديمقراطية الإسلامية كثيرا من أفكار هؤلاء العلمانيين والأحزاب العلمانية بالفكر والرأى وليس بالقهر والكبت حتى تسود مفاهيم وأفكار «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» وتسيطر بالحرية والحوار والرأى وليس بالفرض والقهر والقسر، وبذلك ينضج الفكر الإسلامى ومفاهم «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» وتكون ندا قويا للفكرالليبرالى الحديث و «البيئة الثقافية الدينية المسيحية الغربية».

وهذه الضرورة الموقوتة قد تطول أو تقصر، وقد تمتد أجيالا عديدة تبعا لنضج الشعوب الإسلامية واجتهاد الفكر الإسلامى المستنير وسيادة وسيطرة مفاهيم «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» على جموع الشعوب الإسلامية.

أما رفض العلمانيين والأحزاب العلمانية فى الدولة الإسلامية المعاصرة وعدم السماح لهم بمباشرة حقوقهم السياسية فهذا مرفوض فى الفكر السياسى الإسلامى المعاصر ،ونجاح الأحزاب العلمانية يرجع لاختيار الناخبين، فهم الذين يقررون من هم أحق بتمثيلهم فى مجلس الشورى ولا يخضع وجود هذه الأحزاب لسلطة فوقية أو إرادة فردية تحت أى ظرف من الظروف.

خاتمة

الإسلام عقيدة وشريعة - دين ودنيا - دين ودولة - إيمان وعمل. ودأب الإنسان وكدحه فى عمله وتوجهه فى مسعاه الدنيوى يجب أن يوافق إيمانه ويخضع لتعليم دينه، فليس هناك انفصام بين الإيمان والعمل. وقد انتشرت فى مجتمعاتنا الإسلامية مفاهيم غربية كثيرة تحتاج للتصحيح ومستجدات عصرية عديدة تحتاج لفكر إسلامى جديد لمواجهتها، وكل عصر دائما به مستجدات، فيجب أن يكون هناك دائما أفكار إسلامية متجددة لمواجهة هذه المستجدات.

والفكر الإسلامى الحقيقى بمفهومه العميق يحمل قدرا هائلا من الديناميكية والتجدد والحركة لمجابهة حركة الحياة وتقلباتها ومستجداتها، وقعود المسلمين -وخاصة المفكرين والمثقفين منهم- عن مواجهة حركة الحياة ومستجداتها لا يقع ذنبه على الإسلام، ولكن يقع ذنبه وجزاؤه على المسلمين وخاصة المثقفين والمتعلمين والمفكرين منهم. والرسول ﷺ يقول: «اطلبوا العلم ولو فى الصين» ويقول: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة». وطلب العلم فرض عين وفرض كفاية فى نفس الوقت ويقول ﷺ «دوروا مع كتاب الله حيثما دار».

وقد واجهت الأمة الإسلامية فى هذا الزمان مشكلات ومستجدات عويصة غزت بها الحضارة الغربية عقول أعداد كبيرة من المسلمين وعلى رأس هذه المستجدات الديمقراطية الليبرالية.

والديمقراطية الليبرالية عمرها قصير يتجاوز هذا القرن بقليل وذلك زمن قصير فى عمر الشعوب، وبها أفكار كثيرة مستمدة من الفكر الإسلامى، ولكن الفكر الإسلامى يرفض مفهومها للدين وبعض مفاهيمها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الديمقراطية الإسلامية بمفهومها فى الشورى خير بديل لها. والديمقراطية الإسلامية تؤمن بالمعارضة بشتى توجهاتها حتى العلمانية وتسمح لجميع التيارات الإسلامية -مهما كانت توجهاتها- بمباشرة حقوقها السياسية وفى هذا المجال هناك أمور ثلاثة يجب على الديمقراطية الإسلامية مواجهتها.

الأمر الأول: تخوف البعض من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

الأمر الثانى: خوف بعض المسلمين من تفرق الكلمة وتشتت الأمر بين الفرق الإسلامية.

الأمر الثالث: خوف بعض المسلمين من التيارات التغريبية والعلمانية.

الأمر الأول: تخوف الآخرين من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

أسباب هذا الخوف عند الآخرين ترجع لأسباب تخص الآخر نفسه وأسباب نحن قدمناها فالآخر يعتقد أن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يكون على حساب مكاسبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن الحكم الإسلامى يعنى حكما دكتاتوريا باسم الإسلام يسلب التيارات غير الإسلامية والأحزاب العلمانية حقها السياسى ويحظر وجودها، وهذا فهم خاطئ للنظام السياسى الإسلامى فالديمقراطية الإسلامية المبنية على الشورى تسمح بوجود الأحزاب العلمانية والأحزاب غير الإسلامية إن كان هذا الوجود ضرورة موقوتة إلا أنه لا يملك شخص أو سلطة إلغاء هذه الأحزاب وهذه التيارات أو يحدد زمنا معينا أو عصرا معينا لهذه الضرورة.

ولكن إذا ما سيطرت وسادت «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» فوجود هذه الأحزاب والتيارات يرجع حينئذ لجمهور الناخبين والشعب، وهو الذى يختارها للحكم أو يبقيها فى المعارضة، ووجودها لا يخضع لأوامر عليا أو سلطة فوقية.

أما الأسباب التى قدمناها للآخر وكانت سببا فى تخوفه من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فقد قال البعض: أنه لا يوجد نموذج سياسى ديمقراطى إسلامى يمكن أن يحتذى به، ولا توجد نظرية سياسية ديمقراطية إسلامية يمكن أن تتخذ كأسلوب للحكم، فيجب أن نعترف أن الديمقراطية الليبرالية عمرها هذا القرن أو يزيد قليلا وهى الفترة التى حَكَمَنا فيها الاستعمار وغزوه الفكرى التغريبى وخرّبَ عقولنا.

وكل النظم الإسلامية التى قامت فى مواجهة الاستعمار كانت تُحصّن ضد الاستعمار وغزوه الفكرى التغريبى، فالإسلاميون كانوا ومازالوا يعضون على دينهم بالنواجذ فى مجابهة هذه الغزوة الاستعمارية العاتية التى لم يعرف التاريخ الإسلامى لها مثيلا، ولم يمكنهم الاستعمار والصهيونية العالمية وأذنابهما من الاقتراب من السلطة والحكم، أما الذين مكنهم الاستعمار من السلطة فهم المتغربون والعلمانيون الذين تأثروا بالغزو الفكرى الاستعمارى منذ بدايات هذا القرن.

وكل النظم الإسلامية التى قامت فى بعض البلدان لم تقم بطرق ديمقراطية لأن المتغربين والعلمانيين لم يمكنوا التيارات الإسلامية أبدا من حق الممارسة الديمقراطية، وعندما سمح لبعض الفصائل الإسلامية فى الجزائر بخوض الانتخابات الحرة وفازوا فى مرحلتها الأولى انقض عليهم المتغربون والعلمانيون ورجال القوات المسلحة وقضوا على التجربة الديمقراطية الوليدة، فطوال هذا القرن وهو عمر الديمقراطية الليبرالية لم يُمكّن الاستعمار والصهيونية والمتغربون والعلمانيون الشعوب الإسلامية والتيارات الإسلامية من اختبار أفكارهم الإسلامية وتكوين نظريتهم السياسية الإسلامية بالمباشرة الواقعية الحرة النزيهة.

الأمر الثانى: خوف بعض المسلمين من تفرق الكلمة وتشتت الأمر بين الفرق الإسلامية فى النظام الديمقراطى الإسلامى.

ومصدر هذا الخوف كما ذكرت سابقا. ما مر بالمسلمين عبر تاريخهم الطويل وخاصة منذ النكبة الكبرى ومقتل سيدنا عثمان بن عفان وسيدنا على بن أبى طالب. والحل الوحيد للقضاء على هذا الخوف هو السماح لكل التيارات الإسلامية والفرق الإسلامية بحق ممارسة نشاطها وتكوين جماعاتها وأحزابها والدخول فى حلبة الديمقراطية الإسلامية ومساواتها بجميع التيارات والأحزاب الأخرى الموجودة فى المجتمع الإسلامى. ويجب ألا يكون هناك محظورات مسبقة أو حق مفتعل بدعوى حماية الإسلام والمسلمين أو حماية الديمقراطية الإسلامية

مادام الجميع يخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية ومفاهيم وأفكار «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» المتجددة.

الأمر الثالث: خوف بعض المسلمين من التيارات التغريبية والعلمانية.

يجب أن يعى المفكرون والمثقفون والمتعلمون والشعوب الإسلامية عامة المستجدات العصرية التى نحن فيها والظروف المحلية فى أوطانهم والظروف العالمية المحيطة بهم، هذه الظروف التى جعلت الجهاد باللسان والكلمة والرأى والفكر متاحا ومقبولا محليا وعالميا مما يوجب استغلاله لأقصى حد فى هذه الفترة من عمر شعوبهم، فيجب أن يقبلوا تحديات الديمقراطية الإسلامية وخاصة فى الصراع مع المتغربين والعلمانيين فى دولة إسلامية معاصرة تتيح حق تداول السلطة لجميع التيارات حتى لو كانت علمانية، مادام الكل يخضع للدستور والقانون المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية.

وهذا سوف يجعل العمل مضاعفا والتحدى عظيما، فتنهض الأمة الإسلامية اقتصاديا وعلميا وسياسيا واجتماعيا فينضج الفكر الإسلامى وتتجدد وتسود وتسيطر «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» مما سيؤدى إلى أن يصحح الفكر التغريبى والفكر العلمانى فى المجتمعات الإسلامية مفاهيمه وأفكاره من تلقاء نفسه مثله فى ذلك مثل الفكر الشيوعى فى المجتمعات الغربية فى عصرنا الراهن. ومن المميزات التى سوف تعود على الفرد المسلم والمجتمعات الإسلامية من تطبيق الديمقراطية الإسلامية :-

١- نظام للشورى الإسلامية فى الناحية السياسية الإسلامية يتمتع فيه الفرد بحرياته المدنية وحرياته فى اختيار السلطة التى تحكمه فى ظل الدستور والقوانين المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وفى ظل «بيئة ثقافية دينية إسلامية» لا تصدم إحساسه ومشاعره بمعطياتها ومفاهيمها الإسلامية فى شتى المعارف والعلوم وخاصة العلوم الإنسانية.

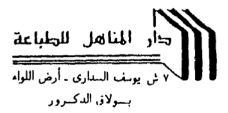
٢- تقديم نموذج إسلامى عصرى لنظام الحكم يصحح كثيرا من المفاهيم المغلوطة لدى بعض الدول والشعوب الأخرى عن الإسلام والفكر الإسلامى مما سيكون خير دعاية للإسلام والمسلمين وخاصة بعد التقدم الرهيب فى وسائل الاتصال والمواصلات والإعلام ونشر الفكر الإسلامى المستنير وفضح أساليب التجهيل التى يباشرها أصحاب الفكر الشيوعى والليبرالى والتغريبى. وسوف تكون الديمقراطية الإسلامية بالحريات الحقيقية التى يمارسها الفرد نموذجا فريدا أمام الدول الإسلامية التى تمنع الإسلاميين من حق مزاولة حقوقهم السياسية.

٣- يسود بعض المجتمعات الإسلامية المعاصرة صراع بين العلمانيين والمتغربين من جانب وبعض الاتجاهات الإسلامية من جانب آخر وسواء كان هذا الصراع صراعا مستترا أو علنيا فإن أعداء الأمة الإسلامية من الصهيونيين والمستعمرين يغذون هذا الصراع ويشجعون عليه بأجهزتهم الإعلامية والمخابراتية الرهيبة حتى تظل الشعوب الإسلامية مشغولة فى مشكلات وصراعات مستمرة فلا تنهض وتتقدم.

والديمقراطية الإسلامية والحريات التى تتيحها لجميع التيارات سوف تحجِّم هذه التدخلات الأجنبية وتقضى عليها مما يتيح للجميع الاتفاق على مبادئ الحرية وحق المشاركة السياسية.

٤- الديمقراطية الإسلامية وسيلة جيدة لتجديد الفكر الإسلامى بما يحمله من ديناميكية ذاتية فى مواجهة مشاكل العصر المستجدة، ولا شك أن الدول الإسلامية التى تتبع أسلوبا ديمقراطيا حقيقيا ثم تقوم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإطلاق الحريات للفكر الإسلامى وحقه فى تجديد وتمكين مفاهيم «البيئة الثقافية الدينية الإسلامية» هذه الدول تسير على درب الديمقراطية الإسلامية.

رقم الإيداع	٩٣ / ٥٨٢٤
الترقيم الدولى I.S.B.N.	977-10-0604-5



هذا

الكتاب يعالج الديمقراطية الإسلامية ونظام الشورى الإسلامى والفرق بينها وبين الديمقراطية الليبرالية والفكر الليبرالى ويبين أن النظام السياسى الإسلامى لم يأخذ حقه فى التطور والتحديث نتيجة عدم ممارسته فى الواقع العملى وخاصة فى القرنين الأخرين وهى الفترة التى طور فيها الغرب نظامه السياسى الليبرالى.

كما أنه يلقى الضوء على آليات نظام الشورى الإسلامى التى تمثلت فى اجتماع المسلمين فى سقيفة بنى ساعدة لاختيار سيدنا أبى بكر الصديق خليفة للمسلمين.

هذه الآليات الإسلامية استخدمها الغرب فى نظامه الديمقراطى الليبرالى ودمجها فى لحمته منذ القرن السابع عشر الميلادى حتى بدت وكأنها الفكر الليبرالى نفسه فقد عايش الصليبيون المجتمعات الإسلامية طيلة ثلاثة قرون هى مدة الحروب الصليبية بما فيها من فترات احتلال وأفواج تروح وتجىء للديار الإسلامية مما كان له أثر واضح على الحضارة الأوربية والفكر الأوربى.